علي مراح

منهجية التفكير القانوني

(نظريا و عمليا)



ديوان المطبوعات الجامعية

هذا الكتاب

يدرس أحد المواضيع المهمّة في المجال القانوني والأكاديمي عموما، حيث يركز على أهمية المنهجية وضرورتها في الدراسات الأكاديمية باعتبارها أسلوب تفكير لمعالجة المسائل ومواجهة المستجدات وتحصيل المعرفة وتوصيلها، وفي هذا الصدد تم التطرق إلى ظاهرة المعرفة وأساليب تحصيلها وعلاقتها بالمنهجية. وبالمقابل تحديد مفهوم المنهجية وخطواتها وعناصرها.

- ويبين أهمية التفكير العلمي باعتباره المحور الذي تدور حوله المنهجية وأساسها، حيث تم التطرق إلى أنواع التفكير وأساليبه وخصائصه ومشاكله.
- يتناول البحث العلمي باعتباره نتاجا للمعرفة العلمية التي تستند على التفكير العلمي، فتم التطرق إلى عمليات البحث العلمي القانوني وغيره من حيث أساليب التفكير الواجب اتباعها من طرف الباحث.
- كما يوضح الأساليب والأدوات التقنية والفنية وكيفية تجسيدها عمليا والإجراءات الواجب اتباعها لإنجاز الأعمال العلمية بلغة سهلة وأسلوب علمي.

****

قسم الكتاب إلى فصل تمهيدي يتعلق بأهمية المنهجية وضرورتها في الدراسات الأكاديمية بالإضافة إلى أربعة فصول يتناول الأول ظاهرة المعرفة وأساليب تحصيلها، والثاني يبين خطوات المنهجية وعناصرها، والثالث يحدد التقنيات العملية والأساليب الفنية لإنجاز البحوث العلمية، أما الرابع فخصص لمنهجية البحوث الصغيرة وكيفية إعداد التقارير.



OPU4621

320 DA

الأستاذ علي مراح

كلية الحقوق - جامعة الجزائر

منهجية التفكير القانوني

(نظريا وعمليا)



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

ديوان المطبوعات الجامعية 10 - 2004
رقم النشر : 4.02.4621
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 9961.0.0795.6
رقم الإيداع القانوني: 2004/2786.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وأنّ ليس للإنسان إلاّ ما سعى (39)﴾

﴿وأنّ سعيه سوف يرى (40) ثم يجزيه الجزاء الأوفى (41)﴾ .

صدق الله العظيم

(سورة النجم : (39 - 41)



مقدمة

أهمية الدراســـة: The importance of the study

يكتسي موضوع **منهجية التفكير القانوني**، أهمية بالغة علميًا وعمليًا، نظريًا وتطبيقيًا ، وذلك لأن دراسة المنهجية بمعزل عن المجال الفكري الذي تهيكله وتنظمه وتجسّده في إنتاج فكري يتمثل في البحث العلمي – باعتباره ثمرة جهد علمي ونتاج تطور معرفي في ذلك المجال – لا تأتي بالنتائج المنتظرة ولا تتحقق الغاية المتوخاة من تلك الدراسة.

ولهذا فالبحث العلمي (ثمرة التفكيرة العلمي) ليس هو جمع معلومات متنوعة وتكديسها في كتب دون اعتماد منهجية، وإنّما توظيف تلك المعلومات وذلك بفحصها وغربلتها وتصفيتها وترتيبها، ويتم هذا بعمليتيْ التحليل والنقد، وما تؤدي إليه من خلق وإبداع علمي وفقا لمنظور الحياة المعيشة، وفي سياق تطور المجتمع ومعالجة إفرازاته المختلفة، كل حسب الاختصاصه.

ورغم وحدة المنهجية كطريقة علمية يتبعها العقل في دراسة أية مسألة أو مشكلة، فإنّ الأساليب والأدوات والتقنيات الفنية تتنوع بحسب طبيعة الموضوع وخصوصياته فضلا عن براعة وكفاءة الباحث (الدارس) باعتباره العنصر المتحرك الفعال في تجسيد الفكرة وبلورتها.

وطالما أن دراسة فلسفة القانون تزود الدارس بفكر قانوني، فتتكون لديه ملكة قانونية وبعد النظر لمواجهة المستجدات والتعامل معها بطريقة ملائمة، وهذا لا يتأتى إلاّ في إطار منهجي صحيح ومنتج.

وهكذا يتضح مدى ارتباط المنهجية بفلسفة القانون، حيث أن المنهجية تزود الدارس بأدوات وفنيات وأساليب عملية، فظلا على ما اكتسبه من مؤهلات علمية وقدرات فكرية تمكنه من المعرفة الواعية بمناهج البحث وإتقانها، بينما فلسفة القانون تنمي المدارك القانونية وترهف حس الملكة القانونية، وبالتالي يتكون لدى القانوني **تفكير قانوني علمي.**

وهذا ارتأيت عنونة هذه الدراسة: **(منهجية التفكير القانوني)** وسأوضح ذلك أكثر ضمن **فصل تمهدي** مبينا أهمية المنهجية بصفة عامة، وضرورة وضع إطار منهجي للدراسات القانونية.

ولكن هذا لا يعني أن هذه الدراسة تخص القانوني فقط، وإنما تهم أيّ دارس مهما كان اختصاصه العلمي. ولأن المنهجية عامة ومشتركة بين جميع مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي معين وخصوصياته. وهذا يشكل القانون كظاهرة اجتماعية مجالا للتطبيق المنهجي هنا.

ومن هذا المنطلق نتناول المنهجية بالدراسة كطريقة للتفكير العلمي وأداة لتحصيل المعرفة وتوصيلها، وتقنيات فنية للقيام بالبحوث العلمية وإنجازها.

ولكن في هذا الصدد تثار إشكالية وحدة المنهجية أو تعدد مناهج البحث العلمي من جهة، كما تطرح إشكالية مدى اتسام القانون بصفة علمية من جهة أخرى.

إشكالية منهجية البحث العلمي

تطرح منهجية البحث العلمي إشكاليات، فيما إذا هي مجموعة مبادئ وأساليب نظرية يعتمدها الباحث في استخدام تفكيره، أم المنهجية تعني جملة من القواعد العملية والتقنيات الفنية التي يتبعها الدارس لمعالجة مشكلة معينة؟

كما تثار إشكالية الخلط بين المنهجية وتعدد المناهج الأصلية (المسماة) المرتبطة بمجالات معينة كالمنهج التجريبي والاستدلالي والتاريخي، والتي تعتبر جزءا من تلك المجالات العلمية. لأن المنهجية أوسع من ذلك فتستعين بهذه المناهج كأدوات ووسائل بحسب ما يتطلبه موضوع البحث الذي يملي الخطوات المنهجية الواجب اتباعها. فالباحث يمكن أن يعتمد التجريب بمفهومه الواسع عن طريق التجريب الذهني، وبالمقارنة ودراسة البدائل والمتغيرات، كما يعتمد الاستدلال والقياس، وأيضا تتبع تطور ومسار الظاهرة أو الحدث عبر الزمان والمكان. ولا يمكن الاستغناء في جميع الحالات عن عملية الوصف والتفسير.

إذن فالمنهجية هي تفاعل عمليات مركبة تنصهر فيها عمليات فكرية ذهنية وآليات تقنية فنية وخطوات عملية تطبيقية، وكل ذلك يقوم به الباحث (العنصر المتحرك) الذي يجسد ويبلور هذه العمليات في انتظام متناسق من أجل الوصول إلى نتائج معينة.

ولكن تظل إشكالية تدريس مادة المنهجية محل تباين من حيث محتواها وكيفية تدريسها، ومجالات تطبيقها.

وسنتعرض لهذه الإشكالية في الفقرتين الآتيتين.

أولا: إشكالية تدريس مادة المنهجية

المنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون نظامي محدد. فهي مادة عامة وشاملة لكل **مجالات المعرفة العلمية**. ولهذا يكون تدريسها وفقا لطبيعة المجال والتخصّص العلمي المدروس.

ومن ثم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها. فهي تهدف إلى إكساب الدارس الطريقة والأسلوب العلمي والمنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة، وتزوده بأدوات كيفية استعمال المعلومات المحصلة والتي يستقيها من (المحاضرات والمراجع المختلفة)، أثناء دراسته الجامعية، وأيضا فيما بعد في حياته المهنية، فتكوّن لديه الضوابط التي تمكنه من معالجة أي موضوع أو مسألة أو قضية.

فالمنهجية تعلم الدارس كيف يفكر، وكيف يبحث، وكيف يكتب، وكيف يعرض وكيف يناقش.

لقد أثبتت التجربة الجامعية أن المحاضرات النظرية وتدريس المعلومات لا تكفي لتكوين **الشخصية القانونية العلمية** لدى طالب القانون (والقانوني بصفة عامة). وإنما لا بد من تزويده أيضا بأدوات ووسائل وأساليب تعلمه كيف ينمي ملكاته الفكرية بطريقة سليمة، وتمكنه كيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع والأحداث المعروضة، وكيف يبحث عن الحلول القانونية لها ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

وبذلك يتزود الدارس ببعد النظر لمواجهة المستجدات وتجاوز العقبات، وتذليل الصعوبات، وتفادي العثرات والهفوات، وتجنب الأخطاء واستدراك الفشل.

هذا لا يتأتى إلاّ من خلال دراسة مادة المنهجية على أسس صحيحة، واستنادا على قواعد علمية تستوجبها المنهجية ذاتها.

ثانيا: إشكالية مدى علمية القانون

يعتبر القانون فرعا من فروع العلوم الاجتماعية التي تتميز (إنها تتصل بالقيم والعلاقات **السلوكية**) .

– أنها علوم حديثة العهد .

– أنها تخضع لتأثيرات الظروف والأحوال وترتبط بحدود الزمان والمكان.

– المعرفة فيها لا تقبل الحكم المطلق ولا تتسم بالثبات والصدق دون ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي. ولكنها **علوم** لأنّ:

المجتمع حقيقة موضوعية، وأنّ الإنسان نتاج اجتماعي، والمجتمع نتاج بشري.

– فهم التركيب الاجتماعي للمعاني وجدل الفرد والمجتمع، ولهذا فالجوانب الشخصية والبناء الاجتماعي لها دور في استكشاف **العلاقات** المتداخلة بين المعاني (بوضعها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية المختلفة) .

– وإقامة الحوار بين القرائن المختلفة لتلك المعاني وهذا يبين العلاقة القائمة بين الفكر والمجتمع.

الفصل التمهيدي
أهمية المنهجية وضرورتها
في الدراسات الأكاديمية

يمكن القول بأن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوصل إلى تنائج معينة: **علمية** (الكشف عن الحقيقة)، **مقصودة** (البرهنة عليها لإقناع الغير).

وتعني أيضا تعليم الإنسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وأقصر طريقة ممكنة .

ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا، وهو أداة المنهجية في ذلك، ولهذا يمكن التعرض للمحاور التالية :

أولا : أهمية المنهجية باعتبارها:

- أداة فكر و تفكير وتنظيم
- أداة عمل وتطبيق
- أداة تخطيط وتسيير
- أداة فن وإبداع

أداة فكر وتفكير و تنظيم:

ولهذا فالمنهجية أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم، ومساعدة الإنسان على التكيّف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه.

كما إن دراسة المنهجية تهدف إلى مساعدة الدارس على تنمية قدراته على فهم المعلومات والبيانات (بحوثا أو أعمالا) والألمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي عمل علمي (البحث العلمي) .

أداة عمل وتطبيق:

كذلك دراسة المنهجية تزود الدارس بالخبرات التي تمكّنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها والحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل.

ويزيد من أهمية هذه الوظيفة أن التّقدم حاليا في أي مجال يعتمد على نتائج البحوث أو الدراسات المقدمة في ذلك المجال .

وهذا يؤكّد ضرورة دراسة المنهجية في مختلف المجالات لما توفره للمشتغلين فيها من خبرة يحتاجونها حيث تساعدهم على تحقيق فهم أفضل وتقييم نتائج عملهم أو عمل غيرهم.

أداة تخطيط وتسيير:

كما أنّ المنهجية تزود المشغلين خاصة في المجالات الفكرية بأدوات وتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة والفعّالة إزاء المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم.

فالمنهجية تتضمّن بيان وتحليل الطرق والأساليب والإرشادات والأدوات العلمية والفنية اللازمة للدارس لإنجاز أعماله سواء كانت بحوثا نظرية أو تطبيقية كتحليل الأحكام القضائية أو نصوص قانونية

لاستخلاص نتائج وحلول لمشاكل قائمة، (وكذا مواجهة المستجدات وما ينتج من تغيرات نتيجة التطورات).

ولهذا فالمعرفة الواعية بمناهج البحث تمكّن الدارس (الباحث) من إتقان عمله البحثي وتلافي الخطوات المبعثرة أو التي لا تفيد شيئا وتجنب الهفوات والعثرات .

ثانيا: أهمية منهجية الدراسات الأكاديمية والتطبيقية في مجال العلوم القانونية

ترجع أهمية طرح منهج خاص بالدراسات الأكاديمية والتطبيقية في مجال العلوم القانونية إلى اعتبارين أساسين: **الأول**: يتمثل في أهمية تلك الدراسات في تأهيل دراسي القانون وإعدادهم للمهن القانونية أما **الثاني**: فهو ضمان فعالية الدراسات التطبيقية بإنتظامها في إطار منهجي معين.

أ ـــ العلاقة بين الدراسة النظرية والتطبيقية في مجال العلوم القانونية

تتمثل مهمة كلية الحقوق من الوجهة التربوية في توفير الثقافة القانونية لمن يتأهل لشغل إحدى الوظائف القانونية أو القيام بإحدى المهن القانونية. وهذا يستوجب الإشارة إلى النقاط التالية:

– **دور كلية الحقوق**: يجب الوعي بأنّ دور كلية الحقوق هو دور أكاديمي تثقيفي في المقام الأول، بتوفير المعرفة النظرية في مجال العلوم القانونية والتي تمثل المفترض الأساسي لإمكان شغل الوظائف القانونية أو ممارسة المهن القانونية.

والأصل أن اكتساب (القانوني) للأدوات المهنية (التي يمكن **تسميتها** مجازا "الحرفية" لأنّها عملية) التي من شانها ضمان نجاحه **وتفوقه** في حياته العمليّة، إنما هو أمر يتجاوز دور كلية الحقوق، والدليل على ذلك ضرورة مِرور المحامي بمرحلة تطبيقية وتربّصية قبل استقلاله في مزاولة مهنة المحاماة، وضرورة الانتظام في دراسات عليا بالمعهد القضائي قبل شغل وظيفة قضائية[1].

– **أهمية المعرفة النظرية:** ومع ذلك لا ينبغي إهمال ما للمعرفة القانونية النظرية من دور غائيّ، فهي لا تكون مقصودة لذاتها بقدر ما تمثله من معرفة مؤهلة للعمل في مجال القانون.

ومن هذا المنطلق لا يمكن أن يقتصر التّثقيف القانوني على طرح معلومات ينبغي على الدّارس إدراكها، وإنّما يجب أن يؤدي تراكم تلك المعارف النظرية على مدار سنوات الدراسة إلى خلق **ملكة قانونية** لمن يقدم على العمل بالقانون.

– **تعريف الملكة القانونية:** ويقصد بالملكة القانونية اكتساب الدارس **منهجا للتفكير** في المعطيات القانونية والتعامل معها مّما يعين على أداء مهامه الوظيفية عند العمل بالقانون، يضاف إلى ذلك أنّ الملكة القانونية هي التي تعين (القانوني) على إدراك الظواهر القانونية المستحدثة، أي تلك التي لم تكن موضوعا مباشرا لدراسته الأكاديمية.[2]

---

(1) هذا ما يطبق في الجزائر وفي كثير من البلدان.
(2) حسن السيد بسيوني: منهجية العمل القضائي، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة 2000، ص27 وما بعدها.

وهي من جانب آخر تمثل (هذه الدراسات التطبيقية) حلقة وسطى بين الدراسات النظرية وخوض مشكلات العمل بالقانون، تلك المشكلات التي تتأثر بعوامل عديدة ومتنوعة ومن بيْنها بطبيعة الحال الأبعاد النظرية للقانون، فمن خلال الدراسات التطبيقية يتعرف دارس القانون ولو بصورة مبدئية على أدوات العمل بالقانون.

ب – ضرورة الإطار المنهجي للدراسات التطبيقية:

إن تحقيق الغاية من الدراسات التطبيقية في مجال العلوم القانونية يستوجب ضمان فعاليتها و جدواها ويتأتى ذلك بتحديد إطار منهجي لتلك الدراسات ، لا يلتزم به فحسب دارس القانون وإنّما يلتزم به أيضا من يناط به الإشراف على الدراسات التطبيقية.

ومع ذلك فإن بلورة منهج للدراسات التطبيقية لا يخلو من الصعاب ذلك أنه لا يمكن عزل منهج الدراسة التطبيقية عن منهج الدراسة النظرية، حتى تتحقق الملاءمة بينهما وتكون المحصلة مفيدة في تكوين دارس القانون.

– والمشكلة الرئيسية في هذا الخصوص تكمن في ضرورة التساؤل عما إذا كانت المعرفة القانونية النظرية تستخلص بإتباع منهج محدد، ينبغي أن يكون منهجا علميا طالما نحن بصدد دراسة أكاديمية وفي هذا السياق تتبلور إشكالية **مدى علمية القانون.**

للعلم بوجه عام شقان: موضوع ومنهج، فإذا كان القانون **علما** إذن له **موضوع ومنهج**، وموضوع القانون كظاهرة اجتماعية لا يتسم بالانضباط والثبات الذي يتم به حصر موضوعات فروع أخرى للمعرفة كالظواهر الطبيعية. فموضوع القانون يتأثر بشدة بالنظرة

الفلسفية إليه بوصفه ظاهرة **اجتماعية تاريخية.** وهناك من يرى أن **القانون** كظاهرة طبيعية من حيث وجوده، وإن كان مضمونه يختلف في الزمان والمكان، نظرا لاختلاف الشعوب، ولمرور البشرية بمراحل مختلفة من التطور. وبالمقابل هناك من يرى أن القانون هو تعبير عن السلطة السياسية العليا في الدولة، فالقانون يرتبط بالدولة وجودا وعدما.

ولكن القانون كظاهرة اجتماعية ليس مجرد قواعد، إنما تركيبة نظامية تتفاعل فيها آليات إصدار القواعد أو الإقرار بمصادرها و آليات تطبيقها وتفسيرها تحقيقا للغاية **التي** أفضت تاريخيًا إلى وجود القانون كظاهرة اجتماعية، و هذه الآليات تكوّن ما يعرف بالصنعة القانونية أو الفني القانوني Technique Juridique.

وهي تمثل جوهر المنهج العلمي لدراسة ظاهرة القانون ومع التأكيد على الطابع النسبي لمنهج البحث في القانون بالنظر إلى تعدد وتباين الأنظمة على المستوى العالمي فأشهر هذه الأنظمة، النظام اللاتيني- الفرنسي والنظام الأنجلوسكسوني والنظام الجرماني والنظام الإسلامي، والنظام الاشتراكي: والنظام القانوني هو في حد ذاته نتاج تاريخي وحضاري تبلورت فيه معطيات وعوامل اقتصادية وسياسية وفلسفية وغيرها تنصهر في سياق اجتماعي وثقافي لكل مجتمع على حده، ووفق تطورات المجتمع ذاته عبر الزمان والمكان، ويبقى القاسم المشترك بين جميع النظم القانونية هو في وجود صنعة قانونية في كل منها، تختلف معطياتها فيما بينها، ولكنها في نهاية المطاف تمثل جوهر منهج الدراسات القانونية في كل نظام على حده.

ولئن كان القانون هو إطارا تنظيميّا لظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية، فإنّه يتضمن دائما بعدا قيميا للقواعد القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت واختلاف الأدوات المنهجية بين نظام قانوني وآخر.

والنتيجة أن القانون ثابت في وجوده، ومتغير في مضمونه، كما أن للقانون منهجا ثابتا في أصوله متفاوتا في أدواته لاختلاف المعطيات وتغير السياق الاجتماعي في الزمان والمكان وعبر الأجيال[1].

في ضوء ذلك تثار أمامنا مسائل عدة يتعلق بعضها بالتفكير الإنساني، والآخر بالمعرفة العلمية ومناهج تحصيلها، وأيضا مدى ارتباط المنهجية بالتفكير العلمي من ناحية أخرى. ومن ثم يمكن تناول هذه المسائل في سياق تحليل الموضوعات التالية:

- ظاهرة المعرفة وأساليب تحصيلها.
- مفهوم المنهجية وعناصرها.
- مفهوم البحث العلمي: أنواعه ومقوماته، تقنياته وفنيات إعداده.

ويكون هذا ضمن أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول ظاهرة المعرفة وأساليب تحصيلها. ويدرس الفصل الثاني مفهوم المنهجية وعناصرها، ويبين الثالث تقنيات القيام بالبحوث العلمية وإنجازها، أما الرابع فيخصص لمنهجية البحوث الصغيرة، وكيفية إعداد تقارير خاصة.

---

(1) أنظر النصوص المتعلقة بالتمرينات خاصة نص ابن خلدون في آخر هذه الدراسة.

الفصل الأول

المنهجيــة والمعرفــة

Methodology and Knowledge

المنهجيـــة والمعرفـــة

Methodology and Knowledge

رغم أن المنهجية لم تكتسب إلا حديثا مع ظهور النهضة العلمية، فإن الإنسان قد اكتسب ألوانا من المعرفة بطرق مختلفة، إلى أن توصل إلى الطريقة العلمية. وهذا يطرح إشكالية تحديد مصطلح المنهجية والمصطلحات المرتبطة بها من جهة وعلاقتها بالمعرفة من جهة أخرى.

تحديد مصطلح المنهجية: يشير مصطلح المنهجية لتطبيق المنطق العلمي في دراسة الظواهر والحوادث، وهي بذلك تعيّن مصادر الصياغة النظرية ومدى ارتباطها بتوجيه مسلك البحث ومسار تناول الظاهرة بالدراسة[1].

وهي الوسيلة التي نعيّن بها طريقة البحث ونبرهن بها على مدى ملاءمة هذه الطريقة لتناول الظاهرة وتحصيل المعرفة حولها. وأن استخدامنا لطريقة معينة سيمكننا من توفير بيانات ذات نوعية جيّدة حول تلك الوقائع [2] المتعلقة بالمشكلة أو المسألة محل البحث.

وتمثل المنهجية القاسم المشترك بين جميع النّظم العلمية لأنها تقيم صلة وثيقة بين أي من النظم العلمية والمبادئ الأساسية للمنظور العلمي العام. والمدخل المنهجي يشرح مبادئ المنظور العلمي في سياق

---

(1) Fitzgerald , Jack D . & cox, Steven M: Unraveling social science , Chicago : Rand Mc Nally college publishing company , 1975 p 15 .

(2) Cole , Stephen , the Sociological Method , Chicago : RAND Mc Nally College publishing Company , 1972 , pp 29 – 33 .

محدد مثل التصور المنهجي الذي يتخذ منه الباحث مدخله لمعالجة الظاهرة والذي يمهد لعملية التناول الإجرائي بتحديد الطريقة المنهجية المناسبة والتي تتبع قواعدها في تناول الظاهرة وتوجيه مسار معالجتها. وبذلك يمثل المدخل المنهجي الرابطة المحورية بين المنهجية وما تنطوي عليه من مبادئ وأسس منطقية للمعالـجة العلمية وبين اختيـارات الباحث

للطريقة التي تنظم عملية تناول الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة في ضوء القواعد التي تنهض عليها هذه الطريقة.

والطريقة تنقل التصور المنهجي لمعالجة الظاهرة من التصوّر إلى التطبيق وتحديد ما يقتضيه ذلك من أساليب منهجية تلائم قواعد الطريقة وطبيعة الموضوع المطروح للمعالجة، وذلك بأتباع إجراءات معيّنة تحدد الأساليب المناسبة لتناول الموضوع محل الدراسة. ومن أمثلتها القياس والمسح، ودراسة الحالة وتحليل المضمون.... الخ

وهكذا تتحقق المعرفة العلمية، ولكن ظاهرة المعرفة مرت بمراحل وتطورت نتيجة تطور الفكر البشري حتى وصلت إلى هذه المرحلة المتطورة ولهذا نتعرض لظاهرة المعرفة باعتبارها ثمرة ونتاج تطور الفكر البشري في المبحث الأول، ثم تبيان مفهوم المعرفة وأساليب تحصيلها ضمن المبحث الثاني.

المبحث الأول

ظاهرة المعرفة

Phenomenology of Knowledge

إنّ محاولة الإنسان لفهم ما يحيط به من ظواهر وأحداث وحقائق علميه مستمرة لا تنقطع، وذلك لأنّ الإنسان لا يقنع دائما بما حصله من معرفة حول ظواهر الكون والوجود الاجتماعي. ويرجع هذا في أساسه لحب الإنسان للاستطلاع ورغباته الدائمة في تكوين فكرة واضحة عما يحيط به من وقائع وأحداث من حيث أصولها وطبيعتها، والقوى الموجهة لها والمتحكمة في وقوعها وكيفية السيطرة عليها والتحكم في حدوثها. وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك أن إستمرت **عملية التفكير** البشري دونما توقف أو إنقطاع، وبإستمرارها تراكمت معارف الإنسان على مدى العصور. وقد تطور الفكر البشري عبر الأجيال وتواصل الأمم وجدلية الحضارات وما تفرزه من تفكير مستمر لمسايرة الأحداث والمتغيرات. ولهذا نتناول مراحل تطور الفكر البشري في الفقرة الموالية.

مراحل تطور الفكر البشري:

يبدو أن تراكم معرفة الإنسان قد اتسم بالبطء في مراحله الأولى، خاصة في المرحلة اللاهوتية من تفسيره للواقع والتي حدد معالمها العالم الاجتماعي الفرنسي كومت Auguste Comte[1]. فذلك يرجع لسيطرة

---

(1) يعتبر أوجيست كومت (1798 – 1857) مؤسس علم الاجتماع بعد ابن خلدون ووضع أساس المنهجية Auguste Comte : Fondateur du sociologie
ومن مؤلفاته: Cours de philosophie positive T. I – IV 1830 – 1842 .

أفكار معينة على تفكير الإنسان، وممارستها لنوع من الضبط والسيطرة القوية عليه، وذلك ما عاق اجتهادات الإنسان الفكرية الدائمة في تفسيره للظواهر المحيطة به. ثم جاءت المرحلة الميتافيزيقية من تفكير الإنسان، حيث نشطت محاولاته الفكرية دون أن يكون هناك منهجا معينا يوجه عملية التفكير في تلك المرحلة، وإن كان التراث الفكري في هذه الحقبة (من تفكير الإنسان) قد تزايد إلاّ أنّه لم يكن نتيجة تنظيم أوْ أتباع طريقة علمية دقيقة في تحصيله. وإنما كان نتاج تصور (تخيل) فلسفي ينزع إلى المعاني المطلقة والمبادئ الكلية.

ورغم أن هذه المرحلة قد ساعدت على تخليص فكر الإنسان من مراحله الأولى من النزوع لتفسير الظواهر بقوى خارقة، إلا أنها جعلت من الميتافيزيقا منهجا عاما للتفكير. ولذلك مهدت لظهور الطريقة العلمية في المرحلة الوضعية[1]، حيث تم رفض الطرق القديمة في التفكير وتفسير الظواهر. وظهر التأكيد على فكرة القوانين العلمية في تفسير الواقع والظواهر وإخضاع المعرفة **للملاحظة** وليس للتصور، فسعى الإنسان لتحديد العلاقات بين الظواهر وتحديد دائرة المعاني وجعلها نسبية[2] relativisme بما يناسب طبيعة الوقائع وظواهر المجتمع، وهذا ما جعل كومت يرفض جميع الحلول التي اتخذت من الطرق القديمة في التفكير[3] أساسا لحل مشاكل عصره وتفسير ظواهره.

---

(1) يرتبط مصطلح " الوضعية – Positivisme"بواضعه كومت وهو أساس التفكير العلمي الذي أنتج المنهجية وسنتعرض للتفكير العلمي كعنصر أساسي للمنهجية فيما بعد .

(2) نسبية الحقائق أصبحت من خصائص العلوم.

(3) هناك عدة طرق للتفكير كالتفكير الخرافي، والخيالي والإتكالي، عن طريق المحاولة والخطأ إلخ .. وأخيرا التفكير الوضعي (أي العلمي). و سنتعرض لذلك فيما بعد .

وهكذا أكّد على التفكير الوضعي وجعله منهجا علميا عاما، ولذلك تحقق في المرحلة الوضعية من تفكير الإنسان تقدم العلوم، ومن ذلك الحين ومعارف الإنسان مطردة في تراكمها . وأصبح للإنسان إطاره المعرفي الذي يساعده على تحديد سلوكه واتجاهاته نحو ظواهر الوجود عامة والوجود الاجتماعية في الآونة الأخيرة خاصة.

كما تبلورت الصيغ العلمية لمختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية وتقدمت مناهجها وأصبحت تسعى للكشف عن الحقائق وتحديد خصائصها من ناحية وتفسيرها والكشف عن العلاقات بين خواصها من ناحية أخرى.

وأصبح تقويم العلم مرتبطا بمدى أدائه لوظيفتيْ **الوصف والتفسير** للظواهر التي يتناولها. فبقدر ما يستطيع العلم أن يحققه من الاكتشاف وبقدر ما يحققه من وصف لتلك الوقائع المكتشفة وخواصها نصدر عليه حكما عمّا إذا كان هذا العلم يستحق أن يسمى **علما** أم لا، وبقدر ما يستطيع أن يحقق التفسير للوقائع المكتشفة، والعلاقات القائمة بين خواصها نستدل على مقدار نجاحه كعلم.

ومن هنا يتم تقدير علاقة ما سواء كانت **سببية** أو **وظيفية** بين بعض الخصائص أو بين بعض الظواهر، ومن ثم يشكل الاكتشاف الوصفي والاكتشاف التفسيري نطاق المعرفة التي يقدمها لنا أي مجال من المجالات العلمية.

وفي ضوء ذلك تثار أمامنا مسائل عدة يتعلق بعضها بطبيعة التفكير الإنساني، والمعرفة العامة من ناحية، ويتعلق بعضها الآخر بالمعرفة العلمية والمنهج العلمي من ناحية أخرى، ومن ثم يمكن تناول هذه المسائل في سياق تحليل هذه الموضوعات ضمن المبحث الموالي.

المبحث الثاني
مفهوم المعرفة وأساليب تحصيلها

طالما أنّ المعرفة ترتبط بطرق التفكير الإنسان، ونتاج تطوره ومحصّلة الأساليب المنتهجة في تحصيلها ، فإنه يمكن معالجتها ضمن **محورين** كالآتي:

المحور الأول: مفهوم المعرفة وطبيعتها

أولا : مفهوم المعرفة

ثانيا : طبيعة المعرفة

ثالثا : مصادر المعرفة

رابعا : أنواع المعرفة

المحور الثاني: الأساليب المنهجية للمعرفة

أولا : المنهج الفلسفي

- الاستدلال المنطقي
- القياس الصوري
- التأمل الإستبطاني(الذاتي)

ثانيا:أسلوب منهجية المعرفة العلمية (الاستقراء)

- المقصود بالاستقراء
- أنواع الاستقراء
- خصائص المعرفة العلمية

المحور الأول: مفهوم المعرفة وطبيعتها

أولا: مفهوم المعرفة: Concept de la connaissance

تعرف المعرفة[1] بأنها مجموعة المعتقدات والمعاني والتصورات والمفاهيم والأحكام الفكرية التي تتكون لدى الإنسان من خلال محاولاته المتكررة لفهم الأشياء والظواهر المحيطة به. وبذلك لا تقتصر معرفة الإنسان على لون معين، وإنّما تشمل ظواهر متعددة وتغطي جوانب العالم المحيطة بالإنسان، ومن ثم تتنوع معرفة الإنسان لتشمل التكوين البيولوجي والنفسي، هذا بالإضافة لألوان المعرفة المرتبطة بظواهر البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية. والواقع أن ألوان المعرفة تلك نالت من الاهتمام ما جعلها تسمى فترات حضارية معينة، إذ أن اليونانيين كانوا يهتمون بدراسة طبيعة المادة التي تشكل العالم، أما مفكرو القرون الوسطى فقد أنصب اهتمامهم على المسائل ذات الطابع الديني، في حين ينصرف المفكرون المعاصرون لدراسة جميع مسائل الوجود وظواهر ذات الطبيعة المتباينة . وهذا يقتضي معالجة ظاهرة المعرفة من حيث طبيعتها ومصدرها وأنواعها .

ثانيا: طبيعة المعرفة

هناك اتجاهات متعددة لفهم طبيعة المعرفة الإنسانية، وحقيقتها و كيفية العلم بالأشياء، وعلاقتها ببعضها التي تساعدنا على إدراكها، ومنها المذهب الواقعي الذي يجعل المعرفة تصويرا ذهنيا للأشياء المعروفة أي أنها انعكاسا للعالم الخارجي على العقل والذي يكون دوره في نظرهم مجرد مرآة تتلقى الأشياء وتعكسها.

---

(1) Tulloch, j. C, sociology of Knowlede and sociology of leterature, Amer j. of Social science 1976, vol 27 –p.p 202 et seq.

أما البرجماتيون (Pragmatistes) فينصرفون عن التفكير النظري المتعلق بالمبادئ والأوليات إلى النتائج والغايات وبذلك يصبح صدق المعرفة عندهم معناه التحقق من منفعتها بالتجربة، ومن ثم فالمذهب البرجماتي أو العملي والذي نشأ في مطلع القرن العشرين في أمريكا يوجه العقل إلى العمل دون الانحصار في التفكير النظري الصرف، وهم بذلك يعتبرون المعرفة أداة للعمل والإنتاج .

وإذا كان المذهب الواقعي والبرجماتي يعترفان بوجود عالم خارجي من الأشياء مستقلا عن الإنسان ويظل هذا العالم موجودا سواء وجد فيه الإنسان أم لم يوجد، فإن المذهب العقلي لا يعترف بوجود شيء خارج عن العقل إذْ لا وجود عندهم إلاّ لما يدركه العقل، وما لا يدركه عقل لا يكون موجودا، ومن ثم فمعرفة الشيء ووجوده عندهم هما جانبان لحقيقة واحدة، (وجهان لعملة واحدة). وهذا يعني أنه لا فرق بين الشيء كائنا ما كان وبينه باعتباره مدركا من مدركات العقل.

ثالثا: مصادر المعرفة

هنا أيضا المذاهب تتباين فالعقليون يؤكدون على أن العقل مصدر أساسي للمعرفة، ومن هؤلاء ديكارت[1] الذي يصنف الأفكار إلى ثلاثة أصناف:

---

(1) ديكارت (1596– 1650) René Descartes رياضي وفزيائي فرنسي من أهم مؤلفاته:

-Principes de la philosophie(1644)
-Discours de la methode (1637)

وقد برهن على وجود الله بوجوده: Je pense , donc je suis

- معرفة عرضية: للعالم الخارجي وهي لا تؤلف معرفة صحيحة في نظر ديكارت.

- معرفة مصطنعة: وهي التي يركبها العقل من الأفكار العرضية حول صور بعض الظواهر.

- **المعرفة الفطرية:** وهي أولية وتتميز بالبساطة والوضوح، ولا تأتي إكتسابا، وهي في نظر ديكارت مبادئ المعرفة الصحيحة التي تقوم في العقل وتأتى سابقة على التجربة.

- ولكن التجريبيين يؤكدون على أن التجربة هي المصدر الأساسي للمعرفة ومن هؤلاء فرنسيس بيكون F. Bacon ودفيد هيوم David Hume وجون ستيورت ميل John Stuart Mill وبعض الاجتماعيين أمثال أميل دوركايم Emile Durkheim[1] وهم يذهبون إلى أنه لا يمكن أن تنشا في العقل أفكار إلا إذا سبقتها آثار حسية أو انطباعات حسية.

- ويذهب الاجتماعيون وعلى رأسهم دوركايم إلى أنه من الخطأ النظر للمبادئ العقلية على أنها ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، والظروف والأحوال. فاستقراء تاريخ العلم بصورة عامة يشهد بأن هذه المبادئ قد نشأت على صورة أخذت في التطور حتى بلغت

(1) أميل دوركايم التربية الأخلاقية ترجمة د/ السيد محمد بدوي ، الإدارة العامة للثقافة مكتبة مصر ، القاهرة ، 1953 أنظر أيضا كتابه.
The Rules of sociological methed ,N.Y.Free Press (les régles de la methode sociologique) 1966

- معرفة عرضية: للعالم الخارجي وهي لا تؤلف معرفة صحيحة في نظر ديكارت.

- معرفة مصطنعة: وهي التي يركبها العقل من الأفكار العرضية حول صور بعض الظواهر.

- **المعرفة الفطرية:** وهي أولية وتتميز بالبساطة والوضوح، ولا تأتي إكتسابا، وهي في نظر ديكارت مبادئ المعرفة الصحيحة التي تقوم في العقل وتأتى سابقة على التجربة.

- ولكن التجريبيين يؤكدون على أن التجربة هي المصدر الأساسي للمعرفة ومن هؤلاء فرنسيس بيكون F. Bacon ودفيد هيوم David Hume وجون ستيورت ميل John Stuart Mill وبعض الاجتماعيين أمثال أميل دوركايم Emile Durkheim[1] وهم يذهبون إلى أنه لا يمكن أن تنشا في العقل أفكار إلا إذا سبقتها آثار حسية أو انطباعات حسية.

- ويذهب الاجتماعيون وعلى رأسهم دوركايم إلى أنه من الخطأ النظر للمبادئ العقلية على أنها ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، والظروف والأحوال. فاستقراء تاريخ العلم بصورة عامة يشهد بأن هذه المبادئ قد نشأت على صورة أخذت في التطور حتى بلغت

(1) أميل دوركايم التربية الأخلاقية ترجمة د/ السيد محمد بدوي ، الإدارة العامة للثقافة مكتبة مصر ، القاهرة ، 1953 أنظر أيضا كتابه.
The Rules of sociological methed ,N.Y.Free Press (les régles de la methode sociologique) 1966

صورتها الراهنة في أذهاننا وبذلك اعتبرت المبادئ العقلية من ظواهر الحياة الاجتماعية (لأنهم يؤكدون ارتباط هذه المبادئ بتصورات المجتمع ومقتضياته)[1].

والظواهر الاجتماعية عند الاجتماعيين تشمل عناصر الفكر والعقل والعاطفة المختلفة وذلك لأنها جميعا تصدر عن أناس يعيشون في مجتمع واحد، وفي ظروف متماثلة، ومن ثم دخلت نظرية المعرفة مجال الظواهر الاجتماعية وصار الفرد في نظر هذه المدرسة يتلقى عن العقل الجمعي Conscience collective أفكاره وآراءه، ويخضع له راضيا كان أم كارها.

وهكذا فالمعرفة ليست مجرد تأمل عقلي لذاته وإنّما تلك التصورات النظرية، لها هدف يتمثل في فهم الواقع وتقديم تفسيرات له.

رابعا: أنواع المعرفة

يمكن تحديد أنواع المعرفة استنادا إلى أسس وألوان المعرفة ولأن نوع المعرفة يتأثر بشكل واضح بالإطار الاجتماعي وبالمستوى الإدراكي للعارف وعلى أساس ذلك تبرز طبيعة الاختلاف وتتحدد معالمه بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية:

أ- المعرفة العامية:

إن المعرفة العامية تبدو في صورة معلومات متناثرة إستقاها الإنسان أحيانا من مشاهداته وخبراته الفردية، وعليه تكون المعرفة العامية

(1) د/ مصطفى الخشاب، تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1975

تكون المعرفة العامية جزئية بمعنى أن الأشياء تبدو للرجل العامي خليطا من الجزئيّات التي تقوم بيْنها روابط أو التي تقوم بينها علاقات وهمية، وهذا ما جعل هذه المعرفة جزئية ولا ترقى لمستوى التعميم كما أن المعرفة العامية تتمثل في صفات وكيفيات يخلعها الناس على الأشياء بغير ضابط ومن ثم تفْتقد **الدقة التي ينشدها العلم** فهي صورة آراء خاطفة وأحكام فردية سريعة يتأثر فيها أصحابها بأفكار سابقة تلقوها من الغير فسلموا بها دون بحث أو تمحيص ومن ثم يتسم هذا النوع من المعرفة بالذاتية والبعد عن **الموضوعية**.

ولهذا فإن فهم العلاقة بين هذا النوع من المعرفة والواقع الاجتماعي والإطار الفكري على درجة كبيرة من الأهمية لتحديد طبيعة تلك العلاقة القائمة بين ظروف حضارية واجتماعية معينة ومستوى شيوع وانتشار هذا النمط من المعرفة العامية من ناحية، واتجاه التفكير ومدى تأثره بالظروف الاجتماعية التي تضفي عليه خصائصها من ناحية أخرى.

ب — المعرفة العلمية أساس العلم:

أما النوع الثاني من المعرفة فهو المعرفة العلمية التي من أبرز خصائصها أنها تستقى من التجربة العلمية. فلا تأتي عن طريق الآخرين أو بالتواتر إلا وفق شروط معينة، وذلك لأن العلم يتميز بالنزعة الموضوعية والتي يراد بها معرفة الأشياء كما هي في الواقع لا كما نشتهي ونتمنى أن تكون. وهذا لأن منهج البحث العلمي يقتضي منا أن نتجرد من الأهواء والميول والرغبات حتى يصبح موضوع

البحث واحدا في نظر جميع قارئيه، ولهذا يكوّن هذا النوع من المعرفة موضوعا أساسيا للعلم.

- ولما كانت غاية العلم كشف العلاقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر وتربطها ببعضها وصياغة هذا في قوانين تنبؤية عامة ، فقد أعتبر التنبؤ طابع المعرفة العلمية .

- ولما كانت المعرفة ظاهرة اجتماعية مرتبطة ببقية ظواهر الحياة الاجتماعية وتدخل معها في علاقات متبادلة ، فقد أصبح فهم علاقاتها ببقية الظواهر الإجتماعية الأخرى مسألة هامة وضرورية، فإن Max Scheler يميز بين ثلاثة أنواع من المعرفة على أساس تلك العلاقة وهي:

1 ـ معرفة السيطرة والإنتاج:

وهي التي يتمكن العارف عن طريقها من فرض سيطرته على الطبيعة، وإحداث التغيرات بهذه البيئة وبذلك فإن معرفة العالم الخارجي والمعرفة الفنية، وصورتها العليا المتمثلة في المعرفة العلمية بمثابة ألوان من المعرفة، ترفع من مقدرة العارف، وتزيد من فهمه للبيئة، وتمكنه من توفير سبل السيطرة عليها .

2 ـ المعرفة الثقافية:

وهذا اللون من المعرفة عند شلر يترتب عليه أحداث تغيرات واضحة في الشخصيات سواء كانت شخصية أفراد أو جماعات أو مجتمعات وهي ترتبط بطبيعة القيم والمعاني والمعايير وقد حصرها شلر Max Scheler في معرفة الآخرين والمعرفة الفلسفية.

3 ـ المعرفة المخلصة:

وهذا النوع من المعرفة ذات طابع ديني وتقود إلى نوع من الخلاص الروحي، والوئام والتضحية من أجل مبادئ معينة.

المحور الثاني: الأساليب المنهجية للمعرفة

عرضنا فيما سبق صور من المعرفة تعكس في جملتها، وبصورة عامة ثلاثة أنواعا أساسية من المعرفة، إذا ما صنفت حسب الطبيعة الفعلية لصور هذه المعرفة وعلاقتها بالسياق الاجتماعي، حيث يتوفر في ضوء هذه الأسس معرفة تجريبية مباشرة، ومعرفة فلسفية، ومعرفة علمية.

ـ منهج التجربة الحسية:

وهو أساس معرفة التجربة الحسية المباشرة التي تقتصر على مجرد الملاحظة للظواهر على أساس بسيط أي على مستوى الإدراك الحسي فحسب وذلك دون أن تتجه هذه الملاحظة للارتباطات والعلاقات القائمة بين الظواهر والأحداث.

- والواقع أن هذا اللون من المعرفة لجأت إليه البشرية لتحديد معاني المواقف والأحداث وبتراكمها تكونت للإنسان خبرات معينة مكنته من الاستفادة بها في حياته اليومية.

ولكن هذه المعرفة لم تمكّن الإنسان من فهم الأمور المحيطة به، وتفسير ظواهر معينة رغم ما قدمته له من فائدة مباشرة في حياته اليومية، وقد ترتب على تراكم الخبرات حول هذا النوع من المعرفة

المتحصلة عن طريق التجارب المحدودة ظهور بعض الآراء الحسية المشتركة بين الناس، وهذه الآراء المشتركة بحكم استنادها إلى خبرات وتجارب حسية بسيطة اتسمت بالبداهة والاشتراك أو الإجماع وهي إلى حد كبير أراء وأحكام ذاتية لأنها لا تستند إلى أسلوب علمي في تحصيلها رغم اتسامها بالإجماع.

المنهج الفلسفي:

أما بالنسبة للنوع الثاني من المعرفة والتي تعرضنا لها سلفا **فهي** المعرفة الفلسفية وهي مرحلة متقدمة من المعرفة بالنسبة للمعرفة الحسية المباشرة عن طريق الملاحظة، حيث أنها تتناول مسائل أعم **تعالج بالعقل وحده** وهي بذلك تتجاوز العالم الواقعي بتبريرات وكليات يتعذر الرجوع إليها في مجال الواقع الذي يعيشه الناس.

والواقع أن هذه المعرفة قد تستند إلى مناهج معينة، تعددت وتنوعت بحسب الفلاسفة والعصور، فكان **التأمل الفلسفي** منهج اليونانيين وكان **التأمل الإستبطاني** (الذاتي) منهجا متبعا لدى فلاسفة الهند والذين إنعطفوا إلى ذاتهم بحثا عن الحقيقة الكبرى داخل الذات. وهناك فرق أساسي بين منهج اليونانيين الذي كان عقليا ومنهج فلاسفة الهند الذي كان إستبطانيا، وقد انتهى منهج اليونانيين عند أرسطو إلى **القياس المنطقي**، وقد ظل هذا المنهج الصوري أساس التفكير الفلسفي لفترة طويلة، قربت من عشرين قرنا من الزمان، وهذا القياس الصوري يعتمد على مقدمات عامة يسلم بها ثم يتم الوصول عن طريقها إلى الجزئيات .

- وكان الاستدلال المنطقي Déduction والقياس الصوري هما المنهج الأساسي للفلسفة، بحيث يستند **عليهما** في إصدار الأحكام وذلك بالاعتماد على مقدمات كلية للاستدلال على التعرف على الجزئيات.

أسلوب منهجية المعرفة العلمية :

- فإن الحال تختلف بالنسبة للمعرفة العلمية التي تعتمد على الاستقراء Induction من الجزئيات للوصول إلى الكليات والتعميمات Généralisation .بمعنى انها تقيم أحكامها وتعميماتها على أساس الاستدلال الاستقرائي.

- وبذلك تستند المعرفة العلمية على أسلوب منهجي مغاير تماما للأسلوب المنهجي الذي تعتمد عليه المعرفة الفلسفية ومضاد له في الإتجاه حيث أن الإستدلال في الفلسفة يبدأ بالكل وينتهي بالجزء، أي بيدا بالمجهول وينتهي بالمعلوم في حين أن الإستدلال في المعرفة العلمية يعتمد على الاستقراء الذي يبدأ بالجزء وينتهي بالكل ويبدأ بالمعلوم ليكتشف المجهول وبذلك يكون الاستقراء وسيلتنا لجعل معارفنا حول ظواهر الواقع ذات طبيعة علمية، والاستقراء بهذه الصورة يمكن تقسيمه لنوعين أساسيين: الاستقراء التام والاستقراء الناقص.

- **الإستقراء التام:** يقوم على ملاحظة جميع المفردات الخاصة بالظاهرة لإصدار الحكم الكلي الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على مفردات الظاهرة على سبيل الحصر الشامل والتام لجميع مفردات الظاهرة.

- **أماالإستقراء الناقص:** فيكتفي فيه الباحث بدراسة بعض النماذج ثم يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة، وبذلك يمكن التنبوء بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يشملها البحث فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة (الإنتقال من المعلوم إلى المجهول).

ولذلك فإن الإستقراء الناقص هو الأساس المنهجي الذي يستند عليه العلم لأنّه يقوم على التعميم الذي يستهدف كشف المجهول، كما يساعد في عملية التنبوء بمستقبل الظواهر والأحداث تحت ظروف معينة.

ومن ثم فالمعرفة العلمية تعتمد على الملاحظة المنطقية والموضوعية للظواهر ووضع فرضيات وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، والتثبت من صحتها أو عدمها، وتجاوز المفردات بغية **التنبوء** بمستقبل الأحداث والظواهر على أساس **إحتمالي غير مطلق.**

وفي ضوء ذلك فإنّ المعرفة العلمية تتميز عن صور المعرفة الأخرى بأنّها معرفة موضوعية، وتستند إلى حد كبير على مدى توفر **الدقة المنهجية** في تحصيلها مع الحد من النزعة الذاتية. كما أنّها تقوم على أساس من التمحيص والدقة، واستخدام وسائل القياس العلمي الدقيقة. كما تتناول المعرفة العلمية الأمور الواقعية وظواهر الواقع المختلفة بالتحقق والتجربة.

فالمعرفة العلمية تبدأ بالجزئيات وتستند إليها في إستخلاص القوانين والتعميمات الإحتمالية التي تحكم عمليات التنبؤ بمستقبل

الظواهر والأحداث في ظروف معينة دون أن تنزع إلى الأحكام المطلقة التي تسعى إليها الفلسفة والمعرفة العامة.

إذن فالمعرفة العلمية تتسم بالثبات والصدق والموضوعية والشمول الذي يساعد الإنسان في حياته اليومية ويمكنه من السيطرة على البيئة بمستوياتها المختلفة والتحكم في مسار أحداثها والتنبوء بمستقبل ظواهرها سواء كانت طبيعية أو اجتماعية.

وعلى ضوء ذلك يمكن معالجة الأسس المنهجية التالية:
- مفهوم المنهجية وخطواتها
- عناصر المنهجية وخصائصها ضمن الفصل الموالي.

الفصل الثاني
مفهوم المنهجية وعناصرها

يرتبط مفهوم المنهجية باعتبارها طريقة علمية ـ بالخطوات التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة موضوع البحث. وهذا يطرح إشكاليات من حيث الجوانب المنظور منها، لأن المنهجية لها جوانب نظرية وعملية، وأيضا لها جوانب تقنية وفنية وكيفية تطبيقات ذلك، كما تثار مسألة ما هي عناصر المنهجية، وما هي خصائص ومميزات الخطوات الواجب اتباعها من طرف الباحث لتكتسب صفة المنهج العلمي؟

ولهذا يمكن معالجة مفهوم المنهجية وخطواتها في المبحث الأول، وعناصر المنهجية في المبحث الثاني.

المبحث الأول
مفهوم المنهجية وخطواتها

نتعرض لمفهوم المنهجية وأساس وحدة البناء المنهجي في فقرة أولى، ثم الخطوات المشتركة لهذا البناء ضمن فقرة ثانية.

المطلب الأول

مفهوم المنهجية و أساس بنائها

أ — المفهوم: تعرف دائرة المعارف البريطانية(1) المنهجية بأنها مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينهض عليها أي علم من العلوم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه ، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي Scientific Method باعتباره طريقة للتفكير والبحث يعتمد عليها في تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول الظاهرة. ومن ثم يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث لا غنى عنها، وذلك لأن التوجه المنهجي يبطل تأثير التوجه القيمي في عملية البحث. لهذا أكتسب المنهج العلمي أهمية بالنسبة للعلوم عامة والعلوم الاجتماعية خاصة، ولكن احتمال تأثير التوجه القيمي يظل واردا بالنسبة للعلوم الاجتماعية.

ومن ثم يكون منطق وحدة المنهج العلمي مستندا على اعتبار أساسي، أن الطريقة العلمية الملائمة للبحث تشتمل على خطوات أساسية وهي:

1 - الملاحظة Observation

2 - وضع الفرضيات Hypotheses والمسلمات Postulates (Postulats)

3 - التحقق Verification

---

(1) Gobal .M.H, AN- Introduction to researeh procedure in social sciences, NewYork Asia publishing House 1964. p65 .

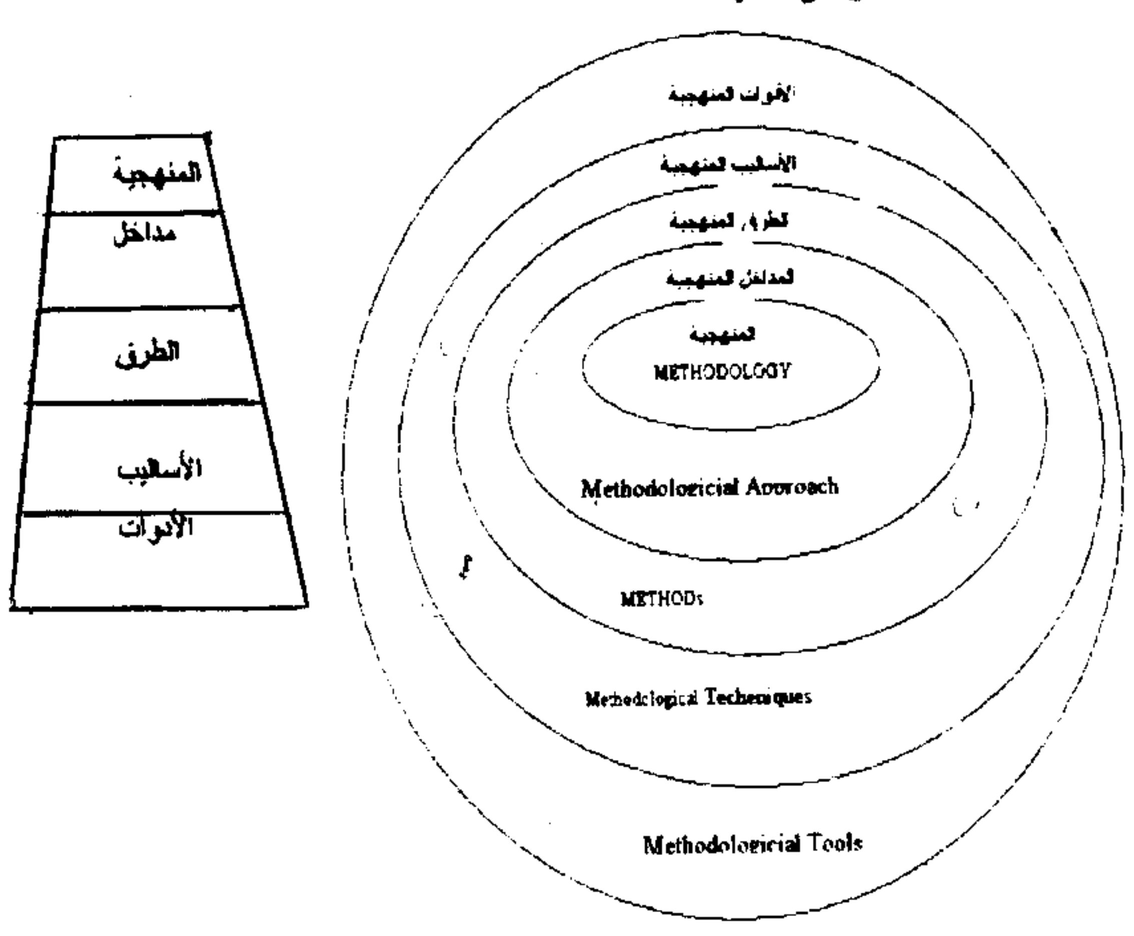
ويمكن الرجوع إلى دائرة المعارف البريطانية التي ذكرها المرجع هكذا .

See also : - Encyclopedia Britanica 1941 , vol : XX, 127 et seq .

ب) - شكل بياني يوضح أسس

وحدة البناء المنهجي [1]

و تساند عناصرها و تكاملها



(1) ومن هذا الشكل يقدم "جوبال" أساسا عاما لمختلف المناهج ، رغم تمايز هذه العناصر تبعا لطبيعة موضوع البحث إلا أنها عناصر أساسية متفاوتة في البناء المنهجي ،كما أنها تدور حول مركز واحد هو المنهج العلمي.

Gobal, M.H : AN INtroduction to research procedure in social sciences . New york ; Asia publishing Huose , 1964 . p 61 .

المطلب الثاني

خطوات المنهجية

تستند المنهجية على خطوات أساسية وهي:

- الملاحظة : Observation
- الفرضيات : Hypotheses
- التحقق : Verification

وهذه المراحل تؤكد وحدة المنهجية (وحدة المنهج العلمي) وأهميتها بالنسبة للعلوم عامة (الطبيعية والاجتماعية)، ولكن احتمال تأثير التوجه القيمي وارد بالنسبة للعلوم الاجتماعية.

– وإذا كانت المنهجية مصطلحا عاما تشير لمختلف العمليات التي تستعين بها العلوم، فإن أي منهج للبحث يحقق المعرفة العلمية النظرية على أن يتوفر هذا المنهج في استخدامه على العناصر الإجرائية[1] الأساسية المتمثلة في الملاحظة والفرضيات والتحقق، والتي تعد بمثابة خطوات رئيسية تطبق بدرجات مختلفة في مجالات البحث المختلفة وبمختلف الطرق المنهجية.

– ويقوم بتلك العمليات الباحث الذي يجمع البيانات ويصنف الحقائق من أي نوع كانت، ويرى علاقاتها المتبادلة، ويقيّم جوانبها المختلفة وهذا ما يسمى بالعنصر الشخصي[2] أو الجانب الإنساني الذي يبين الرابطة بين الإنسان وحاجته للتصور العلمي لبناء فرضيات والمقدرة على تحليلها وما يقتضيه ذلك من معرفة نظرية تخلصه من

(1) العنصر الإجرائي: Procedural Component

(2) العنصر الشخصي: Personal Component

التحيز وتخلق لديه الاتجاه العلمي وتحقق الموضوعية. وهكذا يتبين مدى التماسك القائم بين تلك العناصر الإجرائية والشخصية باعتبارها تدور حول مركز واحد هو البحث العلمي وتشكل مقوماته الأساسية.

ونتطرق لهذه العناصر الإجرائية والشخصية فيما يلي:

أ- العناصر الإجرائية وهي:

1 — الملاحظة

وهي تجري حول البيانات ذات القيمة للباحث المختص قبل أن يبدأ بحثه لإمكان تقديم صياغة أولية للفرضيات، وبذلك فإنه في ضوء معطيات تلك الفرضيات تبني المعرفة التي تعتمد في بعض جوانبها على التراث والتجربة (الخبرة) الشخصية، وتدخل الملاحظة في عملية البحث بما يساعد على توضيح فرضية أو أكثر من الفرضيات العلمية التي تنهض عليها الدراسة. وبذلك تكون المعرفة في هذه المرحلة ذات فائدة واضحة كما أنها تدخل في مرحلة ثانية بكفاية أكبر باعتبارها أسلوب فني لجمع المادة العلمية التي تساعد في عملية التحقق.

- وبذلك فإن الملاحظة ذات وظيفتين أساسيتين في الدراسة، يتمثل أولهما في تقديم البيانات التي تساعد في عملية الصياغة التصورية المبدئية للفرضيات سواء عن طريق الملاحظة المباشرة أو بمراجعة التراث المعرفي المحصل، وتتمثل وظيفتها الثانية في استخدامها كأداة منهجية لجمع البيانات حول الفرضيات بهدف التحقق منها.

- وكلما كانت الملاحظة دقيقة ومفصلة واكثر شمولا للبيانات كانت الفرضيات ذات معنى ودلالة أكثر.

- **فالملاحظة إذن يجب أن تكون شاملة لجميع جوانب الموضوع (محل الدراسة) ويجب أن تتصف بالموضوعية وتبتعد عن مشاعر الباحث(ولأن الملاحظة تعتمد على الخبرة الحسية ، والتي قد لا تكون دقيقة دائما) فلا يفسر الباحث ما يلاحظه وفق آرائه بل يحاول أن يقوّم الموقف بناء على ما يحدث لا حسب ما يعتقده أو يتوقعه .**

- وهذا فضلا عن إستخدام الأدوات والوسائل المتوفرة لتكون الملاحظة أكثر دقة وأشمل لجوانب الموضوع.

2 – صياغة الفرضيات والمسلمات:

ويتمثل العنصر الإجرائي الثاني في صياغة فرضية أو مجموعة فرضيات لبداية البحث وتوجيه مساره. ولا شك أن الصياغة الأولية للفرضيات تعتمد على البيانات المحصلة.

والفرضيات هي في الحقيقة تفسيرات أوّلية للمشكلة محل البحث. وتستخلص من البيانات والمعلومات المحصلة. وقد يحتمل الموقف تفسيرات مما يستوجب ترجيح الفرضيات الأكثر ملاءمة لخدمة الغرض من البحث، وفي هذا الصدد يستعان بمسلمات لتكملة النقص أو عندما لا تسعف الفرضيات، فيلجأ الباحث إلى تفسيرات مسلم بها يعتمد عليها كجسور وأدوات لسد الفراغات أو للخروج من المأزق. ولهذا فالفرضيات والمسلمات هي استنتاجات تكمل بعضها للوصول إلى نتائج مقصودة.

وتكمن أهمية وضع الفرضيات في تحديد الغرض من البحث وتوجيه عملية جمع المعلومات والبيانات، كما أنها توضح مسالك

البحث وإطاره ومساره وبذلك يتحقق نجاح خطوات البحث عندما يدور حول التحقق من الغرض وليس إثبات هدف البحث.

3 – التحقـق VERIFICATION

يشكل هذا العنصر مركز البحث والمنهجية، وفي نفس الوقت محوريْهما، لأن عملية التحقق تتضمن أربعة عمليات أساسية مختلفة ومترابطة تتمثل في جمع المادة العلمية(البيانات والمعلومات) **وتحليلها وتفسيرها** من اجل الوصول إلى **نتائج** يمكن **تعميمها**.

والنتائج السلبية في عملية التحقق تكون في غالبية الأحوال ذات دلالة مماثلة للنتائج الإيجابية ودلالتها. وهذا ما أكده كل من (توماس الفااديسون Edison Thomas Alva وسميت N.K Smith) في مؤلفه (الموقف الراهن في الفلسفة)[1] بتقدير أن تاريخ الفكر البشري ليس تسجيلا للإكتشافات المتعاقبة الناجحة فحسب ولكنه تسجيل لتحريرنا و خلاصنا من الفشل والأخطاء التي وقعت أو المحتملة، حتى يتسنى لنا تجنب الأخطاء وتدارك الفشل و تحقيق النتائج المرجوة.

وتقوم عملية التحقق على أساسين هما الأدوات والباحث، فجمع البيانات وتحليلها بإعتبارها وسائل أساسية تستخدم قدر الإمكان لتحقيق المراجعة، في حين أن الأدوات المرتبطة بجمع البيانات الصحيحة تعتمد على الجانب الموضوعي لتسجيل الحقائق الملائمة للبحث، فيجب أن تكون هذه الحقائق كما هي، وليست كما يفضل الباحث أن تكون. كما أن تعريف المفاهيم المستخدمة في البحث تمثل

(1) مشار إليهما في مرجع : Gobal , op. cit. p. 66 et seq

حقيقة أخرى للأدوات المستخدمة في ذلك المجال، ولهذا يؤكد علماء المنهجية على أهمية تحسين الأدوات واستخدام فنيات Techniques ملائمة لكي يأتي التحقق من الفرضيات بنتائج مثمرة تفيد في عملية التعميم العلمي.

ب – العنصر الشخصي: (الباحث Researcher)

PERSONAL COMPONENT

إن العنصر الشخصي يمارس تأثيره وفعاليته على سير عملية البحث، ويرجع ذلك إلى حاجة الباحث للتصور العلمي بشأن الفرضية والمقدرة على التحليل وتصنيف المعلومات وتوضيح المفاهيم واختيار الأدوات. وكل ذلك يعتمد بصورة أساسية على الرؤية الواضحة لدى الباحث وقدرته على التمييز والإنتقاء، وهذا يبين أن الباحث وقدراته الشخصية لها تأثيرها على سير عملية البحث والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج معينة.

وبذلك تتأكد الرابطة بين العناصر الإجرائية والخطوات الأساسية للمنهج العلمي، وكذلك تتأكد الرابطة بين العناصر الشخصية أي بين الإنسان الدارس وحاجته للتصور لبناء الفرضيات والمقدرة على تحليلها وما يقتضيه من معرفة نظرية تخلصه من التحيز وتخلق لديه الاتجاه العلمي، وتحقق الموضوعية.

وهكذا فعناصر البناء المنهجي تدور حول مركز واحد هو المنهجية (كأس عام مشترك) وباعتبارها محور الطريقة العلمية، أما المداخل المنهجية Methodological Approaches فتشير إلى التصور المنهجي

لرؤية الموضوع محل الدراسة وتحديد المبادئ والأسس المنطقية التي يستند إليها الباحث والتي تمثل الإطار المرجعي للمعالجة المنهجية (كالوصف والتحليل والاستدلال والتجريب والمقارنة إلخ ...).

وهذه الطريقة المتبعة تحدد الأساليب والفنيات المنهجية في الدراسة، والأساليب بدورها تحدد نوع الأدوات التي يمكن إستخدامها في جمع البيانات والمعلومات المناسبة حول الموضوع محل البحث. كما أن الباحث هو العنصر المتحرك في صياغة وتشكيل عناصر البناء المنهجي فهو الذي يختارها حسب مقتضيات الطرق المعتمدة ووفقا لمتطلبات طبيعة الدراسة.[1]

- ومن هذا التحليل يتضح لنا أن عناصر البناء المنهجي للمنهجية ترتبط ببعضها بعلاقة منطقية رأسية، تأخذ شكلا هرميا في شكل مستويات تتكامل بنائيا وتتساند وظيفيا لتشكل معا وحدة البناء المنهجي، فكل منها يحدد المبادئ والأسس التي تحكم تحديد المستوى الذي يليه، ويكشف عن مدى لياقته المنهجية لموضوع الدراسة.

- كما يتضح أيضا أن خصوصية المستوى تزداد كلما اتجهنا إلى القمة، وتقل نحو المستويات الأدنى وذلك من حيث تعدد استخدام وحدات المستوى.

(1) أنظر الشكل البياني الموضح السابق

المبحث الثاني
عناصر المنهجيـــة

تتمثل عناصر المنهجية في ثلاثة أركان متساندة ومتكاملة نتناولها ضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : التفكير العلمي
المطلب الثاني : الباحث (من هو الباحث ؟ بعض صفاته)
المطلب الثالث : البحث العلمي

المطلب الأول
التفكير العلمي l'Esprit Scientifique

I – أهمية التفكير و أنواعه بصفة عامة
II ـ تعريف التفكير العلمي وأساليبه
III – خصائص التفكير العلمي ومميّزاته
IV – مشاكل التفكير العلمي في الجزائر

I – أهمية التفكير وأنواعه:

التفكير هو نشاط العقل في حلّ المعضلات و المشاكل التي تواجه الإنسان، ومحاولة التكيف مع بيئته و فهم ما يصادفه من ظواهر.

ويشمل نشاط العقل القدرات العقلية والملكات الفكرية التي هي عمليات ذهنية معقدة كالإدراك والتحليل والإستنتاج والتخيل والذاكرة ... الخ التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها.

ولذلك فالتفكير قد تطوّر مع المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني حتى وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ووفقًا لذلك إعتمد الإنسان عدّة طرق وأساليب في التفكير لحلّ مشاكله وتفسير ظواهر بيئته ولعلها مازالت يلجأ إليها بعض الناس أحيانا لمواجهة مختلف المشاكل. ويمكن حصر هذه الأنواع من التفكير(1) في الآتي:

1 – التفكير الخرافي: ويعتمد على طريقة العادات والتقاليد في حل المشكلات ويستند فيها الإنسان على أسباب غيبية غير صحيحة لتفسير أو حل مشكلات بيْئيته .

2 – التفكيرعن طريق المحاولة والخطأ: وتعتمد على الخبرة الشخصية، ورغم قيمتها إلاّ أن هذه الخبرة عرضة لعوامل شتى تقلل من صلاحيتها وكفايتها في الحكم على الأشياء، كما أنها ذاتية ومضيعة للوقت والجهد.

3 – التفكير بعقول الآخرين: (الإتكالي) ويكون بصور عديدة كالإعتماد على الكهنة والعرافين أو الإعتماد وتقليد آراء وأحكام الغير دون روية (وهذا يصفه فرنسيس بكون بأنه نوع من الوثنية الفكرية).

وخطر هذا النوع أنه يجعل صاحبه يلقي بالمسؤولية على القضاء والقدر، كما أنه يشل التفكير ويحول دون تدربية على الأساليب السديدة.

---

(1) راجع تركي رابح:مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984، ص 53 .

ولكن هذا لا يعني عدم الاستعانة بخبرة وتجربة الآخرين لزيادة المعرفة، فهذا يصبح واجبا نحو الصواب والتفكير السديد لمواصلة تطور الفكر البشري وتراكم المعرفة في مجال البحث العلمي.

4 – التفكير الخيالي (الحلمي أي أحلام اليقظة) ورغم أنه مهم جدا لأن كل إنسان له خيال، ولكن خيال المبدع غير خيال الفرد العادي (نتائج العلوم الخيالية التي أصبحت حقائق) ويعتمد على الوهم والتخيل لأنه يتخيل أشياء غير موجودة ويحاول تجسيدها في الواقع.

ثم توصل التفكير البشري إلى المرحلة الوضعية أي العلمية، والتي لا تهتم إلاّ بما هو موضوعي قائم في الواقع يمكن ملاحظته والتأكد منه. وقد إزدهر التفكير العلمي في العصر الحديث نتيجة النهضة العلمية. وأن ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا من تطور نتيجة البحوث العلمية التي توصل إليها التفكير العلمي. ولهذا يشغل التفكير العلمي حيزا رئيسيا من مجمل القدرات العقلية، وهو هنا مدخلنا إلى التعرف على موقع هذه القدرة من الأنشطة العقلية الأخرى.

II – تعريف التفكير العلمي وأساليبه:

أ – تعريف التفكير العلمي: هو الأسلوب الذي يعالج به الدراس المعلومات والأفكار حتى يمكنه فهم العالم الذي يحيط به. فالتفكير نشاط عقلي هادف يمكننا من تقدير المشكلات وحلها، كما يمكننا من تفسير البيانات وإتخاذ القرارات وفهم الأفكار والمفاهيم.

ويتخذ التفكير العلمي عدة أشكال منها:

- معرفة ودراسة البدائل الخاصة لحل مشكلة ما.

- غربلة واستخراج المعلومات لأعدادها حتى يكون تعلمها أمرا ممكنا .
- تقرير ما ينبغي تعلمه .
- فهم المعلومات وتقييم مدى أهميتها وصلاحيتها لأدراك المغزى والعلاقات بين الأشياء .
- فهم البشر وتصرفاتهم .
- التساؤل أو طرح الأسئلة .
- التخطيط للمستقبل وتوقع النتائج .
- إتخاذ القرارات وفقا لمسار مدروس ومخطط .

ومن الواضح أنه يصعب وضع حدود فاصلة بين هذه الأشكال من التفكير لأن التفكير عملية مركبة ومعقدة تتداخل فيها القدرات والمهارات العقلية المختلفة وبحسب الضرورة وما تتطلبه المواقف من إستخدام تلك المهارات المختلفة وربما في وقت واحد وبذلك فإن عملية التفكير العلمي يهدف للوصول إلى نتائج جديدة (قد تكون مقصودة خاصة في العلوم الإجتماعية).

وبالجملة فإن التفكير العلمي يهدف إلى خلق عالم أفضل والتحكم فيه وتسخيره لفائدة الإنسان وطموحاته. ويتجسد التفكير العلمي خاصة في أسلوبين كما سيتضح في الفقرة الموالية.

ب – **أساليب التفكير العلمي**: تقوم عمليات التفكير العلمي على أسلوب النقد والخلق أو الإبداع فالتفكير النقدي:critical Thought (التقييم والمراجعة) يقوم على أسلوب التقييم الواعي والمدروس للأفكار والمعلومات من أجل الحكم على جدارتها أوقيمتها، وتكوين الآراء

والاستنتاجات، وتبيان أوجه التشابه وإتخاذ القرارات السديدة لحل المشكلات والتصدي للمستجدات. وهكذا يصل التفكير العلمي إلى أسلوب التركيب والإبداع، وهذا ما يسمى بالتفكير الخلاق (الإبداعي): creative Thought ويتضمن توليد أفكار جديدة أو بطرق جديدة من خلال الكتابة أو الحديث أو غيرهما.

فعملية التفكير العلمي تتجاوز مسار التفكير العادي وتمكّن من إيجاد علاقات جديدة بين الظواهر للوصول إلى تصورات جديدة ينبثق عنها نتاج جديد يتميز بالأهـمية والملاءمة وإمكانية التطوير مما يسهم في حل المشكلات ويرضي الجماعة، ويحظى بالقبول بإعتباره مفيدا.

فهناك علاقة وثيقة بين كل من التفكير النقدي والتفكير الإبداعي ، فهما نتاج مركب لمجمل العمليات العقلية للتفكير الإنساني وتفاعلها. فهما محصلة لمنظومة التفكير العلمي بموضوعيته وخبراته، حيث يتضمن بصورة مباشرة وغير مباشرة عمليات التفكير المعلوماتي والمنطقي والتحليلي والتركيبي والتجريبي والاحتمالي والبنائي، ومحصل لمجمل تداخل تلك العلميات وتشابكها وتفاعلها،ويبدو ذلك في معالجة المعلومات والبيانات التي تنطوي على إستقاء المعلومات من مصادر متنوعة، وإضفاء مغزى جديدا عليها ثم دمجها في المعرفة الحالية وتعليمها وتقييمها وتطبيقها في المواقف الجديدة،[1] خاصة في العلوم الاجتماعية ومنها القانونية .

---

(1) حامد عمار: من ضرورات الإبداع في التعليم والثقافة . الأهرام ملحق 09 أغسطس 1996 . ص 09

ج – العملية المعرفية المعلوماتية في منظور التفكير العلمي و ضرورة الاهتمام بالتفكير النقدي لمواجهة تحديات العصر: إن نمو مؤسسات، المكتبات والمعلومات وتقدمها الهائل في العصر الحديث، جاء مرتبطا بتحول الفكر البشري من الاعتماد شبه المطلق على الذاكرة الذاتية (الداخلية) للفرد وربما للجماعة إلى الذاكرة الوعائية (الخارجية)، ومن ثم إحالة هذا الجانب من عبء الذاكرة المعرفية إلى الأوعية ومؤسساتها، فإن ذلك قد أتاح الفرصة للاهتمام بالقدرات العقلية الأخرى (غير الذاكرة) والانتفاع بإمكاناتها، والتركيز على التعلم learning مقابل التعليم Teaching .بما يعنيه الأول من تنوع القدرات العقلية المستخدمة ومن بينها بلا شك قدرة مهارة التفكير النقدي تحقيقا لمخاطبة الإنسان الفرد من خلال كافة القدرات المتاحة.[1]

ولما كان تعدد القدرات وتنوعها يحتاج في التعلم والتثقيف إلى تعدد في الأوعية وتنوعها وهذا يحتاج إلى توفير مؤسسات الأوعية خاصة المكتبات والمؤسسات التعليمية المختلفة. وهكذا تبدو العلاقة بين هذه الأوعية وما تقدمه من خدمات (خاصة المعلوماتية) وبين تطبيق التعلم الذي تقوم به المؤسسات التربوية .

وهذا يطرح إشكالا فيما إذا كانت هذه الأوعية المعلوماتية تستجيب للإتجاه التربوي الذي يهيمن على النمط التعليمي في المؤسسات التربوية الأم. ويبدو من الصعب تحقيق ذلك نظرا لتدفق

(1) التدريس لتكوين المهارات العليا للتفكير عرض وتلخيص المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية القاهرة : وزارة التربية والتعليم 1996 ص 16 – 17 .

وتفجر المعلومات (الإغراق المعلوماتي)[1] وتنوع وتعدد أوعيتها مما يصعب حصرها ومراقبتها. ولذلك فالمواجهة يجب أن تكون ذاتية بتحصين المتعلمين أنفسهم بمؤهلات علمية ومهارات تمكنهم من القيام بعملية الفرز والإنتقاء بين ألغث الطالح والمفيد المثمر وذلك بتقييم ونقد المعلومات الواردة وإنتقائها لتحديد توظيفها و الاستفادة منها.

ولهذا كان الاهتمام بتعليم التقييم النقدي للمعلومات ومصدرها خاصة في المؤسسات الأكاديمية بدءا من الدراسة الأولى حتى الدراسات العليا يأتي كدور إيجابي يتفاعل مع التغيرات التي أفرزتها تقنيات الإتصال وعلى رأسها الأنترنت INTERNET والتي يسمح تطورها لجميع الشعوب بإمكانية إستخدامها. ويصبح العامل الوحيد الذي يتحكم في التدفق الحر للمعلومات يتمثل فيما يحددونه من أولويات. إذن فالحل هو الإهتمام بالتزود بالتفكير النقدي الأداة التي تمكن صاحبها من تقييم وإنتقاء المعلومات الملائمة ولها أولوية بالنسبة له.

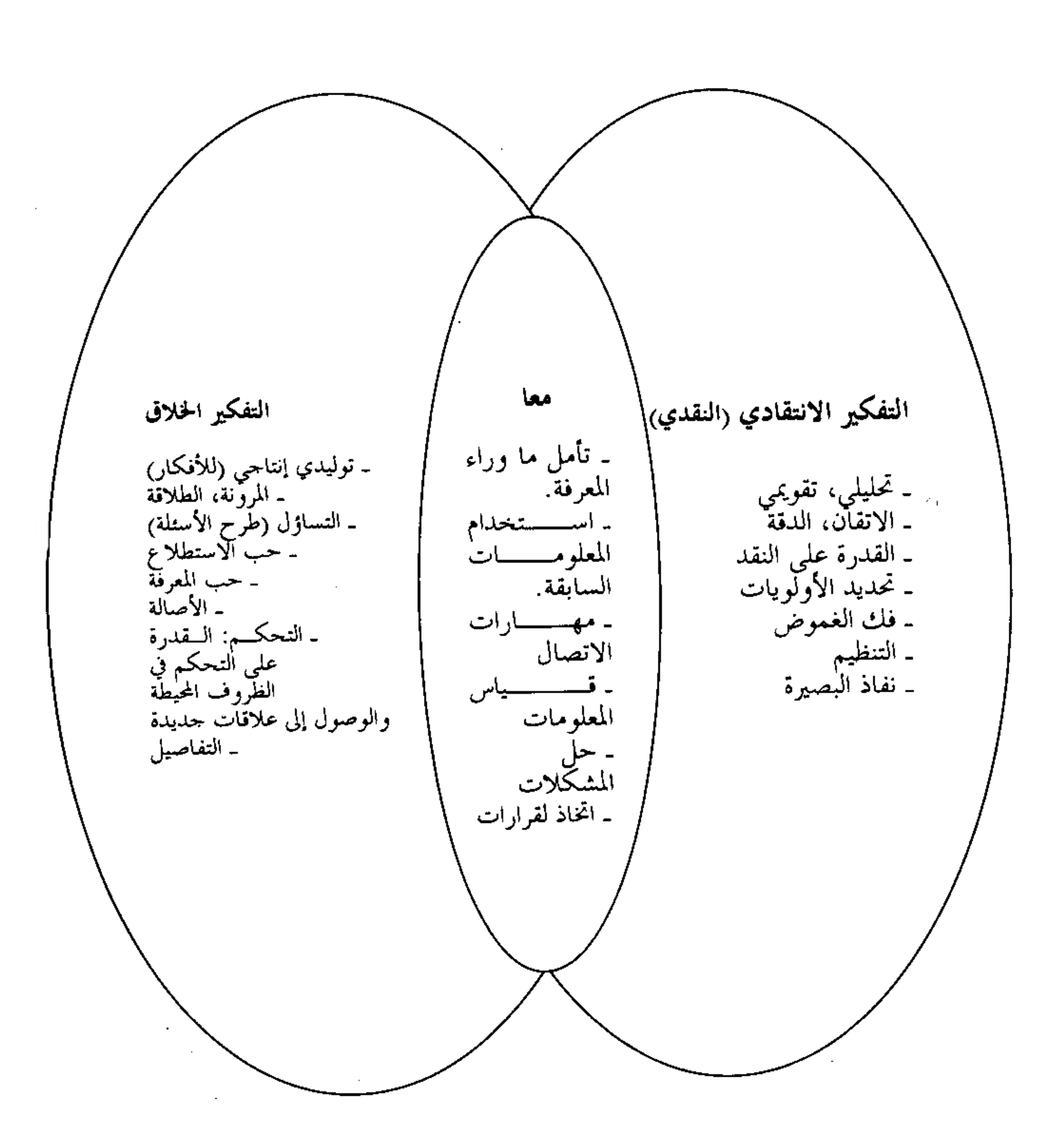
ولكل ذلك يمكن استنتاج أساس التربية هو تعليم النشء كيفية التفكير والتدريب على أساليبه، وهذا يمكن المتعلم أنْ يشق طريقه في الحياة بنجاح ويساهم في بناء الحضارة ولا يصير عبدا للغير في تفكيره لأن ذلك هو شر ألوان العبودية.

---

(1) وهذا ما يسمى بالتدفق الحر للمعلومات Free , FLow of information وقد تناولته بالتفصيل: Flippo Rona F. (eds) College Readings: A studyStrategy Programs . N. Y . International Reading study Association ,1991, P 5 et seq

وقد صار واضحا أن أعظم قوة في حياة الإنسان ليست قوة البخار أو الطاقة الذرية أو الكهرباء وإنما قوة التفكير التي كشفت عن أسرار هذا الكون ومكنت الإنسان من تذليل ما يواجهه فيه من صعاب وتسخيرِ قواه لصالح الإنسان. فكل ما وصل إليه الإنسان وحققه من رقي وتقدم هو نتاج التفكير العلمي.

د ـ مخطط العملية المعرفية



III – خصائص ومميزات التفكير العلمي

يمتاز التفكير العلمي عن غيره من أنواع التفكير الأخرى بأنه يقوم على الواقع والمشاهدة وذلك باستخدام كل الحواس والوسائل العلمية المساعدة للوصول إلى نتائج وإقامة الأحكام والآراء على أساس استدلالي، عقلي أو واقعي لا على الأوهام والخيال، أو آراء الغير إلاّ في حالة الإستدلال بها لتأكيد أو دعم الموقف.

أ – ميزات التفكير العلمي:

فالتفكير العلمي يجب أن يكون مجردا عن كل المؤثرات (أي الميول والأهواء والإنفعالات) التي من شأنها أن تؤثر على تفكير الإنسان وتوجهه وجهة خاصة أو قاصرة (وتجعله ينظر إلى الأمور من زاوية واحدة).

– وأيضا التفكير العلمي أنه شمولي ينظر إلى الأمر من جميع نواحيه، ويدرس الإحتمالات والظروف التي تؤثر فيه.

– كما يقوم على التحقق VERIFICATION القائم على الملاحظة وإستخدام المنطق السليم والإستدلال الذي يقبله العقل Raisonnement Logique, Logical Reasoning إذًا فالمميزات هي أنّه تفكير :

- مجرد
- شمولي
- قابل للتحقق

ب – خصائص التفكير العلمي

للتفكير العلمي عدة خصائص يمكن حصرها في الأتي:

1 – الموضوعية OBJECTIVITY: أي دراسة ما هو كائن دون التأثر بالعوامل الذاتية وذلك بإستبعاد الآراء المسبقة إلاّ بعد التأكد من قيمتها وأهميتها، فالتفكير العلمي هو تفكير نقدي Critical يقوم على التمييز والضبط والمراجعة و الدقة والتفحص .

2 – المنهجية: يمتاز التفكير العلمي بأنه منهجي منظم وهذا ما يوفر الجهد والوقت ، كما تتجسد خاصية الموضوعية في الخارج وذلك بربط الظواهر أو الأحداث المراد تعليلها أو تفسيرها بظواهر أو أحداث أخرى في نفس النطاق بحيث يتألف منها نسق عقلي منظم، وتكوّن في مجموعها منظومة واحدة مطردة الحدوث (أو متفاعلة التأثير خاصة في العلوم الإجتماعية) .

3 – العلية (السببية)Causality :

لكل ظاهرة سبب في العلوم، فكلما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى أحداث معينة، (فالنتيجة حتمية في العلوم الدقيقة، ولكنها نسبية في العلوم الإجتماعية).

ويقصد بالسببية، الكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر وتفسيرها وضبط المتغيرات وتعليل النتائج والأحكام المستخلصة من ذلك، وكذا الكشف عن أوجه الشبه بين المختلفات.

وقد تطورت العلوم وأصبح تقويمها يستند على مدى وظيفتها أو غايتها الإجتماعية ومن ثم يتم تقدير علاقة ما سواء كانت **سببية** أو **وظيفية غائية** بين بعض الخصائص أو بين بعض الظواهر بأنها علاقة قائمة بين تلك الخصائص أو الظواهر، وهذا يشكل نطاق المعرفة

العلمية في مجال من المجالات العلمية، وعلى أساس ذلك تتفاوت نسبة دقة العلوم.

وللقانون **وظيفة** يؤديها داخل المجتمع الذي ينظمه كما له **غاية اجتماعية وضع** لتحقيقها ومن هنا يستحق أن يسمى **علما**.

IV - مشاكل التفكير العلمي في الجزائر

يمكن هنا طرح عدة إشكاليات متداخلة تؤدي إلى نفس السياق في نهاية المطاف وهو ضعف البحث العلمي وتهلهله. ومن ثم فهل هذا يعني البحث عن أسباب تخلف البحث العلمي وما مدى علاقة ذلك بالتفكير العلمي، ومدى علاقة كل ذلك بالتخلف الإقتصادي.

أم أن المشكلة أكثر عمقا تتمثل في أزمة فكرية أساسها الجمود الفكري وتحجر الذهنيات مما يستوجب هيكلة العقليات[1] المتكالبة، وإزالة الحصار المفروض من أصحاب القرار الغير مؤهلين علميا.

وفي جميع الحالات تبقى المشكلة المطروحة في جوهرها وشكلها من حيث ضعف الإمكانيات الاقتصادية والوسائل التي هي ضرورية ولا غنى عنها للقيام بالبحث العلمي.

ويعاني التفكير العلمي وبالتالي البحث العلمي في الجزائر كغيرها من البلدان النامية[2] من مشاكل أهمها:

(1) هيكلة الأدمغة أو العقل تناوله كرين برينتون في مؤلفه: تشكيل العقل الحديث (The shaping of Modern Mind) ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت 1984.

(2) تركي رابح المرجع السابق ص 32 وما بعدها .

- قلة الباحثين، فهم عادة بعض الأساتذة وطلبة الدراسات العليا. ورغم أن تكوين فرق للبحث له أهمية كبيرة نظرا لجدوى وجدارة البحوث الجماعية مقارنة بالبحوث الفردية لكنها تبقى قليلة.

- قلة مراكز البحث وضعف الإمكانيات الإقتصادية ونقص الوسائل والإمكانات والأجهزة والمراجع بصفة عامة .

- ضعف التوثيق وقلة الإعتمادات المالية وعدم التخطيط وإنعدام الحوافز والوسائل العلمية والثقافية ودور النشر وتعقيد الإجراءات والتكاليف.

- إهمال رجال العلم وتهميشهم وازدراء المجتمع لهم، فتهافت الرأي العام وراء الماديات وأصبح معيار التقييم ماديا.

- يسود هذه المجتمعات العيش على الماضي والتوهم ويستوي في ذلك الأمر التغني بالأمجاد أو العكس أي إلقاء المسؤولية على الأجداد للهروب من تحمل الأعباء وكل يتعصب لما يبرر موقفه.

- الجمود الفكري والتحجر العقلي وضيق الأفق والانحياز مصلحي أو عاطفي أو جهوي.

- التضليل الإعلامي[1] يقتصر الإعلام على مجرد التلقين من طرف واحد وطني أو دولي يقابله إنصياع الطرف الآخر وخضوعه، وهذا

---

(1) - عمرو الجويلي: العلاقات الدولية في عصر المعلومات مقدمة نظرية (ملف السياسة الدولية ، س 32 ع 123 يناير 1996) ص 92 .

- كما يمكن مراجعة أحمد أنور بدر: محو الأمية المعلوماتية والدخول إلى القرن 21، الإتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مجلد 3 عدد 01، يناير 1996 ص 13.

يؤدي إلى قيام عائق يحجب الحقائق العلمية، وبالتالي لا تقوم أية نهضة علمية تنير التفكير، كما أن الإتجاه الغالب لوسائل الإعلام الواسعة الإنتشار لا يخدم في الوقت الحاضر قضية العلم والتفكير العلمي حيث يوظف الإعلام لأغراض أخرى سياسية سلبية ومظللة أو مزيفة لنشر الدّعايات المغرضة ، وحجب الحقيقة وتزييف الواقع. والتفوق هنا يكمن في القدرة على التفنن في إقناع الرأي العام بها بما لديها من إمكانيات مختلفة للتزييف والهيمنة على وسائل الإعلام والإتصال وتسخيرها لخدمة طرف التعتيم والتجهيل من اجل تحقيق أكبر ربح مادي ممكن.

المطلب الثاني

الباحث (The Researcher) Le Rechercheur

- من هو الباحث ، أهم الصفات الواجب توفرها لديه.
- أهم الأسس والمبادئ الواجبة على الباحث الالتزام بها للقيام بعمل علمي.

الباحث العلمي يجب أن يكون مختصا في مجال البحث محل الدراسة، فضلا عن المؤهلات العلمية التي تخول له ذلك.

كما يتميز الباحث بعقل راجح وميل واضح إلى البحث وحب الإستطلاع والمعرفة زيادة على ما يتمتع به من استعداد ذاتي وقدرات فكرية تمكنه من القيام بالبحث وتحقيق المسعى المقصود من ذلك.
ولهذا يمتاز الباحث أيضا بالصبر والمثابرة، ويكون حذرا ومنظما، يتفحص المعلومة ليتحرى الحقيقة.

ومن المعروف أن الباحث يبدأ بفكرة غامضة غير محددة[1]، وعن طريق الفرضيات والمسلمات التي يضعها، وعن طريق المحاولة والخطأ تتبلور له المشكلة التي يريد دراستها. وهكذا تتضح وتتجسد الإشكالية التي تنطوي عليها تلك الفكرة التي يدور حولها الموضوع محل البحث وهذا يسهل عليه القيام بجمع المعلومات الهامة حولها وتنظيمها، ثم يعمل على فحص كل ما يجد أمامه من فرضيات لحل تلك المشكلة، وذلك باختيار المناسبة منها التي يتصور أنها ستؤدي إلى نتيجة علمية أو الحل المطلوب.[2]

ويتصف الباحث بصفات أهمها:

اتساع الأفق العقلي وتفتحه، وهذا يعني تحرر العقل والتفكير من التحيز والجمود والإصغاء إلى آراء الآخرين وتفهم هذه الآراء واحترامها حتى ولو تعارضت مع آرائه أو خالفتها .

وهذا يعني أيضا تحرر التفكير من الخرافات والقيود والضغوط التي تفرض على الشخص أفكارا خاطئة أو أنماطا غير سليمة من التفكير. كما يتصف الباحث برحابة الصدر وتقبل النقد من الآخرين والاستعداد لتغيير أو تعديل الفكرة أو الرأي إذا ثبت خطؤها في ضوء ما يستجد من حقائق وأدلة صحيحه.

– الاعتقاد في نسبة الحقائق العلمية، وأن الحقائق التي توصل إليها في البحث ليست مطلقة ونهائية وأنها تخضع للاختبار والمراجعة المستمرة

---

(1) تركي رابح المرجع السابق ص 93 وما بعدها .

(2) Mc . Whoter, Kathleen T: Study and Thinking Skills in College. Glenview, Illinois , 1988 .

ويمكن تعديلها أو تغييرها في ضوء الظروف الجديدة وهذا بعد كفاية الأدلة.

- ولهذا لا بد من إستخدام مصادر متعددة يبني عليها تفسيراته للوصول إلى نتائج مقبولة أو معقولة.

- البحث وراء المسببات الحقيقية للأحداث والظواهر والتأكد منها وعدم الإقتناع بالتفسيرات الغامضة أو الصدفة.

- توخى الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام، أي فحص المعلومات وتدقيق الأدلة من مصادر متعددة موثوق بها وتجنب التسرع في الوصول إلى القرارات والأحكام، وتحاشي القفز إلى نتائج لم تدعمها أدلة وملاحظات دقيقة كافية.

- الاعتقاد في أهمية الدور الاجتماعي للبحث العلمي والعلم بصفة عامة لإيجاد حلول عملية وعلمية لما يواجه المجتمعات من مشكلات وتحديات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية[1] للجميع أي خلق عالم أفضل[2] يسوده العدل والرخاء.

- الاعتقاد بأن العلم لا يتعارض مع الأخلاق إلا إذا أسيء استعماله وحرف عن هدفه الاجتماعي. ولكن تظل المسألة محل نقاش لأن العلم

---

(1) تحقيق مجتمع الرفاهية تحقق في بعض المجتمعات كالبلدان الإسكندنافية ، وبعض أقطار الخليج العربي .

(2) وهذا الشعار رفعه دعاة العولمة في نهاية القرن العشرين على إعتبار العولمة تحقق التضامن بين الأمم على الكرة الأرضية، ويتجسد بذلك مفهوم الإنسانية في الواقع المعيش .

سلاح ذو حدين يمكن أن يوجه نحو الخير والبناء، ويمكن أن يوجه نحو الشر والتدمير.

المطلب الثالث

البحث العلمي

يكتسي هذا العنصر أهمية خاصة، بإعتباره نتاج التفكير العلمي وثمرة المنهجية، ولهذا ستكون معالجته كالأتي:

I – تعريف البحث العلمي وغرضه

II - أنواع البحوث (حسب طبيعتها والدوافع إليها)

III – مقومات البحث العلمي

IV – خطة البحث

V – جمع المصادر والمراجع

VI- جمع المادة العلمية

VI – كتابة البحث (الصياغة والتوثيق)

I – تعريف البحث العلمي وغرضه:

1- تعريفه: هو عملية الإستعلام الإستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض إكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، أو تحليل وتفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية[1]، فعملية البحث مادة أولية للمحتوى الذي ينظمه المنهج للوصول إلى نتائج .

(1) أنظر الأستاذ عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985 ص 18 وما بعدها .

ومن هذا التعريف العام فإن البحث العلمي يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقيقة والألمام بها فهو يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، ويستند على أساليب ومناهج معينة بحسب طبيعة المجالات العلمية المختلفة. والباحث في تقصية الحقائق يهدف إلى أحداث إضافات أو تعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم، وهذا يؤدي إلى تطويرها وتقدمها. كما أن الباحث يعالج الموضوع محل البحث وفقا لخطوات تستوجبها طبيعة هذا الموضوع وخصوصياته .

2- غرض البحث العلمي: غرض البحث العلمي هو الوصول إلى حقائق الأشياء والظواهر ومعرفة سر العلاقات التي تربط بينها أو بينها وبين ظواهر أخرى في نفس السياق سواء كانت هذه الظواهر إجتماعية وإقتصادية أو طبيعية وغيرها .

فالبحث العلمي أداة هامة في زيادة المعرفة وإستمرار التقدم العلمي وتطوره ومساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه.

II – أنواع البحوث

تتنوع البحوث تبعا للمعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر منها إليها. فتصنف بحسب الغرض (نظرية وتطبيقية) أو النطاق (محلية وإقليمية وعالمية) أو التخصص (أثناء مرحلة التدج وبحوث الدراسات العليا).

ولكن يمكن تقسيم البحث العلمي إستنادا إلى معيار مشترك وهو طبيعة وغرض البحث. ولهذا يكون البحث العلمي نظريا أساسيا أو بحثا عمليا تطبيقيا[1]: مهما كان نطاقه والهدف منه.

- فالبحوث العلمية النظرية الأساسية تستهدف الوصول إلى المعرفة وتطوير العلوم مما يزيد في تراكم التراث المعرفي المتوارث عبر الأجيال، وما تتوارثة الأمم والحضارات عن بعضها .

والغرض الأساسي هو التوصل إلى حقائق ونظريات علمية جديدة . وهو بذلك يسهم في نمو المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها في حل قضايا معينة ضمن محيط معين، وذلك بدراستها ضمن الميدان العلمي الذي تنتهي إليه تلك المشكلة أو القضية كالمجال التربوي أو الاجتماعي أو القانوني ...

- إذن فالبحوث الأساسية — النظرية تهدف إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها بغض النظر عن التطبيقات العملية لها .

- أما البحوث العلمية التطبيقية العملية : فتستهدف المعرفة من أجل تحقيق وابتكار حل معين ومقبول للقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع ويعاني منها .

وبعبارة أخرى يهدف البحث التطبيقي لتسخير المكتشفات والمبتكرات العلمية الحديثة والتي يتمخض عنها البحث العلمي المتطور

---

(1) Recherche de base : basic Research- Recherche pratique : Applied Research

وتجسيدها في وسائل وأدوات محسوسة يمكن الاستناد إليها في حل المشاكل وكذا الاستعانة بها في البحوث النظرية بما تؤدي إليه من تقدم علمي منشود .

- وهكذا فالبحوث التطبيقية لها قيمتها في حل المشكلات الميدانية (والملحة) وتطوير أساليب العمل وإنتاجيته في المجالات التطبيقية مثل: التربية والتعليم، الصناعة والزراعة التجارة والاقتصاد، النقل البريد والمواصلات وبالجملة البحوث التطبيقية تهدف إلى التطبيق العملي لنتائج تقدم العلم وتطويعها ميدانيا لحل بعض المشكلات الملحة ومعالجتها ولاستنباط أشياء عملية محسوسة وملموسة (التكنولوجيا) وما تقدمه من خدمات مختلفة يستعملها الإنسان عامة والباحث خاصة لإنجاز أعماله العلمية.

وهكذا يبدو التلاحم والترابط بين البحوث الأساسية - النظرية والتطبيقية - فالبحث التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا إستند إلى البحث النظري. فالتقدم التكنولوجي الذي هو تطبيق عملي لنتائج التقدم العلمي هو ثمرة بحوث نظرية سبقته. كما أن البحث النظري الأساسي يعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديدة.

فالبحث النظري الأساسي يشكل أرضية ويمهد للبحث التطبيقي الذي هو النتيجة العملية الملموسة لصيرورة عمليات البحث العلمي.

III- مقومات البحث العلمي :

البحث العلمي هو أهم نتائج التفكير العلمي بمفهومه الضيق، حيث يشترط في العمل كي يسمى بحثا علميا توفره على عدة شروط يمكن اعتبارها كمقومات يقوم عليها البحث العلمي، ولهذا ترتبط أهمية البحث إلى حد كبير بتحديد مقوماته الأساسية التي يمكن حصرها في الأتي:

1 – تحديد مشكلة البحث.
2 – التجديد والابتكار.
3 – إضافة معارف جديدة.
4 – أهمية موضوع البحث.
5 – أصالة البحث.
6 – إمكانية البحث.
7 – استقلالية البحث.
8 – توفر مصادر ومراجع البحث.

1 – تحديد مشكلة البحث: أي تحويل الظاهرة أو القضية إلى موضوع محدد ينطوي على إشكالية أو إشكاليات أساسية أو مثيرة للحيرة وتحتاج إلى بحث لإيجاد حل أو تفسير لها. وهذا ما يعكس مدى أهمية الموضوع المقترح للبحث سواء من الناحية النظرية أو العملية[1] كذلك قد تنبع إشكالية الموضوع من أهمية اختياره والهدف من القيام به.

ويساهم تحديد المشكلة في بلورة الموضوع وتبيان الفرضيات التي يستند إليها وكذا نوعية المعلومات والبيانات والوسائل و الأساليب

---

(1) سنتعرض لمشكلة البحث التي تصاغ فيما يسمى بالإشكالية التي يثيرها موضوع البحث فيما بعد عند معالجة أهمية تحديد الإشكالية.

العلمية التي يستعان بها لمعالجة ذلك الموضوع محل البحث، وهذا يؤدي بدوره إلى توجيه نحو إتباع منهجية معينة.

ويتوقف تحديد مشكلة البحث على عوامل منها :

أ – **التخصص العلمي**: فالباحث المختص بما لديه من إلمام كبير ودراية بمشكلات مجال تخصصه يستطيع أن يلم ويلاحظ العديد من المشكلات غير المحلولة والقائمة، فيتناول المواضيع غير المطروقة بالبحث للوصول إلى نتائج وأفكار جديدة .

ب – **المجال العلمي**: يساعد نوع المجال العلمي وطبيعة المعرفة فيه على تحديد نوعية المعرفة فيه على تحديد نوعية المشكلة محل الدراسة .

ج – **الميل العلمي** : أي حب الإستطلاع والإستعداد الذاتي لمعالجة تلك المشكلة لإيجاد حل لها وهذا يحفز الباحث إلى إجادة وإتقان البحث لتقصي ما يصادفه من قضايا لها علاقة بتخصصه، مما يؤدي بالتالي إلى توليد أفكار جدية أو إثارة مشكلات مستجدة. فقد تكون المشكلة المثارة للبحث عبارة عن ملاحظات الباحث الميدانية وتجارية اليومية ، فيدفعه ميله واهتمامه الحر إلى البحث لإيجاد حلول لهذه المشكلات ، ومنها على سبيل المثال نظام الامتحانات وما هو المعيار السليم لتقييم الطالب بالأسلوب والمنهج الدراسي المتبع، ومدى ملاءمته لتوصيل المعلومات إلى أذهان الطلبة.

2 – التجديد والابتكار: أن يكون البحث جديدا ومبتكرا، فلا يكون منقولا أو تقليدا أو ترجمة أو تكرارا. ولكن هذا لا ينفي أن يكون البحث مطروقا من قبل ومازال يثير مشكلات أو جوانب لم تبحث

بعد، كما أن التجديد قد يكون بإعادة ترتيب جزئيات الموضوع أو بطرح ومعالجة للموضوع بمنهجية جديدة.

3 – إضافة معارف جديدة: أن يكون البحث مما يثير مشكلة أو مشكلات التي توفر معالجتها وتقصيها إضافة معرفية. فالباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ليسير خطوة أخرى وليساهم في النهضة العلمية بنصيب من العلم والمعرفة. فالعلم والمعرفة تراث إنساني تتوارثه الأجيال والأمم، ومسألة الإضافة المعرفية تظل نسبية ومتطورة وفقا لطبيعة المجال العلمي وخصوصيات الموضوع محل البحث.

4 – أهمية الموضوع : تنبع أهمية الموضوع من المشكلات التي يثيرها والمسائل التي يعالجها هذا الموضوع، وكذا المجالات التي يمتد إليها ومدى قيمة ذلك للمجتمع وبالنسبة لاهتمامات الآخرين بها كما ترتبط أهمية البحث بمدى اهتمامات الباحث نفسه بذلك وحماسه للقيام بذلك العمل العلمي.

5 – أصالة البحث : البحث الأصيل يستند إلى أفكار جديدة وأراء مستحدثة، وليس مجرد السرد والنقل، وتجميع معلومات وتكديسها، ولكن لا بد من الاستفادة منها والاستناد عليها لتكوين البيانات والأساليب التي تدعم أفكار الباحث ووجهة نظره حول المسالة المطروحة للبحث. وتتوقف أصالة البحث على الموضوع نفسه وأهميته.

6 – استقلالية البحث: يقصد بها أحقية وأسبقية الباحث للقيام بإعداد ذلك البحث، وهذا العنصر أخلاقي يبرز مدى تقيد الباحث بقواعد الموضوعية العلمية وقواعد السلوك الأدبي في إعداد البحث

والتي تقضي بعدم الاعتداء على حق الأسبقية والاستقلالية. ولهذا هناك أنظمة لتنظيم هذه المسألة، وتقوم الجامعات بنشر عناوين البحوث في سجلات دورية حتى يتسنى الإطلاع عليها كما تنص القوانين على عقوبة الاعتداء على حقوق الغير في التأليف والبحث فيما يعرف بحماية حقوق الملكية الفكرية والأدبية.

7 – إمكانية البحث: وتعني عدم الخوض في موضوعات معقدة غامضة أو متشعبة تفوق قدرة الباحث وإمكانياته العلمية والاقتصادية أو لقصور وسائل البحث المادية أو المعنوية كما تتوقف إمكانية البحث أيضا على قدرة الباحث في تحديد المعاني والمصطلحات المستعملة في صياغة البحث .

8 – توفر مصادر البحث: إنه من الضروري للقيام بالبحث لا بد من توفر المصادر والمراجع، لأن إنعدامها أو قلتها يؤدي إلى عرقلة الباحث فلا يستطيع القيام بذلك البحث. ولهذا يجب على الباحث تجنب البحوث ذات المصادر القليلة التي لا تسعفه لإعداده وكذلك الإبتعاد عن المواضيع الغامضة التي يصعب تحديدها وبالتالي تحديد مراجعها ومصادرها.

IV – خطة البحث

حتى يستطيع الباحث القيام بالبحث يجب أن يضع إطارا ليسير فيه ويحدد النقاط التي سيتناولها بالبحث، ولكي يسهل عليه ترتيب المراجع وتصنيف المعلومات والبيانات المحصلة.

ونظرا لأهمية خطة البحث بإعتبارها مرحلة أساسية ومنتجة للبناء الفني للبحث ومدى إرتباطها وتناسقها مع المراحل الأخرى ولإستغراقها لعملية البحث ككل، ولهذا فالخطة تتسع لتشمل عدة عناصر وعمليات فكرية وفنية وتقنية مما يستوجب تكريس مبحثا خاصا لمراحل إعداد البحث.

المبحث الثالث
مراحل إعداد البحث

يكرس هذا المبحث لأهم مراحل أو خطوات إعداد البحث، وهذا بعد تحديد موضوع البحث[1].

كما أن هذه الخطوات ليست تحكمية على سبيل الحصر والترتيب، فيمكن تقديم خطوة على أخرى، فهي متفاعلة ومترابطة وتخدم بعضها لتنتج عملا علميا يحقق المسعى والغرض من إنجازه في إطار صالح لأن يفهمه الآخرون بيسر لإمكانية تقييمه ومناقشة ما يسعى الباحث تبيانه أو إثباته من خلال ذلك العمل.

ولئن كانت هذه الخطوات لا تخضع لصرامة شكلية بقدرما تهدف إلى تحقيق أقصى درجات الفعالية والموضوعية لتقديم البحث بما يحقق إدراكا موحدا لعناصره، وصولا إلى الهدف النهائي منه، كما أشرنا أعلاه.

(1) فتحديد موضوع البحث قد يكون بناءا على اختيار الدارس، وقد يكون مفروضا عليه، كما يمكن أن تتم الموافقة عليه وفق إجراءات معينة، تختلف بحسب الغرض والغاية والدوافع لذلك.
فاختيار موضوع البحث مرحلة سابقة و أولية و لها أهمية كبيرة وقد تكون شاقة .

إلاّ أن هناك مراحل أساسية وضرورية لبناء البحث وإنجازه، لا غنى عنها للقيام بأيّ عمل علمي، وتتمثل فيما يلي:

- مرحلة وضع خطة البحث.
- مرحلة جمع المصادر والمراجع.
- مرحلة جمع المادة العلمية.
- مرحلة الكتابة والصياغة.
- ونتناولها ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول
خطة البحـــث و إشكاليتـــه
Le Plan D'Action; (Framework)

نظرا لأهمية خطة البحث وإرتباطها وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية من جهة، وانبثاقها عن الإشكالية التي يطرحها موضوع البحث من جهة أخرى، وباعتبارها صورة مصغرة لمحتويات الموضوع محل البحث، وعلى إعتبار الإشكالية كل ما يثيره الموضوع محل البحث من تساؤلات مرتبطة وتحتاج إلى إجابة. ومنها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية، ثم تقسم داخليا حسب تفريعاتها. فإنه لابد من تناولها في النقاط التالية التي تبين كيفية وضع الخطة وشروطها، ثم كيفية بلورة الإشكالية باعتبارها الأساس الذي يجب أن تستمد منه خطة موضوع البحث.

أولا: خطة البحث

يكرس هذا الجزء لتبيان المقصود بالخطة، ثم كيفية إعداد الخطة وأهميتها، وأهم شروط وضع الخطة.

I – تحديد مصطلح الخطة :

فهي تصميم البحث، وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، فهي التي تعطي (عند النظرة الأولى إليها) الصورة عن ذلك العمل، فتؤلف فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث، حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها. من هنا يقتضي إعطاء تلك الخطة أو التصميم الإهتمام الكبير[1].

II – إعداد الخطة وأهميتها

أ – الخطة الأولية: يكون إعداد الخطة (الأولية) متزامنا مع خطوة جمع المراجع (المعلومات والبيانات الأساسية) لأن الباحث يقوم باستطلاعات خاطفة في المراجع المتوفرة لتكوين تصور عام للموضوع محل البحث، ومن أجل وضع مخطط عمل للبحث ليحدد له إطار سير عمله، فلا يضيع ولا يرتبك. ولكن هذا المخطط يظل عرضة للتعديلات التي تقتضيها المستجدات نتيجة تقدم مطالعاته.[2]

---

(1) غازي عناية، إعداد البحث العلمي .دار الجيل . بيروت 1992 ص42 وسيمون دريفوس

Simone Dreyfus : la thèse et le mémoire en droit , librairie Armand colin . paris 1971.p.158.

(2) وهذا يعني أن الباحث رغم اهتمامه الكبير في إعداد الخطة لتكون نهائية ، فإنه قد يدخل عليها تطويرات وتعديلات مستمرة كلما تقدم في البحث .

Outus , Belma : Hand- Book for composition and term papers , p,p. 17 et seq .

فالخطة هنا بمثابة المشروع الهندسي والبناء التنظيمي الهيكلي الأول لأقسام وعناصر الموضوع .

ب – أهمية الخطة: تقدم الخطة التركيبة الهيكلية للموضوع المعالج، وتحديد الأفكار الرئيسية التي يتضمنها.

وهذا فالخطة عمل تقني وجهد فكري بواسطتها يتمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع الذي يتناوله بالبحث، فهي تهدف إلى ترتيب تلك الأفكار والبيانات المحصلة بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة بعضها بالبعض.

وكلّ ذلك من أجل إبراز أهمية ما يراد تبيانه أو إثباته، و هذا ما يسمى بالنتائج التي يسعى الباحث التوصل إليها.[1] وهذا لا يتأتى إلاّ بالإدراك التام والإلمام الصّحيح المعمّق للموضوع.

وقد تكون النتائج المحصلة ميدانية أثناء فترة تربصية كتلك التي يقوم بها طلبة المعهد الوطني للقضاء وجامعة التكوين المتواصل.

ولذلك فالخطّة تبرز معالم الموضوع وتبين التركيبة الهيكلية للمعلومات والبيانات المحصّلة، وهذا يتمّ بتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه المعلومات والبيانات.

وبذلك تتجسّد أولى إبداعات خلق الباحث، مما يساهم في تبيان معالم مقومات البحث العلمي من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع كما تضمّنتها الخطّة المعدّة.

(1) لأنّ الباحث في العلوم الاجتماعية عادة له قصد و غاية يريد إثباتها و إقناع الغير بها ، بينما في العلوم الدقيقة الهدف هو الكشف عن الحقيقة العلمية .

و لذلك يجب أن توضع خطّة البحث بإحكام و أن ترسم بإتقان، ووفقًا لطبيعة الموضوع محل البحث، والمنهجية المتبعة لمعالجة ذلك الموضوع. فالخطة تتنوع تبعا لتنوع مواضيع البحث نفسها[1]. ولكن في جميع الحالات يجب أن تكون الخطة مرآة عاكسة لمحتويات موضوع البحث. ولكنها ليست مجرد إناء تصب فيه المعلومات المحصلة، وإنما تقديم المعلومات والمحاجات والاستدلالات يجب أن تعكس أسلوب تفكير الباحث وعقليته، كما تتبدّي فيها وجهة نظره والمسعى المقصود من القيام بموضوع البحث. ولأن الخطة الدالة الأولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع والإبداع فيه.

ولكن الباحث لا يجد مناصا من الرجوع إلى خطط البحوث والكتب الأخرى للاستفادة منها وإثراء معلوماته وتجنب عيوبها، حتى يصمّم خطة جيدة وأصلية[2]. ولأن **الخطة هي أول تجسيد لأصالة البحث.**

III - مشتملات خطة البحث:

تشمل خطة البحث عادة العناصر التالية :

- عنوان البحث
- المقدمة
- جسم البحث (عناصر و تقسيمات الموضوع)
- الخاتمة

(1) الخطة ضرورية في أي عمل فكري حتى في الإجابة على أسئلة الإمتحانات الكتابية أو الشفوية ولكنها في الأخيرة تكون بسيطة و لا تأخذ إلا بضعة ثوان لإعدادها ، ولأن الخطة هي عنصر التقييم الأول في الإجابات الكتابية والشفوية.

(2) غازي عناية ، إعداد البحث العلمي. دار الجيل. بيروت 1992 ص 31 وما بعدها.

والملاحظ أنه في كثير من الأحيان ينصرف معنى خطة البحث إلى التقسيمات المختلفة لجسم الموضوع أي هيكلة متن البحث فقط. ولكن البحث كل متكامل والخطة هي تجسيد هيكلي له ولهذا لا بد أن تتضمن كل عناصر وتقسيمات هذا البحث.

أ – **العنوان:** للبحث أيا كان نوعه وطبيعته عنوان يحدد الإطار الرسمي للموضوع محل البحث ويجسد الفكرة الرئيسية العامة له.

ولهذا يجب أن يكون أكثر التصاقا بالموضوع من حيث الدلالة فيشمل عناصره المحددة والمطلوبة للمعالجة في البحث.

ويشترط في العنوان **الدقة والوضوح والإيجار والدلالة** أي أن يكون واضحا في معناه دالا على المراد، دقيقا في تناوله للأفكار، متقنا في الصياغة والتعبير بأسلوب سلس، وكلمات محددة للغرض منه (فالمهمة هي إتقان إختيار عنوان الموضوع لفظا، وتحديد غرضه وبتعبير واضح لا لبس فيه ولا غموض) .

والتحديد اللفظي ينصب على اختيار الألفاظ الدالة على المعنى مع المصطلحات المحددة لغرض الموضوع دون طول ممل أو إيجاز مخل. فتشمل عناصره المحددة والمطلوبة بالبحث والدراسة.

IV – شروط وضع خطة البحث:

عندما يستقر الدارس على الشكل النهائي لتقسيمات بحثه (أي وضع خطة نهائية) وهذا بعد أن يكتشف أثناء معالجته للموضوع بعض القصور أو النقص فيضطر إلى تغطية ذلك بتعديل التقسيمات المعتمدة لتتلاءم مع المستجدات.

لا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث، لأن مرد ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع وحجمه ومحتواه[1]. ولكن هناك بعض الشروط يجب توفرها:

أ — أن تكون التقسيمات موحدة وثنائية: يجب أن تكون التقسيمات الرئيسية موحدة: (أقسام أو أبواب أو فصول)، وأيضا التقسيمات للفرعية وأن تكون ثنائية.

فلا يمكن أن يكون البحث يتكون من باب واحد أو فصل واحد. وإنما يقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب يقسم إلى فصلين أو أكثر ، وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر وهكذا دواليك.

ب — تناسب التقسيمات: من حيث الأقسام والحجم، أي ألا يتجاوز تقسيم ضعف مماثلة من حيث تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات (عدد الصفحات مثلا) وتظل المسألة نسبية تمليها المعلومات والمعطيات المحصلة ، لكن في جميع الحالات يجب أن تكون التقسيمات مؤسسة وتستند على ما يبررها موضوعيا.

ج — أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية (طبيعة الموضوع، المعلومات والبيانات المحصلة، وغيرها من المسائل الواقعية).

---

(1) هناك نوع الخطة التفصيلية التي تكون التقسيمات فيها كثيرة (أبواب فصول، مباحث، مطالب، فروع، I-II. أولا — ثانيا، أ — ب، 1 — 2 إلخ) وهناك الخطة البسيطة التي تعتمد تقسيمات ثنائية فقط ويمكن أن تكون تقسيمات متجانسة واحدة كالفصول فقط مع تقسيمات داخلية بسيطة.
– ولكن الباحث هو سيد الموقف، وحسب ما يمليه عليه موضوع البحث ومنهجية تقنيات إعداد البحث التي يتوخاها لمعالجته.
– سيعالج هذا الجانب ضمن فصل لاحق.

د – مناسبة التقسيمات لطول البحث: لأن تقسيمات البحث الرئيسية والجزئية هي في الحقيقية أفكار هذا البحث الرئيسية والجزئية، والفرعية إلخ ...

هـ – تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية مع بعضها ومع العنوان العام الذي تنبثق عنه، وباعتباره الجذع المشترك وهذا ما يسمى بترابط وتواصل التقسيمات المختلفة للخطة.

و – تناسق محتويات التقسيمات المتناظرة.

ي – تجنب التكرار.

٧ – المقدمة والخاتمة:

طالما أن مقدمة البحث وخاتمته من أهم عناصر ومشتملات موضوع البحث، وحيث أن خطة البحث ذاتها تتبلور وتتجسد في نهاية المقدمة كعنصر تتويجي لها وكمدخل لمعالجة الموضوع محل البحث، وأن الخاتمة هي استنتاج واستخلاص لما توصل إليه من نتائج معينة، فإنه يتوجب ببيانهما بإيجاز.

– **المقدمة:** هي مدخل يمهد للموضوع المعالج، وتشمل عادة التعريف بالموضوع محل البحث، أهميته الغرض منه وأسباب اختياره، فضلا عن الهدف العام لكل البحوث وهو الهدف العلمي. ثم طرح الإشكالية أو المشكلات التي يثيرها الموضوع من خلال أسئلة أو تساؤلات لكي تتم الإجابة عليها ضمن البحث.

وتبيان كيفية العمل والمنهجية المتبعة في كل ذلك. وعلى أساس ذلك يتم تقسيم الموضوع إلى أهم الأفكار والعناصر التي يتضمنها.

ويتم كل ذلك بصورة عرض وصفي موجز يتناسب مع طبيعة موضوع البحث. فينبغي عدم إثقال المقدمة[1] بمعلومات وأفكار تفقدها وظيفتها كمدخل لموضوع البحث.

فأي تقسيم أو تصميم للموضوع يجب أن يحافظ على دور وأهمية المقدمة والخاتمة.

الخاتمة: هي نتيجة أو النتائج المتوصل إليها وعادة يذكر فيها الباحث خلاصة سريعة للبحث وعرض النتائج المستخلصة التي توصل إليها أثناء معالجة الموضوع ، مع التركيز على الجديد المبتكر، مقيما وموضحا وجهة نظره، فلا تكون تكرارا لمضمون البحث، ولكن يمكن أنْ تثير إشكاليات جديدة تحتاج لمعالجات مستقبلية .

VI – مثال تطبيقي لكيفية وضع خطة البحث

وهذا مثال يبرز دوافع اختيار موضوع البحث، ويطرح الإشكالية التي ينطوي عليها هذا الموضوع، وبذلك تم استخلاص الخطة المعتمدة، وكل ذلك بعرض وصفي موجز لأهم الأفكار الأساسية.

وهذا باعتبار الخطة آخر عناصر المقدمة التي تم التعرض لها سابقا حيث يعرض الباحث الخطة المعتمدة في بحثه في الفقرة الأخيرة من مقدمته كالأتي:

(1) في حالة ارتباط موضوع البحث بفكرة أو نقطة تشكل جسرا لمعالجته (كالتطور التاريخي مثلا) وأن المقدمة لا تتسع لذلك فيفضل تعويض المقدمة التاريخية بفصل تمهيدي على شرط تناسبه مع تقسيمات الموضوع.

تبرير اختيار موضوع:

(الجزائر ومدى إدماج الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية في قانونها الداخلي).[1]

لسببين - **الأول:** لتبيان موقف الجزائر كعضو في المجتمع الدولي من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث باعتبار هذه البيئة تكون جزءا من إقليمها، وبالتالي مجالا هاما لممارسة السيادة الوطنية، فحمايته من ضرورات صون بقائها وكيانها.

والثاني: الذي هو نتيجة للأول، ويتمثل في مقارنة نصوص القانون الداخلي الجزائري بالقواعد الدولية التي تم إرساؤها في هذا المجال، للتوصل إلى أي مدى أدمج المشرع الجزائري هذه القواعد الدولية ضمن القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة البحرية، وبذلك يمكن تقييم عملية الإدماج القانوني، و الإطلاع على أهم الثغرات والنقائص التي يتسم بها القانون الجزائري في هذا المجال وأسباب ذلك.

ومن هذا السياق تبرز الإشكالية التالية:

ما مدى تكريس المشرع الجزائري لإدماج أحكام الاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق في الجزائر في مجال حماية البيئة البحرية في النصوص القانونية الداخلية: (سؤال الانطلاق) أو (الفكرة المحورية) وهذه الإشكالية تنبثق عنها مجموعة أسئلة فرعية الآتية:

---

(1) موضوع بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مقدم من: زيتوني زهور، كلية الحقوق، بن عكنون: 2003 لقد اخترت هذا الموضوع كمثال لأهميته علميا وميدانيا.

- ما هي أهم الاتفاقيات الدولية التي قبلتها الجزائر في مجال حماية البيئة البحرية؟

- ما مدى إدماج المشرع الجزائري لأحكام تلك الاتفاقيات الدولية في القانون الداخلي؟ وبعبارة أخرى إلى أي مدى التزم فعلا المشرع الجزائري بالالتزامات الدولية عند وضعه للقانون الداخلي في مجال حماية البيئة البحرية ؟

- أين تكمن النقائص في النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بحماية البيئة البحرية بمقارنتها بالنصوص الدولية؟

- ماذا يمكن اقتراحه، وكيف ذلك من أجل تجنب النقائص وسد ثغرات النصوص الداخلية من اجل حماية فعالة للبيئة البحرية؟

وهذا يقتضي الإطلاع على أهم الاتفاقيات الدولية التي قبلتها الجزائر في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن المحروقات ، السفن، الطائرات والمصادر الأرضية، من غير تجاهل حماية الثروات البيولوجية في البحر باعتبارها الوجه الثاني لحماية البيئة البحرية من التلوث. وما هي الإجراءات الوقائية الناجعة الواجب اتخاذها في هذا الشأن للمحافظة على البحر وموارده للحيلولة دون حدوث الضرر، وهذا هو الأهم.

ولكن كيف يمكن معالجة المشكلة في حالة وقوع الضرر؟.

في هذا السياق لا بد من التعرض للاتفاقيات المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن الأضرار اللاحقة بالبيئة البحرية.

ثم التطرق إلى تقييم حالة التشريع الجزائري في ضوء أحكام ما قبلته من الاتفاقيات المذكورة.

وخوض البحث في هذا المجال يستدعي أولا توضيح العلاقة بين الاتفاقية والقانون ومفهوم إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الداخلي الجزائري.

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيم موضوع البحث إلى فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي.

المبحث التمهيدي

يتعلق بتوضيح موجز

للعلاقة بين الاتفاقية والقانون، ومفهوم الإدماج في القانون الداخلي الجزائري.

حيث يبين هذا الجزء موقف المشرع الجزائري المتغير من فترة إلى أخرى – بالنسبة إلى مسألة معرفة هل أن الاتفاقية تسمو على القانون أم أنهما على قدم المساواة في منظور الدستور الجزائري، كما يتطرق إلى موضوع إدماج الاتفاقية الدولية في القانون الداخلي الجزائري، باعتبار ارتباط هاتين المسألتين مباشرة بموضوع هذا البحث.

أما الفصل الأول: فسيخصص لدراسة الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث النفطي والتلوث الناجم عن السفن والطائرات، وهذا بإدماج ما قبلته الجزائر من قواعد اتفاقية دولية في هذا المجال في قانونها الداخلي.

فيتطرق **المبحث الأول**: إلى أهم الاتفاقيات الدولية التي قبلتها الجزائر في مجال منع التلوث بالمحروقات سواء الإقليمية منها والعالمية، لينتهي بتقييم الوضعية الحالية للقوانين الوطنية في نفس هذا المجال.

كما يهتم بمسألة الإدماج الداخلي للقواعد الدولية التي قبلتها الجزائر في قانونها في مجال المسؤولية عن الأضرار التي يسببها التلوث النفطي للبحر.

أما المبحث الثاني: فتناول بالدراسة أهم الاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق في الجزائر في مجال حماية البحر من التلوث الذي تحدثه السفن والطائرات ومقارنتها بعد ذلك بالنصوص الوطنية في هذا المجال، كما يتطرق إلى أهم الإجراءات القانونية الوطنية المتبعة في حالة وقوع أضرار بالبيئة البحرية الجزائرية بسبب تلوث تحدثه سفينة أو طائرة بالنظر إلى أهمية موضوع ردع المسؤولين عن مثل هذه الأضرار التي قد تكون أثارها وخيمة.

وبذلك يستخلص في آخر الفصل أن المشرع الجزائري قد بذل مجهودات إدماجية معتبرة في هذين المجالين باعتبارهما هامين بالنسبة إلى تحقيق المصالح الوطنية.

- **الفصل الثاني**: فيخصص إلى المجهودات الجزائرية في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر أرضية، وكذا في مجال المحافظة على الموارد البيولوجية وهذا بإدماج ما قبلته الجزائر من قواعد اتفاقية دولية في هذا المجال في قانونها الداخلي.

- **فيتطرق المبحث الأول:** إلى أهم الاتفاقيات الدولية التي قبلتها الجزائر في مجال منع التلوث من مصادر أرضية سواء الإقليمية منها والعالمية، وبعدها إلى تقييم الوضعية الحالية للقوانين الوطنية في نفس هذا المجال.

كما يولي الاهتمام بمسألة الإدماج الداخلي للقواعد الدولية التي قبلتها الجزائر في قانونها في مجال منح التراخيص بالتفريغ لمثل هذه الملوثات في بيئتها البحرية.

أما المبحث الثاني: فيكرس لدراسة أهم الاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق في الجزائر بالنسبة إلى وجه آخر لحماية البيئة البحرية، ألا وهو حماية الموارد البيولوجية في البحر والتي قد تتعرض إلى الفناء بسبب الملوثات البحرية أو بسبب الاستغلال المفرط وغير العقلاني. ومقارنة ذلك بالنصوص الوطنية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد يتم التعرض لأهم الإجراءات الفعالة واجبة التطبيق من أجل المحافظة على هذه الموارد في التشريع الجزائري ومدى مطابقتها لنصوص الأحكام الدولية في هذا الصدد.

أما الخاتمة: الوصول إلى نتائج تتمثل في ضآلة جهود المشرع الجزائر في مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ على الموارد البيولوجية كما يتضح غياب الإدماج الداخلي للعديد من القواعد الدولية المتناثرة والمنتشرة بكثرة، وهذا رغم المحاولات المبذولة في هذا السياق المتمثلة خاصة في مبادرات الجزائر للمصادقة على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية.

وبذلك تم استخلاص بعض النتائج سواء فيما يتعلق بالنهج المعتمد من طرف المشرع الجزائري إزاء إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الداخلي، أو على مستوى التشريع الداخلي، وكيفية التنسيق بين القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. للوصول إلى تقديم اقتراحات في هذا الشأن.

ثانيــا ـ الإشكاليـــة:

إن التفكير في وضع خطة البحث يسبقه التفكير في صياغة الإشكالية التي تنبثق عما يثيره موضوع البحث من مشكلات تحتاج إلى بحث ودراسة.وتتجسد الإشكالية في الطرح الذي يتبناه الباحث كمدخل لمعالجة موضوع البحث.

ويتم ذلك في شكل تساؤل أو أسئلة معينة مرتبطة ومتسلسلة منطقيا تخدم الغرض من البحث، وتهدف إلى تحقيق المسعى الذي ينشده الباحث وفق منهجية واضحة.

ونظرا لأهمية الإشكالية وارتباطها بالخطة فإنه يتعين توضيح مفهوم الإشكالية وإبراز معالمها المرتبطة بالخطة وتحديدها لمسار معالجة موضوع البحث ضمن الفقرات الآتية:

I – مفهوم الإشكالية وكيفية تحديدها:

فما هي الإشكالية ؟ ومتى تطرح وكيف تصاغ وتحدد منهجيا؟

- وهل هناك أسس ومبادئ يجب الالتزام بها لصياغة الإشكالية؟
وهل يمكن تعديلها في ضوء سير البحث، وما تمليه المستجدات؟[1]

فالدارس قد يبدأ في موضوع لينتهي به المطاف في موضوع آخر في نهاية البحث، غير ذلك الذي سجل فيه.

أ — أهمية الإشكالية:

إن أول ما يواجه الباحث (الدارس) في العلوم الاجتماعية عامة والقانونية خاصة هو اختيار مشكلة بحث مناسبة تكون جديرة بالاهتمام.

وقد شاع بين الباحثين (وطلبة الدراسات العليا) التركيز على المشكلات ذات الصلة بالمجتمع، أو ما تثيره وسائل الإعلام. ولهذا يتبادر إلى ذهن غير المتخصصين أن مشكلة البحث يجب أن ترتبط بالمسائل الاجتماعية الملحة وإلاّ لما كانت جديرة بالبحث، مثل جنوح الأحداث، أو التسيب الإداري أو مكافحة تعاطي المخدرات أو حماية المستهلك أو حماية الأمومة ورعاية الطفولة، وغير ذلك من المشكلات التي تعوق التنمية الاجتماعية، فهذه مشكلات اجتماعية ملحة، يمكن معالجتها في بحوث علمية. ولكن المقصود من مشكلة البحث هو أوسع من ذلك بكثير، فتعني ترجمة الموضوع المختار للبحث إلى مسألة علمية يمكن الكشف عن جوانب معينة فيها كتفاصيلها وأوصافها، أو نشأتها

---

(1) تختلف أنظمة الجامعات في هذا الصدد، فمثلا: تفرض الجامعات الجزائرية إجراءات يجب إتباعها للموافقة على موضوع بحث: كتحديد العنوان بدقة، مرفقا بالإشكالية التي يثيرها والمحاور الأساسية للموضوع أو ما يسمى بالمشروع التمهيدي للبحث، يعرض على المجلس العلمي وإذا تمت الموافقة فأي تعديل في عنوان البحث يستلزم التماس موافقة المجلس العلمي على ذلك التعديل.

وأسبابها وتطورها، والعوامل المتداخلة في استمرارها، أو ما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لظواهر أخرى، أو مدى ارتباطها بظواهر أخرى، وما ينتج عن ذلك بالنسبة للمشكلة موضوع البحث.[1]

وهناك من يعتبر الإشكالية هي ما يكتب من صفحات في مستهل البحث، يعرض من خلالها الباحث بمجموع الأفكار العامة التي يدور حولها مجال بحثه. وينتهي عادة بصياغة سؤال أو عدة أسئلة: وقد تكون عبارة عن كلام عام حول موضوع معين في مقدمة وينتهي الأمر عند هذا الحدّ دون أن يكون الدارس نفسه مقتنعا بما يريد البحث فيه ولا متأكدا بما يريد دراسته، يظهر هذا خاصة في الأعمال الجامعية مثل المذكرات وبحوث الماجستير.

وبهذا المستوى من الاستخفاف بأهمية الإشكالية في البحث يغفلها البعض ويستعيض عنها بمقدمة عامة عن الموضوع، ثم يشرع في كتابة فصول البحث، دون الالتزام بإطار نظري معين أو الاستناد على مدخل منهجي واضح يوجه مسار البحث نحو المسعى المراد تحقيقه.

وهذا النوع من البحوث لا يمكن الاطمئنان إليها، فتأتي مهلهلة ونتائجها غير مؤسسة أو عديمة الجدوى.

ولعل هذا ناتج عن طرح إشكالية البحث دون الإعداد لها بقراءات مستفيضة حول الموضوع، فالإشكالية لا تبنى من عموميات

(1) حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية بيروت، 1982 ص 74.

أولية، وإنما هي مرحلة لا حقة ثانية أو ثالثة في البحث، ويبنى عليها البحث ويكون بذلك متكاملا. (1)

ب – تعريف الإشكالية:

الإشكالية فن وعلم، أو هي فن علم طرح المشكلات(2) ويتمثل دورها في أنها تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية كما تحدد الأسئلة التي يريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق ومنسجم تقود إلى تبيان ما يهدف الباحث دراسته وإثباته.(3)

وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة. وتعني صياغة مشكلة البحث تعريف المشكلة وتحديدها بضبط معالمها ووضعها في مجراها الفكري أي أن صياغة المشكلة تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقع أمر نريد معرفته في إطار يسمح ببحثه علميا. ومن ثم فإن المفاهيم والمصطلحات المستعملة يجب أن تحدد بشكل يمكن تحقيقها علميا أي إلى الحد الذي يستطيع فيه الباحث، ترجمتها في الواقع.(4)

وهناك من يرى بأن الإشكالية هي المدخل النظري الذي يقرر الباحث تبنية لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الانطلاق، وترتبط

---

(1)R. quivy & L. V. Campenhoudt: Manuel de Recherche en sciences sociales, Dunod , Paris, 1988 , p 120 .

(2) كويفي وكامبنهود ، (120 – 1988) نفس المرجع

(3)J .C . Rouveyran , 1989 .39 .Mémoires et Thèses : L'art et les Méthodes, Maisonneuve et la Rose Paris , 1989 , p 39 .

(4) موريس إنجرز. Mourice Angers, 1997. 47. Initiation Pratique a la Méthodologie des sciences sociales . casbah , Alger , 1997 , p 47.

بموجهات نظرية تمدها بالتطورات المنهجية وتزودها بالمفاهيم والأنماط المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث بكامله[1].

وهذه الموجهات النظرية والمنهجية تقوم على أسس ومقومات يتعين على الباحث أخذها بعين الاعتبار في كافة مراحل البحث، باعتبار البحث بناء منسجم متكامل تكمل أجزاؤه بعضها بعضا.

ومن المتفق عليه أن هناك مراحل منهجية، وأن الموضوع الواحد يمكن معالجته من زوايا نظرية متعددة وفقا للمدخل المعتمد.[2]

فإن اختيار الإطار المنهجي للإشكالية أو المدخل النظري لصياغتها مسألة في غاية الأهمية، من حيث أنها تحدد للباحث خط سير معين يلزمه ويستمد منه مفاهيمه، وبناء النموذج التفسيري لموضوع بحثه، كما يساهم في توضيح: سؤال الانطلاق الذي يحدد ما يرغب الباحث دراسته أو إثباته، وتأتي أيضا أهمية اختيار المدخل المنهجي في كونه يساعد على صياغة فرضيات ومسلمات البحث للإجابة على سؤال الانطلاق للإشكالية.

إن تحديد الإطار المنهجي بكل وضوح لا لبس فيه منذ البداية من شأنه إضفاء الشفافية على صيرورة البحث، ومن ثم تجنب الضبابية على نتائجه.

وهذا يتأتى بالالتزام بعوامل ومؤشرات منها خاصة كيفية انطلاق الباحث منذ البداية في بحثه وتحديده ماذا يريد أن يدرس؟

---

(1) كويفي وكامنهود: المرجع السابق92 – 91: R. quivy. & L.V – campe houdt . 1988
(2) راجع نموذج البناء المنهجي المشار إليه سابقا.

بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يجمعها الباحث تحضيرا لصياغة إشكالية بحثه. ولا يمكن إغفال العنصر الشخصي المتمثل في تكوين الباحث ومؤهلاته وقدراته الفكرية ومهارات تقنيات البحث التي يتمتع بها.

إن التركيز على ضرورة تحديد الإطار النظري الذي تتم في إطاره الدراسة تفرضه الضرورة للاتساق المعرفي والتساند المنطقي الوظيفي لكافة أجزاء البحث، وهذا يؤثر في صياغة طرح الإشكالية وفق تبني الباحث لمنظور معين.

وبهذا الصدد يؤكد ماكس فيبر[1] على ضرورة فهم خصوصة الظواهر الاجتماعية[2] باعتبارها نتاج سلوك إنساني له معنى ونابع عن قصد و إدراك، ولهذا يتعين لتفسيرها فهم ذلك المعنى والغرض منه ويستحسن بالباحث أن يصوغ مشروع بحثه ضمن إطار نظري ومنهجي معروف عوضا أن يرهق نفسه في خوض مغامرة تفوق قدراته لإتاء بجديد.

ولهذا يركز الباحث جهده في الاستخدام الأمثل لما هو متوفر من المناهج والتقنيات للحصول على أفضل النتائج من الأدوات المتاحة. ويستعين الباحث في اختيار الإطار النظري الأصلح بتحديد ماذا يريد

---

(1) ماكس فيبر (1864 – 1920) MAX, WEBER عالم اقتصادي واجتماعي ألماني، طور علم الاجتماع، وأساليب تطور فهم التفكير البشري.

(2) لأن الوضعيين يصرون على دراسة الظواهر الاجتماعية مثلما تدرس الظواهر الطبيعية، وتفسيرها على أساس أسبابها المادية الثابتة. وقد تمت الإشارة إلى ذلك سابقا ضمن ظاهر المعرفة.

أن يدرس تحديدا دقيقا ونهائيا، وكذلك من خلال المعلومات والبيانات التي تم جمعها بالإضافة إلى المقابلات والدراسة أو الدراسات السابقة للباحث ومعرفته التراكمية حول الموضوع، وقناعته الفكرية والأيديولوجية.

كما أن تبني الباحث لمدخل نظري معين يحتم عليه الالتزام بهذا الإطار من حيث المقولات والمفاهيم، وأيضا صياغة الفرضيات باعتبارها الموجه للبحث وقاعدة بنائه لمسار تحصيل المعلومات التي يجب أن تصب في خدمة المسعى والغرض المقصود، وهذا يتم بتوظيف المعلومات المنتقاة في هذا الإطار ووفق المدخل المعتمد ليتم بناء نموذج التحليل للبحث ككل.[1]

وبالجملة فإن الإشكالية هي بمثابة التحديد العام والداخلي لمجمل موضوع القضية (الظاهرة) محل الدراسة. فتحديد الإشكالية في بداية البحث، وليس في بداية التحليل، حيث يبدأ التحليل العقلي قبل عملية البحث حول مشكلة الموضوع المعين. ولأن التفكير يعتبر أهم

ولأن التفكير يعتبر أهم أدوات عمل لتوجيه تقنيات ومهارات لدى الباحث وكيفية استخدامها مما يساعده لتحديد إشكالية بحثه.

III– كيفية تحديد الإشكالية:

تحدّد الإشكالية بمعرفة كنه عما يستوجب البحث عنه أو دراسته، ويتجسد هذا في تساؤل أولي (سؤال الانطلاق) ويعبر عنه

---

(1)□R . quivy & L. V Canpenhoudt : Manuel de Recherche en sciences sociales, Dunos, Paris 1988 p 94.

أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث.

وهذا يتأتّى من خلال قراءات الباحث ومطالعاته وجرد التراث النظري وبذلك يتحدد للباحث مجال بحثه، وبالتالي نوعية البيانات والمعلومات التي يتطلب جمعها ، وهذا يوفر على الباحث الجهد ويحفظه من مغبة الغرق في جمع كل ماهبّ ودب دون هدف معين ولا وجهة محددة.

ولهذا فتحديد السؤال الموجه للإشكالية ضروري ولا غنى عنه خاصة بالنسبة للباحث صاحب الأطروحة، فهو يحفظه من الضياع لما يثار من مسائل وما تدفع إليه تساؤلات جديدة نتيجة ظهور آفاق جديدة، لعدم تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية أو لعدم الالتزام بالمسار المحدد في سؤال الإشكالية.

إذن فالسؤال الموجه للإشكالية (السؤال الرئيسي) يجب أن يكون بالنسبة لموضوع البحث حاسما مركزيا وجوهريا. ويجب أن لا يكون على طرف موضوع البحث، ولا خارج محور البحث وبالتالي فإنه كلما كان السؤال دقيقا وواضحا، جاءت الإجابة عليه دقيقة وواضحة أيضا. فتصبح الصورة جلية في ذهن الباحث حول ما يريد دراسته وهذا يعطي الفرصة للانطلاق وتجاوز حالة التردد إذْ أن السؤال الأول لا بد أن تلحقه أسئلة أخرى تشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث، وهذه الأسئلة ضرورية وحيوية بالنسبة لكل باحث مهما كان نوع البحث أو طبيعته أو مستوى الباحث وقدراته حتى بالنسبة

للباحثين المتمرسين ومن يشهد لهم بسعة التجربة وطول الباع في ميدان البحث العلمي.[1]

غير أن طرح سؤال الانطلاق الذي تتمحور حوله الإشكالية لاحقا، يجب أن يصاغ بشكل صحيح، ويخضع لمجموعة من القواعد والمواصفات المنهجية كما حددها كل من ريمون كويفي ولوك كمبنهود[2](Raymond, Quivy, Luc Van, Campenhoudt) ومنها على وجه الخصوص:

1 – الوضوح:

أي الدقة والاختصار في صياغة سؤال الانطلاق لا يكتنفه غموض ولا لبس فيه، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات التي يتكون منها السؤال. ويجب أيضا أن لا يكون السؤال طويلا جدا وأن يكون مختصرا قدر المستطاع.

2 – الملاءمة في الإشكالية:

طالما أن الإشكالية هي تجسيد للمشكلة أو المسألة المراد معالجتها للوصول إلى نتائج معينة، فإن طرحها يستوجب التجريد والحياد، فلا يوحي السؤال أو تساؤلات الانطلاق التي تكون الإشكالية بالاتجاه أو الحكم المسبق أو تبني معايير معينة في التفسير والتحليل، فالإشكالية تعتبر المدخل الذي يحدد مسار تناول موضوع البحث المطروح للدراسة من أجل الوصول إلى نتائج تكون كأجوبة على هذه الإشكالية.

(1) ميشال بو Michel, Beaud : L'art de la Thèse Editions la Découverte, Paris1985

(2) ريمون كويفي و كينهود، المرجع السابق، ص 35 وما بعدها .

وأيضا يشترط فيها ما يشترط في البحث العلمي[1]، وهنا يجب ألا تكون الإشكالية تثير مسألة غيبية أو مستحيلة لا يمكن إخضاعها لمناهج التحليل والدراسة.

كما يجب ألا تتضمن الأسئلة المختلفة التي لا تحتاج إلى تحليل أو دراسة، فهذه لا تصلح أن تكون مواضيع للبحث.

مثال على كيفية طرح الإشكالية:

ويمكن طرح كمثال عام لإشكاليات يثيرها موضوع واحد، ولهذا ينبغي على الباحث تحديد المدخل المنهجي الذي ينوي أن يعالج من خلاله بحثه وذلك بتحديد الإشكالية التي يتبناها كأساس لهذه المعالجة أو الدراسة.

وهذا المثال يتمثل في وثيقة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، فموضوع (حقوق الطفل) يطرح عدة إشكاليات: فسؤال الانطلاق يمكن أن يكون: فيماذا تتمثل أسس حقوق الطفل وكيف بلورت ذلك هذه الوثيقة الأممية؟

فهل هذه الأسس طبيعية تقتضيها طبيعة الجماعة؟ أم تستوجبها معايير اجتماعية معينة ؟

أو أساس هذه الحقوق يقوم على تكوين الخلية الأساسية الأولى في تشكيل المجتمع، أي الأسرة باعتبارها النواة الأولى في كيان أي مجتمع بشري واستمراره، ولأن الأطفال نتيجة لتكوين الأسرة المؤسسة على

(1) لقد تم التعرض لمقومات البحث العلمي كشروط للعمل العلمي.

الرابطة الزوجية المبنية على اختيار الزوجين لبعضها، وبالتالي أساس حقوق الطفل يستند على هذه الرابطة وما ينجم عنها من آثار، وعلى اعتبار أن الطفل ثمرة ونتيجة هذه الرابطة المبنية على اختيار الزوجين لبعضها.

كل ذلك يثير قضايا ومسائل متشعبة ومترابطة في نفس الوقت، يستوجب التصدي لها بالدراسة وتحديد الإشكالية بدقة ووضوح، وهذا لتقييد مسار البحث وتبيان الخطوات الممكن إتباعها للقيام بهذا العمل وفقا للمسعى المراد الوصول إليه، انطلاقا واستنادا على المدخل الذي تبناه الباحث لتناول موضوع بحثه .

مثال آخر لطرح الإشكالية:

ومما يثير إشكالية أو إشكاليات أساسية تحتاج إلى الدراسة والمعالجة وهذا ما يعكس مدى أهمية الموضوع المقترح للبحث سواء من الناحية النظرية أو العملية، فمثلا: التقسيم التقليدي للحقوق إلى حقوق شخصية وحقوق عينية.

يمكن طرح إشكالية **طبيعة** الحقوق الفكرية والأدبية (كحق المؤلف، والمخترع) التي هي ليست منضوية تحت أي من التقسيم التقليدي للحقوق إلى شخصية وعينية، وهذا ما يستوجب أهمية معالجة هذا الموضوع لإيجاد تقسيم جديد للحقوق.

المطلب الثاني

مرحلة جمع المادة العلمية

وهي مرحلة تعتمد على الجهد الفكري، وذلك بفحص المعلومات والبيانات المحصلة حيث يقوم الباحث بتصفيتها وغربلتها،

ثم تصنيف وترتيب ما تمّ استخلاصه ليوظف وفق التقسيم المعتمد للموضوع.

وهناك عدة طرق لجمع المادة العلمية أهمها:

أ - **القراءة:** وهي الوسيلة الأولى والأساسية، ولا غنى عنها لجمع المادة العلمية التي ستوظف في معالجة موضوع البحث.

والقراءة تنصب بالدرجة الأولى على الكتب والبحوث السابقة (الرسائل والكتب المتخصصة) والدوريات والمقالات وكذا الوثائق المختلفة (القوانين، الأعمال الرسمية نتائج الملتقيات والتوصيات، والأحكام والقرارات) وكل ماله علاقة بموضوع البحث.

والقراءة أنواع :

1 - القراءة الاستطلاعية: وتكون سريعة تمهيدية خاطفة من أجل تكوين انطباع أولي واستطلاع عام لأهم الأفكار التي يتضمنها المرجع.

2 - أما القراءة العادية: فتكون من أجل استخلاص أفكار وتحصيل معلومات حول الموضوع لتوظيفها في كتابة البحث فيما بعد.

3 - القراءة المركزة: وهي تحليلية تفسيرية عميقة ، وتكون بتأني للفهم الجيد والتمعن الفاحص لسبر خفايا الكلمات وأبعاد الأفكار، وهذا من اجل تخزين واختمار الأفكار لدى الدارس مما يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد

أفكار جديدة مركبة، وهكذا يتمكن الباحث من الخلق والإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه.

ب – المناقشة والاستبيان:[1]

يتصل الباحث بأصحاب الشأن والدراية في موضوع بحثه (كالأساتذة والمختصين وأصحاب التجربة الميدانية في ذلك المجال كالإداريين والدبلوماسيين، وأسلاك أجهزة العدالة وغيرهم فيناقشهم ويحاورهم لاستجلاء بعض مسائل بحثه وللحصول على معلومات والاستفادة من توجيهاتهم، وهذا ما يسمى بالاستبيان الشفهي المباشر حيث يتم بالمقابلة الشخصية وما ينتج عنها من إثراء وتوليد أفكار جديدة. وهناك الاستبيان الكتابي ويتم عن طريق تدوين الأسئلة والاستفسارات المرغوب الحصول على معلومات حولها وتسليمها للمعني أو إرسالها إليه، وكما هو الحال في الاستبيان الشفهي حيث يمكن الاتصال بأكثر من شخص ، فكذلك المراسلة قد تكون لعدة معنيين للحصول على وجهات نظر مختلفة مما ينمي ويزكي المعلومات.

ج – الاقتباس والتدوين

الاقتباس والتدوين عمليتان ملازمتان للبحث ولا غنى عنهما للباحث أثناء إنجاز بحثه. والاقتباس قد يكون حرفيا (لفظا ومعنى) خاصة في حالات التعريفات العلمية والاستشهاد بآراء وأقوال الفقهاء والكتاب، أو أن صاحب الفكرة قد صاغها في احسن صورة. ويجب أن يكون الاقتباس الحرفي مدمجا في النص وبين شولتين، وإذا كان

(1) للمزيد راجع غازي عناية ، المرجع السابق ص 56 وما بعدها

طويلا فيكتب في وسط الورقة بخط أصغر من العادي وإذا تم حذف بعض العبارات من النص المقتبس فتوضع نقاط مكانها لتدل على ذلك وفي حالة الإضافة فتوضع بين قوسين ليدل على أن ذلك ليس جزءا من النص المقتبس أما اقتباس المعنى فهو الأصل والشائع ويكون ملخصا لمعنى الأفكار بأسلوب الباحث وبلغته، ووفقا لما يخدم المسعى الذي يريد تحقيقه.

وفي جمع الحالات يجب أن يكون الاقتباس مدمجا في سياق تناسق الأفكار ، فيطوع حتى يتحقق التسلسل والتتابع المنطقي مما يبرز دور الباحث وقدرته في السيطرة والتحكم في صياغة أفكاره. وينبغي ذكر المرجع وذلك بإيراد رقم الهامش الذي يبين أسفل الصفحة إسم المؤلف وعنوان المصدر، وكل المعلومات حول الطبع والنشر ومكانها وتاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

أما فيما يتعلق بالدوريات فيكتب إسم الكاتب، وعنوان المقال، اسم الدورية وتحته خط، رقم المجلد والعدد وتاريخه رقم الصفحة أو الصفحات المأخوذ منها، وهذا ما يسمى بالأمانة العلمية والتنظيم الجيد في إعداد البحوث والتي يجب المحافظة عليها دائما وأبدا بدقة متناهية.[1]

أما التدوين: فهو عملية ملازمة للبحث ومستمرة منذ اختيار عنوان الموضوع، إلى مرحلة الكتابة.

---

(1) سيفصل ذلك ضمن الفقرة المتعلقة بنظام الهوامش فيما بعد.

فالتدوين هنا له مفهوم واسع فيشمل تسجيل الملاحظات وتلخيص الأفكار ونقل المعلومات والبيانات المحصلة. ويكون ذلك بحسب النظام[1] المتبع لجمع المادة العلمية من طرف الباحث.

وكلما صادف الباحث معلومات وبيانات أثناء جمع المادة العلمية يسارع لتدوينها تحت عنوان الفصل أو المبحث الذي تتعلق به مع المحافظة على نظام الأمانة العلمية المشار إليه سابقا.

المطلب الثالث

مرحلة الكتابة وصياغة البحث

تعتبر كتابة البحث أهم مرحلة، وآخر خطوة لإعداد البحث، وتتجسد أهميتها في بلورة وصياغة البحث في صورته النهائية . وتتمثل كتابة البحث العلمي في تحليل وتفسير البيانات والأفكار المحصلة، وعرض نتائجها، وتبيان ما تّم التوصل إليه في هذا البحث بحيث يمكن للآخرين فهمها واستخدامها في بعض الحالات، وأيضا إعلام القارئ بمضمون هذا العمل الفكري وهدفه، ولإقناعه بالمسعى المراد تحقيقه من ذلك.

ويشترط في كتابة البحث عدة خصائص يجب أن يتصف بها البحث لكي يتسم بالصفة العلمية أهمها:

- **الوضوح في التفكير**: يجب أن تكون أفكار الباحث واضحة لديه أولا ثم واضحة للغير، أيْ ينطلق الباحث من المعيار الذاتي فيجسد

(1) هناك الطرق التقليدية المعروفة، **كنظام البطاقات** وهي من الورق المقوى ويمكن أن تكون ملونة وفقا لتقسيمات الموضوع الرئيسية، **ونظام الملف** ويكون باعتماد دفتر خاص يقسم داخليا بحسب الخطة المعتمدة مع وضع علامات مميزة لتبيان ذلك، وقد ظهرت أنظمة متطورة نتيجة تطور الوسائل التكنولوجية وعلى رأسها الكمبيوتر، ووسائل تدفق المعلومات وعلى رأسها أنترنت.

المعلومات والبيانات في أفكار واضحة، ثم بعدها يأتي المعيار الخارجي للآخرين فيكتبها بلغة مفهومة (واللغة مسألة موضوعية يتفق عليها الجميع) أي يجب استعمال المعاني والمفاهيم والمصطلحات المتفق عليها. فالفكرة الغامضة لدى الباحث تصبح أكثر تعقيدا بالنسبة للغير، ولهذا يجب تجنب التعابير الغامضة والكلمات غير المألوفة وكذا الجمل الطويلة والإعتراضية التي تؤدي إلى قطع تسلسل الأفكار ، ولأن ذلك يعوق فهم القارئ أو المستمع. أما المصطلحات الفنية فيمكن التعبير عنها مباشرة بلغة بسيطة فعالة دون استعمال كلمات صعبة وتوحي بالتكليف ولا تعكس عمق أصالة تفكير الباحث ومدى قدرته على عرض أفكاره بأسلوب سهل ولغة دقيقة واضحة، فكلما كان الباحث متمكن من فهم موضوع بحثه متحكم في أبعاده يستطيع أن يوصل أفكاره بسهولة وبأقل جهد وأقصر طريق.

فبراعة الباحث تبرز في بناء بحثه بناءا فنيا يستند على تفكير منهجي واضح في إنتقاء ما يفيد من المعلومات والأفكار، وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل جيّد يخدم المسعى المقصود من البحث. فليس الهدف من البحث هو تكديس المعلومات والغرق في تفاصيلها مما يؤدي إلى خوض غمار جزئيات موضوع البحث التي تخرج عن الموضوع الأساسي ولا حاجة إليها. وهذا يكون عادة نتيجة عدم الوضوح في التفكير الذي يعزى إلى عدم تحديد الباحث بدقة ووضوح المسعى المراد الوصول إليه، أي ما يريد معرفته.

وهكذا يتأكد مدى الارتباط الوثيق بين تحديد الإشكالية بوضوح كمرشد في جمع المعلومات ودليل لمسار البحث يضبط مجال

تحرك الباحث فيتقيد بالفرضيات التي تستوجبها الإشكالية المطروحة، فلا يبتعد عن جوهر موضوع بحثه، فينتقي من المعلومات والبيانات مهما تنوعت أصنافها وتعددت مصادرها إلاّ ما يخدم ذلك الهدف من البحث.

– **الدقة في اللغة والتحكم فيها:** بما أن اللغة هي المظهر الموضوعي الخارجي للتفكير، فلا بد أن تعبر بدقة عما يكتنف هذا التفكير من تفاعل أنشطة (واعية) مقصودة، تهدف إلى تحقيق غرض ومسعى معين، وليس بمجرد تصريحات غامضة أو تعميمات فضفاضة أو التشدق بمفاهيم ارتجاليا، واختيار التعابير والمصطلحات الفخمة الرنانة التي تستهوي بعض الباحثين اعتقادا منهم أن هذا يعطي مصداقية أكبر لمواضيع بحوثهم[1]. وتقتضي دقة اللغة أن تكون الكتابة سليمة من الناحية اللغوية والنحوية ، فلا يعذر بعدم التخصص في اللغة وقواعدها.

فيعبر الباحث عن أفكاره بلغة سهلة بسيطة مستخدما الألفاظ والكلمات المألوفة في تلك اللغة، فلا يجهد نفسه في البحث عن القديم المعقد أو المهجور منها.

وأكثر من ذلك دقة اللغة تعني مراعاة اختيار الكلمات والمصطلحات المناسبة ووضعها في أمكنتها المناسبة لتدل على المعاني

(1) البحث العلمي عمل وبناء فني يقوم على أسس ويخضع لقواعد وتحكمه ضوابط، لا يمكن أن يكون ناجحا أو مفيدا بدونها، ولا يمكن أن يقام على هواجس وهمية أو مبهمة كما يتصور بعض الباحثين بأنهم يحملون هموم العالم، ولهذا يكلفون أنفسهم مشقة التصدي للمواضيع الكبرى التي تخلص العالم من محنه ومشكلاته. وهذا قد يكون نتيجة الطموح المفرط أو التوهم بالعظمة أو الشراهة الكتابية فيما هب ودب. والغرق في الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تزخر بها المواضيع الضخمة فيظل الباحث يتخبط في ثناياها أملا في العثور على بصيص من النور يستطيع من خلاله أن يحدد بشكل دقيق موضوع البحث الذي ينوي القيام به.

المقصودة بوضوح وسهولة للفهم. كما تعني التناسق في الأفكار وسلاسة الأسلوب وذلك باستعمال جمل بسيطة قصيرة. يجب تجنب إدخال المفردات العامية والمفاهيم الدارجة لأن الباحث فضلا عن إحاطته بقواعد اللغة اللازمة لكتابة البحث، فإنه يحوز إضافة على قدرته اللغوية إحاطة تامة بخصائص لغة مجال تخصصه خاصة مجال موضوع البحث، (فالقانوني هو أدري باللغة القانونية بصفة عامة فضلا عن مصطلحات ومفاهيم كل فرع من فروع القانون) ولهذا يجب تحري الدقة في استخدام المصطلحات القانونية. وتقع المسؤولية على الباحث وحده لتصحيح الأخطاء اللغوية والفنية كسوء اختيار الألفاظ وركاكة التعبير وضعف الصياغة غير المحكمة، وهذا حتى في حالة الاستعانة بغيره ممن يثق في لغته لتصحيح جميع الأخطاء اللغوية، فعليه أن يراجع كتب اللغة وقواعدها والمعاجم وقواميس اللغة وغيرها لأن الباحث أقدر وأولى بمراجعة تصحيح بحثه.

- **أما التحكم في اللغة:** فيتمثل في قدرة الباحث على التعبير عن أفكاره وما تحصل عليه من معلومات وبيانات بأسلوبه وتعبيره وجمله وكلمات ينتقيها، وكل ذلك استنادا لما يخدم المسعى الذي يريد الوصول إليه.

كما يعني ذلك التعبير بدقة عن المعنى المقصود، وعرض الحقائق بأقل ألفاظ وبأوضحها دون مبالغة وتكرار وإذا كان التشويق في الكتابة مهما، لكن على شرط أن لا يكون على حساب الوضوح والأسلوب العلمي الذي يتنافى مع المحسنات اللغوية.

- **الأسلوب العلمي**: يجب أيضا أن يستخدم الباحث لغة موضوعية في الكتابة وذلك بالاعتماد على أسلوب علمي خبري خال من التحيز والأحكام المسبقة، وتجنب استخدام ألفاظ التهكم والسخرية، كما لا يبالغ بالاعتداد بالذات واستعمال ضمائر (الأنا) إلا في حالة الضرورة[1]. من أجل إبراز شخصيته، لأن ذلك تجسده قدرته على الكتابة بلغة موضوعية وأسلوب علمي، ومدى تحكمه في معالجة عناصر موضوعه من تحليلات وتفسيرات وتعليقات ونقد وطرح البدائل كل ذلك يدعم أصالة البحث واستقلاليته. وهذا ما يبرز شخصية الباحث العلمي والتي تتحقق معها غاية إقناع الغير بالمسعى المقصود من القيام بالبحث في ذلك المجال. إتباع منهج علمي واضح يخدم مسعى الباحث ويحقق الغرض من القيام بالبحث.

خلاصة مراحل إعداد البحث: تمر عملية القيام بإعداد بحث بأربع مراحل أساسية:

1 - اختيار عنوان البحث: عنوان البحث هو تجسيد الظاهرة أو بلورة المشكلة محل البحث في إطار عبارات محددة ودقيقة وموجزة، ضمن مجال معين محدد يصلح أن يكون موضوعا للبحث.

2 - **وضع الخطة المبدئية**: أي تحديد إطار للعمل ومسار الخطوات المنهجية الممكن إتباعها. وهذا يتزامن مع جمع المصادر والمراجع التي

(1) يفضل عدم استعمال الضمائر بصفة عامة وأيضا التقليل من ضمير المتكلم (جمعا ومفردا) والاستعاضة ببناء الفعل للمجهول أو بإيراد الفعل في حالة المصدر، مثل: (يمكن ملاحظة تطور..) أو (الملاحظ) وهذا يقابل كلمة (ON) المستعملة في الفرنسية.

تساهم في تكوين انطباع أول وتصور عام شامل للموضوع لدى الباحث مما يساعده على تحديد مسار البحث والخطوات الممكن إتباعها، وضبط المراجع التي لها علاقة بموضوح البحث وبذلك يمكن إبراز أهم الأفكار الرئيسية والثانوية للموضوع.

3- جمع المادة العلمية: وتعتمد على الجهد الفكري حيث تتم عملية تصنيف وترتيب المعلومات والبيانات وإدراجها ضمن التقسيمات المعتمدة. ولا يتصور القيام بذلك دون حصر الإشكالية التي يثيرها الموضوع محل الدراسة. والإشكالية يمكن الاهتداء إليها يطرح أسئلة معينة: مثلا: ما أهمية البحث في هذا الموضوع؟

- ما هي الأهمية النظرية والعملية لدراسة هذا الموضوع؟ أو ما هو الغرض من القيام بهذا العمل؟ وهكذا يتم تحديد الإشكالية بعد الإجابة على هذه التساؤلات وبذلك تستخرج الأفكار الأساسية وتبرز المحاور الرئيسية للموضوع (وقد تم تبيان ذلك بالتفصيل سابقا).

4 – الكتابة والصياغة: كتابة البحث بلغة سليمة من حيث الإملاء والنحو والصرف، واختيار الألفاظ المعبرة على المعنى المقصود. وإعطاء عناية كبيرة لصياغة الأفكار بدقة وذلك بانتقاء كلمات ومصطلحات دقيقة وواضحة لفظا ومعنى، واعتماد الأسلوب العلمي الخبري والتقريري، وتجنب المبالغة واستعمال الجمل الطويلة ويجب المحافظة على الأمانة العلمية. وبالجملة فإن الوضوح والدقة، والأمانة العلمية والتنظيم الجيد معايير واعتبارات أساسية لكتابة البحث العلمي هذا فضلا عن اعتبارات أخرى مثل كيفية نظام الهوامش والاقتباس وطريقة توثيق

المراجع وتصنيفها وغيرها من أمور شكلية وفنية (وهي أمور عملية تستلزمها تقنيات كتابة البحث).

وهذا ما يعالجه الفصل الآتي بالتفصيل.

الفصل الثالث
تقنيات إعداد البحث

تخضع عملية إعداد البحث، فضلا عن المتطلبات الجوهرية الموضوعية التي محورها وعنصرها الأساسي المتحرك المتمثل في الجهد الفكري كما تبين ذلك فيما سبق – فإن هذه العملية تخضع أيضا لمقتضيات نظامية وشكلية وعملية تطبيقية يمكن تناولها فيما يلي:

المبحث الأول
المقتضيات النظامية

ويتعلق بعضها بتنظيم الجهود الفكرية للحصول على النتائج بيسر وبأقصر طريق وأقل وقت، والبعض الآخر لتنظيم هذه النتائج المحصلة لتوظيفها عمليا لتبرز بدقة ووضوح.

أولا: نظام جمع المادة العلمية وتدوين المعلومات

يقوم الباحث بوضع قائمة للمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، لكنها غير نهائية طالما أن عملية البحث ستكشف له عن مراجع جديدة، كما أن هذه القائمة لا تعني وجود هذه المراجع تحت يد الباحث باستمرار، ولهذا لا بد من اقتناء أهم المراجع بشرائها أو تصويرها.

ولكن تبقى المكتبة ضرورية في كل الأحوال ولا تعوض حتى بالإنترنت للحصول على المادة العلمية التي ستوظف في كتابة البحث.

I – نظام القراءة :

وعلى ذلك فإن تنظيم هذه المراجع والمصادر ستتحكم فيها ظروف واقعية يفرضها توزع الكتب ومشكلة اللغات الأجنبية، إلا أننا نضع هنا هذه المؤشرات العامة للاهتداء بها قدر الإمكان:

أ) – القراءة المنهجية ليست قراءة حرة ، بل محصورة في مبتداها بخطة للقراءة وفي منتهاها بضرورة أن تؤدي إلى تدوين منظم للمعلومات.

ب) – هناك القراءة الأفقية أي قراءة الموضوع الواحد في كل المصادر، وهي الطريقة التي تستجيب لشروط المنهجية الصحيحة وعلى الباحث أن يحاول قدر الإمكان أن تكون قراءته في الموضوع الواحد مرتبة كالتالي:

1 – القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة بما فيها القانونية.

2 – الإطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية (النصوص القانونية واللوائح)

3 – الإطلاع على الموضوع في المصادر القضائية.

4 – القراءة في كتب الفقه العامة (مثلا الكتب الدراسية).

5 - القراءة في المراجع الفقهية المتخصصة (الرسائل الجامعية، كتب الفقه المتخصصة، المقالات)

6 – البدء بالمؤلفات الأحدث، واعتماد الطبعة الأحداث للكتاب الواحد.

II – طرق تدوين المعلومات

هناك طريقتان، أولهما طريقة البطاقات والأخرى طريقة الملف المقسم.

الأولى : طريقة البطاقات

تتطلب هذه الطريقة أن يعد الباحث عددا من البطاقات من الورق المقوى، ذات مقاس موحد، ويمكن أن يكون 10 X 14 سم، تشترى جاهزة، ويفضل بعض الباحثين اتخاذها مختلفة ألوانها، بحيث يجعل لونا خاصا بكل قسم أو باب من البحث.

وبالنسبة لبحوث المرحلة الجامعية يمكن للطالب أن يصنع البطاقات بنفسه وذلك بإتخاذها من أصناف الأوراق العادية (الفولسكاب) ، وتوضع البطاقات في علبة مناسبة لحجمها.

ويدون على البطاقة: إسم المؤلف، وعنوان الكتاب، في أعلاه، وفي حاشيتها اليمنى يدون رقم الصفحة وجزء الكتاب، ثم تسجل المعلومات التي أخذت من ذلك الكتاب في باقي الصفحة، بحيث يسجل رقم الصفحة كلما تم الإنتقال إلى صفحة من صفحات المرجع. وتستعمل البطاقة بحيث يكتب على عرضها، وعلى وجه واحد منها، فإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات الماخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة جديدة، تسجل عليها نفس البيانات (إسم وعنوان الكتاب) مع عبارة تابع (2) ... إلخ، أو ترقم البطاقات في الزاوية اليسرى العليا منها، 1، 2، 3....

إلا أنه لا بد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات الخطة، أي أن الباحث سيستعمل بطاقتين (على الأقل)

لنفس المرجع إذا أراد تدوين معلومات تتعلق بموضوعين أوردهما نفس المرجع، وسيستعمل بطاقتين أيضا إذا أورد مرجعان نفس المعلومة. وإضافة إلى البيانات التي يجب أن تحملها كل بطاقة يفضل تسجيل رأس عنوان موضوعها (كلمة الافتتاح) في أعلى البطاقة، وقد تكون تلك العبارة دالة على أحد أبواب أو فصول البحث.

الثانية: طريقة الملف المقسم

وهو عبارة عن ملف من الورق المقوى أو البلاستيك يثبت الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية، بحيث يمكن إعادة تركيب الأوراق التي يحملها، ويجب تنظيم الورقات داخل الملف حسب أقسام البحث، ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلونها، أو بوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز بين كل قسم وأخر.

وينطبق على هذه الطريقة ما سبق قوله بالنسبة للبطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع وبمرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وغير ذلك.

- ويتميز نظام البطاقات بسهولة إعادة ترتيب البطاقات وإضافة الجديد منها وتحملها لكثرة الاستعمال، إلا أن أوراق الملف أقل عرضة للاختلاط و الضياع وأقل كلفة.

ثانيا : محتوى التدوين

بعد أن يسجل على البطاقة أو الورقة إسم المؤلف وعنوان المرجع أو المصدر، ورأس الموضوع، يبقى تحديد كيفية أخذ المعلومات وتسجيلها بعد القراءة.

هل على الباحث أن ينقل حرفيا كل الفقرات المتعلقة بموضوعه؟ أم يكتفي بتلخيص لها؟ أم عليه أن يصورها بواسطة الناسخة (اختصارا للوقت، وكيف يدون الملاحظات) مما قرأه؟ وما العمل بالنسبة للنص الأجنبي؟.

الواقع أن الباحث قد يلخص ما يقرأه وقد يكون ملزما بنقله حرفيا أو بتصويره حسب الحالات.

I – النقل الحرفي:

الأصل أن النصوص التشريعية والقضائية وما في حكمهما هي وحدها التي يجب نقلها حرفيا غير ملخصة وبأمانة تامة مع الاحتفاظ بشكل الأصل من حيث علامات الترقيم والمصطلحات المستخدمة.

ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ينقل الباحث حرفيا كل نص تشريعي أو قضائي، بل يكتفي بنقل النص ذي العلاقة المباشرة ببحثه، ويكفي نقل المادة أو المواد بل الفقرة الواحدة أو الفقرات من المادة الواحدة، إذا كانت هي وحدها المتعلقة بالموضوع، مع إمكانية الإشارة باختصار إلى فحوى المواد أو الفقرات الأخرى إذا رأى ذلك ضروريا.

أما الأحكام القضائية فإنّ الأهمية الجوهرية هي الحكم أسباب الحكم، أما غير ذلك من وقائع و ديباجة ومنطوق فيمكن الإشارة إليه تلخيصًا، مع ضرورة إثبات اسم المحكمة ونوعها وتاريخ الحكم في أعلى بطاقة أو ورقة التدوين.

وتعدّ كالنّصوص التشريعية والقضائية، بالنسبة للنقل الحرفي، والقوانين واللوائح وأحكام القضاء الأجنبية والاتفاقيات والأحكام

الدولية، ومشروعات القوانين والآراء الفردية في القضاء الدولي (وفي القضاء الأجنبي الذي يورد مثل هذه الآراء).

وتنقل حرفيًا عند الحاجة النّصوص الفقهية أو الوضعية التي تبدو بالغة الأهمية بالنسبة للبحث، وكقاعدة عامة ينقل حرفيًا كل ما يترجح لدى الباحث أنه سيورده اقتباسا بنصّه في صلب بحثه أو في هوامشه.

و تنقل حرفيًا — ومن باب الاحتياط — النصوص التي لا يستطيع الباحث في البداية تقدير مدى أهميتها.

II - التلخيص:

القاعدة البسيطة أن ما لا ينقل حرفيًا يلخص إجمالاً، يعني ذلك أن القاعدة العامة في تدوين المعلومات هي التلخيص إلا ما استثنى أعلاه، و للتلخيص ميزات عدة تجعله أفضل من النقل الحرفي.

أ - يتطلب التلخيص فهما، والفهم يستدعي قراءة متأنية فاحصة، وهذا في حد ذاته كسب للوقت، بينما النقل الحرفي إضافة إلى إضاعة للوقت، يجعل الباحث أسير ميكانيكية النسخ الحرفي حفاظا على الأصل.

ب — في التلخيص جانب شخصي للباحث، فبالإضافة إلى اضطراره إلى تسجيل ليس أصل النص بل ملخص ما فهمه منه، فباستطاعته أن يضع النقاط التي لخصها في نسق تحليلي يبرز لا شعوريا تقييمه للنص.

ج— كتابة التلخيص بأسلوب الباحث أسهل في إدماجه في مجمل البحث النهائي، مع الإشارة طبعا إلى المصدر في الهوامش.

III – النسخ الآلي:

مما لا شك فيه أن النسخ الآلي قد أخذ يلعب دورا هاما بالنسبة للبحث ويكاد يؤمن أغلبية الباحثين أنه عامل هام لاختصار الوقت والجهد.

وبالرغم من أنه يصعب على أغلب الباحثين مقاومة الإغراءات (وفي أحيان كثيرة الضرورات) الداعية إلى إستعمال التصوير الآلي، فإنه لا يخلو من مساوئ.

والنسخ الآلي يستعمل كبديل إما للنقل الحرفي اليدوي، أو كبديل للتخليص وهو أقل منهما قيمة فإذا كان التلخيص يتطلب قراءة وفهم واستعادة للنص الأصلي والنقل الحرفي اليدوي يتطلب قراءة النص (وفهمه أحيانا) فإن التصوير الآلي لا يستدعي حتى قراءة النص كله. وعليه فإن النسخ الآلي لا يعد حتى في منزلة التلخيص والنقل الحرفي، بل هو قد يبتعد حتى كونه داخل في "جمع المعلومات "ويقترب من عملية شراء الكتاب (فهو على الأقل شراء جزئي للكتب والمراجع).

وبناء على ما سبق فإن التصوير الآلي ليس موفرا للوقت ولا للجهد وهو ليس موفرا للمال على الإطلاق. ومع ذلك فهو مبرر في بعض الحالات مثلا:

أ – عدم توفر المراجع في المكتبات التي يتردد عليها الباحث، فيمكن أن يقوم بنفسه أو يكلف أحدا غيره عند الضرورة بتصوير أجزاء من كتاب أو مقال أو نص يرى ضرورته لبحثه.

ب – عدم توفر الوقت الكافي للباحث للمداومة في المكتبات أو ضيق مواقيت الدوريات والموسوعات.

ج – بالنسبة للنصوص التي يتعين نقلها حرفيا (كالتشريعات وأحكام القضاء) إذا كانت طويلة.

د – النصوص الأجنبية إذا كان لا يجيد لغاتها إجادة تامة مما يضطره إلى ترجمة بعض العبارات على النص الأجنبي نفسه...

وفي جميع هذه الأحوال لا بد من أن تحمل الصفحات كل المعلومات المتعلقة بالمرجع وعلى الأخص إسم المؤلف والعنوان أو عنوان المقال واسم الدورية إذا كان الأمر متعلقا بمقاله في دورية (ورقم الصفحة إذا كانت لا تظهر في الصفحة المصورة ويستحسن كتابة هذه البيانات في الطرف الأعلى للورقة).

على أنه لا بد من التنبيه إلى خطورة الاندفاع – وخاصة في المراحل الأولى للبحث – إلى الإكثار من التصوير الآلي إذ سيجد الباحث نفسه غارقا بين عدد لا يحصى من الصفحات المصورة التي يصعب ترتيبها وإن رتبت فهي ذات قيمة مشكوك فيها.

ثالثا : التدوين بالنسبة للمراجع الأجنبية

أ – إذا كان النص الأجنبي من النوع الذي يستدعي نقلا حرفيا (نص تشريعي أو قضائي) أو للإستشهاد به، فعلى الباحث أن يبادر بنقله بلغته الأصلية، مع ترجمة كاملة ودقيقة وأمينة له، وفي هذه الحالة سيورد النص العربي المترجم في متن البحث بين علامتي تنصيص ويورد

الأصل الأجنبي في الهامش، وفي كل الأحوال عليه مراعاة ما سبق قوله فيما يتعلق بنقل النصوص حرفيا.

ب - أما إذا كان من النوع الثاني أي الذي تدون نقاطه الأساسية ملخصة، فيحسن بالباحث بدراسة النص المترجم وتلخيصه.

ولا تترجم العبارات الفنية، والمصطلحات الدقيقة الدالة على مؤسسات قانونية أجنبية عندما يرى الباحث أن ترجمتها العربية الحرفية تعجز عن أداء معناها مثل البرلمان parlement وcommon Law والسوفيت، والكونغرس، وغيرها...

كما ينصح الباحث بأن يترك بنفس لغتها الأصلية التي يعجز عن فهمها بوضوح أو يفهمها ولكنه يعجز عن استحضار المقابل العربي الدقيق لها. وعلى كل حال فيجب اجتناب الترجمة المتسرعة المرتجلة التي يهدف ظاهرها إلى كسب الوقت مع ضرورة الاستعانة بالمعاجم المترجمة المتخصصة عند ترجمة المصطلحات القانونية واستعمال العادية منها لترجمة الألفاظ من غير المصطلحات.

رابعا : الملاحظات الشخصية

إن عدم بداية الكتابة في هذه المرحلة والاكتفاء بتدوين المعلومات من المراجع، لا يحول دون أن تخطر على الباحث ملاحظات خاصة لا تتعلق فقط بتقييم ما يقرأه، أو ما يلخصه، بل تتصل بجميع ما يثيره البحث. وحتى بعد بداية مرحلة الكتابة كثيرا ما تخطر للباحث خواطر وأفكار ليست ذات علاقة بما هو منكب عليه.

وهذه الأفكار وتلك الملاحظات قد تنسى عند الحاجة إليها، ولا يجب الاعتماد على الذاكرة لاستدعائها وقت الحاجة إليها، وعلى الباحث أن يخصص نوعا من البطاقات الخاصة في حجم بطاقات التدوين، ولكن متميزة عن هذه الأخيرة، لتدوين الأفكار والملاحظات الشخصية.

ويمكن للباحث أن يجعل لهذا النوع من البطاقات عنوانا واحد مثل "أفكار شخصية" أو ملاحظات، يسجله في أعلى كل بطاقة. ولسهولة الرجوع إليها يجب اعتماد نظام معين ييسر استعمال بطاقات الأفكار، ويمكن إتباع إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: إما ترتيب الأفكار والملاحظات وفقا للخطة، حيث يسجل في أعلى كل البطاقات إضافة إلى العنوان الرئيسي"أفكار أو ملاحظات شخصية " تحت الباب أو الفصل المتعلقة به، أو عنوان ذلك الفصل أو الباب.

الطريقة الثانية: أن يجعل لتلك الأفكار والملاحظات عناوين محددة معبرة عن محتواها، وترتيب البطاقات بعد ذلك ألفبائيا حسب تلك العناوين.

المبحث الثاني
المقتضيات الشكلية

لقد تم التعرض لمرحلة كتابة البحث باعتبارها أهم مراحل إعداد البحث لأنها المحصلة النهائية لها إذ يتجسد فيها العمل الفكري

وذلك ببناء الأفكار بناءا فنيا متراصا شكلا ومضمونا. وهذا يبين مدى الترابط والتكامل بين الشكل والمضمون.

وقد بينا الشروط الموضوعية لمضمون كتابة البحث سابقا. ويخصص هذا الجزء للجانب الشكلي لكتابة البحث من حيث العناصر التالية :

1 — المقدمة والتمهيدات	5 — الاقتباس
2 — تقسيمات البحث	6 — الهوامش
3 — العناوين	7 — الخاتمة
4 — الأسلوب	

أولا : المقدمة والتمهيدات

I — المقدمة: بالرغم من أن المقدمة لا بد أن توضع في بداية البحث إلا أن ذلك **لا يعني** أن تكتب في البداية، بل الأغلب أن تكون أخر ما يكتب.

والقاعدة العامة ألا تكون المقدمة مقسمة إلى أجزاء، كما أن غايتها ليست معالجة الموضوع بل التقديم له ولذلك فإن العناصر التي تشتمل عليها المقدمة يستحسن أن تكتب متتالية دون عناوين فرعية محافظة على الوحدة الشكلية والوحدة الموضوعية للمقدمة، وتتكون المقدمة من عناصر أساسية وأخرى ثانوية كالتالي:

أ — **العناصر الأساسية:** لا بد أن تشمل المقدمة ما يلي:

A — تحديد الموضوع

1 — تمييزه عن المسائل المشابهة.

2 – تحديد مفاهيمه ومصطلحاته.

3 – تحديد موقعه في المادة.

B – بيان أهمية الموضوع

1 – الأهمية العملية.

2 – الأهمية النظرية (الفقهيه و العلمية)

3- بيان الأفكار (أو الفكرة) العامة الموجهة: الإشكالية التي تطرح لمعالجة الموضوع

4- إعلان الخطة: ولا بد أن يكون في نهاية المقدمة.

وهذا الإعلان ليس إعادة لفهرس البحث فالفهرس له مكان أخر، بل هو مجرد ذكر لأهم أقسام البحث.

ب– العناصر الثانوية للمقدمة: يمكن أن تشمل إضافة إلى ما سبق.

1 – المشكلات التي واجهت الباحث: سواء أكانت مشكلات نظرية تتعلق بصعوبة المسألة من الناحية الفقهية، وتعقد المشاكل التي يطرحها الموضوع، أو بسبب قلة إهتمام الدارسين بها وبالتالي قلة المراجع، وهي قلة قد تنشأ عن حداثة النظام القانوني محل البحث ويستحسن أن توضع هذه النقطة بعد أو أثناء عرض الأهمية العلمية للموضوع. كما يمكن أن تكون مشكلات البحث ذات طبيعة مادية تتعلق بصعوبة العثور على مراجع البحث أو غيرها من الصعوبات، إلا أنه من غير المستحسن الإشارة إلى الصعوبات التي تتجاوز ما يعتبر من البحث العلمي في العادة.

2 – التطور التاريخي للمشكلة: ويتم العرض التاريخي للمشكلة في مقدمة البحث، إذا لم يكن موضوع البحث نفسه عرضا تاريخيا. وقد يرتبط العرض التاريخي الذي يقدم في المقدمة بالحديث عن أهمية الموضوع. إلا أنه قد يستقل عنه ببيان الأعمال السابقة المشابهة لموضوع البحث، إلا أن الباحث مطالب في كل الأحوال بتبرير اختياره لموضوع سبق لغيره دراسته، وإثبات أن عمله يضيف جديدا بالرغم من أن الموضوع قد سبق بحثه، وعليه في ذلك أن يشير إلى أمرين:

الأول: أنه على علم بوجود دراسات في الموضوع نفسه أو موضوعات قريبة منه.

الثاني: أنه يرى بالرغم من ذلك أن بحثه سيقدم جديدا، أما لقصور في البحوث السابقة أو لأن تطورات أخرى قد جدت تجعل تلك البحوث السابقة قاصرة عن مواكبتها أو لغير ذلك من الأسباب.

وعلى كل حال فالنقد الموجه إلى الآخرين في المقدمة يجب أن يكون مختصرا وموضوعيا ومؤدبا.

3 – القانون المقارن: إذا كان البحث نفسه دراسة مقارنة فلا مجال بالطبع لإيراد المقارنة في مقدمة البحث، إما إذا كان غير ذلك فقد يرى الباحث من المناسب إيراد المقارنة في هوامش البحث إذا لم يشعر أن أهميتها تستدعي إيرادها في المتن ومع ذلك فإن القانون المقارن قد يرد في المقدمة وخاصة في مجال الإشارة إلى مؤسسات القانون الأجنبي الشبيهة بالمؤسسة القانونية التي يدرسها، ويكون ذلك في إطار إعطاء فكرة كاملة عن موضوع البحث.

هذه هي كل محتويات المقدمة، ونكرر القول أنها ليست المكان الملائم للبدء في عرض البحث، بل هي تقديم له. كما نكرر الإشارة إلى أن أقسامها يستحسن ألا تظهر في شكل عناوين منفصلة، ويجب أن تكون المقدمة في جميع الأحوال قصيرة، فإذا طالت أو احتوت ما يدخل في جوهر البحث فالأحسن اعتبارها أحد فصوله بل قد يمكن فصل ما يعد منها داخلا في الموضوع وجعله فصلا تمهيديا.

II – الفصل التمهيدي (أو الباب التمهيدي)

ويلجأ الباحث إلى الفصل (أو الباب) التمهيدي، عندما يجد بين يديه عناصر تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة، وفي نفس الوقت ليست جزءا من جوهر البحث، والأمثلة الشائعة بالنسبة لمحتويات الفصل التمهيدي:

1 – عرض القاعدة العامة للفرع القانوني الذي يكون البحث دراسة تفصيلية لإحدى جزئياتها.

2 – عرض الوقائع غير القانونية (أي المادية المتصلة بالمسألة) أو الأسباب الموضوعية التي كانت وراء التنظيم للمسألة المدروسة.

3 – عرض الأساس الإيديولوجي الذي يعد موضوع البحث انعكاسه القانوني.

وإضافة إلى المقدمة هناك صفحات تمهيدية أخرى كصفحة العنوان والإهداء والشكر والفهرس إذا وضع في البداية[1]، وجميع ذلك يرتبط بالشكل النهائي للبحث وسنتعرض له في موضوع تال.

(1) هذا حسب نظام الأنجلو أمريكي .

III- المقدمات الجزئية لتقسيمات البحث: الأصل ألا توضع مقدمات متميزة (أي تحمل عنوانا فرعيا) ولا خواتم لكل جزء من أجزاء البحث (باب أو فصل) ما دام البحث يتطلب مقدمة واحدة وخاتمة واحدة، ويسمح استثناء بوضع مقدمة متميزة، إذا استدعى الأمر ذلك، كأن تكون المشكلة المطروحة في أحد الفصول تقتضي عرض معلومات أو وقائع لا تفهم معالجة المشكلة إلا بها، أو أن الحلول التي طرحت في الفصل (أو الباب) مركبة ومتداخلة أو غير واضحة مما يستدعي إبرازها بكتابة خاتمة للفصل (أو الباب) قد تسمى "الاستنتاج".

وبالرغم من ذلك فإن نوعا من "المقدمة" أو " الخاتمة "لا بد أن يظهر إلزاميا، في بداية ونهاية كل قسم (بل وكل فكرة رئيسية جديدة) ويكفي فيها سطور تتضمن تقديما عاما لتلك الفكرة الرئيسية ويستحسن أن يورده الباحث في بداية كل باب وكل فصل دون أن يضع له عنوانا كاشفا بل يقدم للموضوع بكلمات قليلة يتبعها بتسجيل النقاط الرئيسية التي ينقسم إليها الفصل (أو الباب).

ثانيا : تقسيمات البحث

في هذه المرحلة يستقر الباحث على الشكل النهائي لخطة البحث، فهو وإن وضعها منذ البداية إلا أن معالجته للموضوع فعلا كثيرا ما تكشف قصور تلك الخطة، كأن كان قد خصص جزءا كبيرا لدراسة مسألة لا تحتاج إلى إطالة أو خصص على العكس من ذلك حيزا ضيقا لموضوع يحتاج إلى شرح طويل، أو كان قد نسي بحث جانب من جوانب الموضوع. ولا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات

البحث بل يتحكم فيها طبيعته وحجمه ومحتواه إلا أنه يشترط فيه ما يلي:

I – أن تكون التقسيمات موحدة: ويعني هذا أن الباحث إذا اختار تقسيم بحثه إلى أبواب فعليه أن يلتزم بذلك في كل مراحل البحث فلا يصح أن يورد الفصل الأول ثم يقسم البحث إلى أبواب أو العكس خالطا بين المصطلحات، كما يلتزم الباحث بأن يتبع القاعدة العامة في أن الأبواب تقسم إلى فصول وليس العكس وتقسم الفصول إلى مباحث و المباحث إلى مطالب، مع إمكانية الوقوف في التقسيم عند المباحث أو عند الفصول إذا تطلبت طبيعة البحث قسمين ولا يقبل منه أن يجعل القسم الأول أبوابا والثاني فصولا وهكذا.

II – تناسب التقسيمات المتماثلة: وهذا يعني أمرين:

أ – تناسب التقسيمات المتماثلة من حيث عدد الصفحات، والقاعدة في ذلك ألاّ يتجاوز أي قسم (الباب أو الفصل أو مبحث أو مطلب) ضعف قسم أخر مماثل.

ب – تناسب التقسيمات من حيث أجزاؤها فلا يستحسن أن يحتوي الفصل الأول على ستة مباحث ويقتصر الفصل الثاني على مبحثين، وهكذا الأمر بالنسبة لما يحتوي عليه القسم من أبواب والباب من فصول والمبحث من مطالب، والقاعدة هنا أيضا ألا يتجاوز عدد التقسيمات الجزئية في قسم معين ضعف عددها في قسم مماثل آخر.

III – **أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية**: وقد تم شرح ذلك ضمن شروط إعداد خطة البحث.

IV – مناسبة التقسيمات لطول البحث: لن يكون بحثا جيدا، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسية جديدة غير ملموسة، دون انعكاس ذلك على تقسيماته، وليس جيدا من جهة ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية ليوضع كل عنصر في مبحث أو مطلب. ذلك أن تقسيمات البحث الرئيسية والجزئية هي في الحقيقة أفكاره الأساسية الرئيسية والجزئية كاملة. واستعمال أحد مصطلحات التقسيم: القسم – الباب – الفصل – المبحث – المطلب – يجب أن يتناسب مع طول البحث.

وأكبر أجزاء البحث إما أن تكون الأقسام أو الأبواب أو الفصول، فلا يصحّ أن يقسم البحث إلى مباحث أو مطالب مباشرة، وأصغر أقسام البحث فقد تكون الفصول أو المباحث أو المطالب، فلا يصح أن تكون تقسيماته النهائية أقساما أو أبوابا. وتكون رسالة الماجستير في العادة مكونة من فصول، إلا إذا طالت أو تعددت جزئياتها فتجعل أقسامها (قسمين) أو أبوابا، وتتكون أطروحة الدكتوراه من أبواب أو أقسام أما دون ذلك من بحوث فالعادة أن تتكون من فصول.

ثالثا: العناويـــن

تكتسي العناوين أهمية كبيرة، وخاصة العنوان الرئيسي باعتباره يجسد موضوع البحث.

والعنوان كما سبق القول ألا يكون جملة كاملة، ومع ذلك فقد يكون مركبا (باستعمال واو العطف عادة) والتركيب إما أن

يكون دالا على المقارنة، أو على العلاقة ومن أمثلة العناوين المركبة الدالة على علاقة: * الدول العربية و المؤتمر الدولي لقانون البحار — الطاقة النووية وقانون البحار ... إلخ.

وقد يدل على المقارنة مثل * الخطأ المدني و الجنائي — أو — المنشأة الإنتاجية ومنشأة الخدمات ... إلخ *

إلا أن العنوان العام قد يصاغ بشكل مزدوج التركيب بحيث يتكون من عبارة رئيسية و أخرى تابعة مثل:* حق المضرور في رفع دعوى مباشرة على المؤمن في حالة التأمين الإجباري للمركبات الآلية. دراسة نقدية ومقارنة في الأنظمة القانونية في أنكلترا وفرنسا والجزائر و سويسرا *.

* حماية القاصرين، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وفي التشريعات المعاصرة للبلدان الإسلامية*.

أما العناوين الفرعية فيشترط فيها: أن يكون كل عنوان مستقلا بذاته ودالا لوحده على المقصود منه، بحيث لا يحتاج القارئ إلى الإطلاع على خطة البحث لفهم المقصود به.

أن يوجد اتساق بين الفروع المتناظرة أي الباب مع الباب أو الفصل مع الفصول الأخرى وهذا التناسق هو بلا شك مرتبط بوجود التناسق الموضوعي في محتويات التقسيمات المتناظرة ...

ومن نافلة القول الإشارة إلى وجوب احترام قواعد اللغة في العنوان، ذلك أنه إذا كان الخطأ اللغوي يشين البحث مهما كان موقعه فهو في العنوان الرئيسي أشنع .

رابعا : أساسيات الأسلوب القانوني

يجب أن يكون هاجس الباحث دوما الوضوح، وهو الهدف الذي يمكن أن يضحي في سبيله بكل الاعتبارات الأخرى إلا صحة التعبير اللغوي واحترام قواعد اللغة النحوية والصرفية.

ومما يجب أن يضحي به الباحث في سبيل الوضوح أمران:

إظهار عمق أفكاره باختصار مخلا بحيث لا يفهم المقصود من تعبيرها إلا القلة الملمة بدقائق الموضوع، والثاني التصنع في اختيار اللفظ أو من الزخرف اللفظي. وصحة الكتابة من الناحية اللغوية والنحوية ليست محل بحث هنا، فالكتابة بأسلوب عربي صحيح ركن لا يقبل الجدل، ولا يقوم الإدعاء بعدم التخصص في اللغة العربية وقواعدها مبررا للتسامح في الأخطاء اللغوية، إلا إذا قبل الإدعاء بالجهل بالكتابة نفسها مبررا لأن يستعين الباحث بمن يعرف الكتابة أو مبررًا لأن يقدم بحثه شفويًا.

ومع ذلك فمن المتوقع أن لا يكون الباحث ملمًا بجميع قواعد اللغة والنحو والصرف. فقد يغيب عنه معنى كلمة أو صحة استعمالها أو كيفية كتابتها أو صحة اشتقاق أو ما إلى ذلك، ولكنه للتغلب على مثل هذه المشاكل يلزم الاستعانة بقواميس اللغة، كما يمكنه أن يسأل في ذلك من هو أدرى منه. وقد يعطي بعض الباحثين بحوثهم النهائية لمن يصحّح أخطاؤها اللّغوية، النحوية والأسلوبية، و هذا عمل لا يستحق التشجيع إلا أنه خير من تقديم بحث مليء بالأخطاء اللّغوية والنحوية والأسلوبية.

(*) هذه عناوين لبعض الرسائل والبحوث مع التصرف

هذا من ناحية الأسلوب بصفة عامة، أما الأسلوب القانوني فيتطلب إضافة إلى ذلك أمور أخرى قد تغتفر في سواه.

أما الكتابة القانونية يجب أن تكون واضحة، وجيزة، وافية وهذه الواوات الثلاث هي شروط الأسلوب القانوني.

وقد يجد البعض تعارضًا بين الإيجاز والوضوح، فيجب التوفيق بينهما بقدر الإمكان أما إذا اضطر الباحث إلى الاختيار بينهما فعليه الانحياز إلى الوضوح، ولكي يتطبع أسلوب الباحث بما يمتاز به الأسلوب القانوني فليس هناك إلا طريقة واحدة هي كثرة القراءة والإطلاع وممارسة الكتابة القانونية.

ومع ذلك توجد مؤشرات يمكن التنبيه إليها مثل تحري الدقة في استخدام المصطلحات القانونية.

خامسًا: تقنيات الاقتباس

I – أنواع الاقتباس

الاقتباس ضربان: حرفي و فيه يقتبس الباحث كلامًا بلفظه كما هو مدون في الأصل أو يقتبس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا.

والاقتباس بنوعيه يجب أن يكون مباشرًا أي نقلاً عن الكتاب الأصلي إلا عند الضرورة فينقل الكلام و الرأي عن كتاب وسيط وفي هذه الحالة لابد من الإشارة إلى هذا الأخير أيضًا.

في الاقتباس الحرفي يلزم الباحث الاحتفاظ بكل محتويات النص:

* أي ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الأصل.

* إذا ورد خطأ نقله الباحث كما هو في الأصل مع عبارة (كذا) بين قوسين مركنين بعد الخطأ و يجوز تصحيحه إذا لم يكن بينا في الهامش.
* إذا كان الاقتباس غامض المعنى بسبب انقطاعه عن السياق العام للنص الأصلي فللباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض وبشرط أن يضعها بين قوسين مركنين.

* إذا أضرب الباحث عن نقل بعض الكلام في وسط الاقتباس فعليه بوضع ثلاثة نقط متتالية.

* في جميع الأحوال لابد من وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص وهذا الأمر بالغ الأهمية.

* حالما ينتهي الاقتباس لا بد من إيراد الهامش الذي يبين أسفل الصفحة إسم المؤلف و الكتاب ومعلومات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات.

* العبارات التي وردت في النص الأصلي بين علامتي التنصيص توضع بين علامتي تنصيص مزدوج (...) وليس بين شولتين "..."

* إذا وردت عبارة تحتها خط أو مطبوعة تحتها خط بحروف أكبر من حروف النص المقتبس منه، فعلى الباحث إيرادها كما هي، مع الإشارة في الهامش إلا أن ذلك من عمل المؤلف الأصلي أما إذا أراد الباحث لفت الانتباه لأمر في النص المقتبس فيمكن وضع خط مع التنبيه في الهامش إلى أنه من إضافات الباحث.

II – تكييف الاقتباس مع سياق البحث:

يستحسن أن يطوع الاقتباس لسياق نص الباحث، و يمكن بلوغ أقصى درجات الاتساق عندما تصبح علامات التنصيص هي وحدها التي تنبه القارئ إلى أن النص الذي تحويه ليس من تأليف صاحب البحث.

ولتحقيق ذلك يجوز:

* حذف جزء من النص المقتبس مع إيراد النقاط الدالة على ذلك...

* إدخال عبارات داخل النص المقتبس، و تجوز هذه الإضافة أيضًا إذا كانت لشرحه أو لتكملة النقص فيه مع دلالة علامات التنصيص في كل حالة على أن ذلك ليس جزءًا من النص المقتبس.

III – الاقتباس من اللغة الأجنبية

يستحسن ألا يقطع الباحث استرسال القارئ بإيراد اقتباس بلغة أجنبية ويمكن بدلاً من ذلك إيراد الأصل الأجنبي في الهامش وليس العكس وقد يكون إيراد النص الأصلي في الهامش أو المتن إلزاميًا في بعض الحالات منها:

أهميته في الموضوع، أو أهمية الألفاظ والمصطلحات، إنبناء المناقشة في البحث على تخريجات لا تفهم إلا إذا علم النص الأصلي الأجنبي بلفظه.

ولابـد للباحث أن يشير إلى المترجم إذا كان غيره، فإذا لم يفعل اعتبر مترجمًا و حمل مسؤولية الترجمة.

وعلى ذلك فلا يجوز للباحث أن يترجم نصًا له ترجمة رسمية كأن كانت اتفاقية دولية انضمت إليها الجزائر (أو دولة عربية أخرى) ونشرت في أداة كالجريدة الرسمية.

سادسا: نظام الهوامش وأشكالها.

I – تعريفها:

هي ما يورده الباحث خارج النص الأصلي أما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن، أو للإحالة إلى جزء أخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق.

وعلى ذلك فالهوامش ثلاثة أنواع: هوامش المراجع، هوامش شارحة أو معلقة وهوامش محيلة على البحث نفسه.

II – موضوع الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل:

أ – يجب أن يكون كل هامش مرتبطا بدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن. بحيث يوضع الرقم الذي بين هلالين بعد الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش وبحيث يظهر نفس الرقم في بداية الهامش، وتوضع النقطة أو الفاصلة إن كان لها محل قبل رقم الهامش.

ب – الطريقة الأيسر والأكثر فائدة هي أن توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها، وفي هذه الحالة ترقم تباعا بدءا من رقم، ويجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة، ويجب الحرص على ألا يتجاوز أحد الهوامش حدود الصفحة التي بدأ فيها فإذا صادف أن كان الهامش طويلا ولم يمكن نقله مع الجزء المرتبط به في المتن إلى صفحة جديدة، فيجوز إستكماله في بداية هامش الصفحة الموالية ويجب وضع

علامة (=) للربط بين جزئي الهامش الواحد الواردين في صفحتين متتاليتين .

ج - أما الطريقة الأخرى فتقتضي تجميع كل هوامش الفصل الواحد في نهايته وفي هذه الحالة ترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا، تمتاز هذه الطريقة بسهولتها عند الطباعة، إلا أن عيبها أن القارئ يضطر في كل مرة إلى تصفح البحث حتى يعثر على الهامش الذي يريده ثم يعود إلى تصفح البحث مرة أخرى للعودة إلى حيث وقف في قراءته من المتن.

III: هوامش المراجع:

أ - الغرض من تدوين المراجع في الهامش تحقيق هدفين:

1 - ذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) التي يوردها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، إما طلبا للمزيد من المعلومات، أو للتأكد من صحتها أو من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

2 - تحرير الباحث من مسئولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي، وفي نفس الوقت نسبة الفضل إليه بعدم إدعاء جهود الآخرين (الأمانة العلمية) .

ب - البيانات التي يجب أن تحويها هوامش المراجع:

وعلى ذلك فالشرط الأساسي أن تكون الهوامش أهلا لتحقيق هذه الوظيفة، ويكون ذلك باحتوائها كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالمراجع بشكل جلي لا يعسر مهمة القارئ فيجب أن ترد في الهامش

كل المعلومات الخاصة بمرجع ما مثلما تدون عند إعداد قائمة المراجع الأولية، مع ملاحظة عدم تدوين صفحات الكتاب أو المقال، بل يسجل بدلا منها رقم الصفحة أو الصفحات التي تعلق بها الهامش، كما لا يشار بالطبع إلى رقم تصنيف الكتاب بالمكتبة. وبناء على ذلك فإن تدوين مرجع في الهامش يكون محتويا للبيانات التالية: (بالنسبة **للكتب**):

1- إسم المؤلف (اللقب قبل الإسم) .
2 - عنوان الكتاب.
3 ـ الطبعة وعدد الأجزاء (إن وجد) .
4 ـ إسم الناشر.
5 ـ مكان النشر.
6 ـ تاريخ النشر.
7 ـ رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش.

ملاحظة: هناك من يضع مكان النشر بعد العنوان ثم بقية البيانات.

- **(بالنسبة للمقالات)**.

1 ـ إسم مؤلف المقال .
2 ـ عنوان المقال بين علامتي تنصيص (.....).
3 ـ إسم الدورية .
4 ـ رقم المجلد و العدد والسنة .(حسب فترات الدورية)
5 ـ رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش.

ج - حالة تعدد المؤلفين:

إذا تعدد المؤلفين، إما أن يكونوا قد اشتركوا جميعا في وضع كل الكتاب أو وضع كل واحد جزءا منه.

* ففي الحالة الأولى: تذكر أسماؤهم جميعا (بترتيب وضع أسمائهم على غلاف الكتاب على أن يكون لقب الأول واردا قبل اسمه، تليه أسماء غيره) ، وهذا إذا كانوا ثلاثة فأقل فإن زادوا عن ذلك اكتفى بأولهم متبوعا بعبارة (وآخرون).

أمثلـــة:

(1) مرقص، سليمان. وعلى حسين يونس. الإفلاس، دار الفكر العربي القاهرة: (د- ت) ص104.

(2) الجوهري، محمد وآخرون. دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة: 1974، ص 41 .

* أما في الحالة الثانية: فيدون إسم المؤلف القسم الذى تم الرجوع إليه ثم عنوان ذلك القسم بين علامتي التنصيص، ثم عنوان الكتاب المشترك متبوعا بإسم كل المؤلفين السابقين حسب الترتيب العادي، إذا كانوا ثلاثة فأقل، أو متبوعا بإسم أوّلهم مع عبارة وأخرون إذا زادوا عن ثلاثة.

مثال:(1) إسماعيل، محمد محروس .(تطور النظم النقدية) في: التطور الاقتصادي تأليف محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل. دار النهضة العربية، القاهرة: 1974،ص 35.

د- تدوين المرجع غير المباشر:

الأفضل أن يرجع الباحث إلى المصدر المباشر للمعلومات، إلا إذا استحال الرجوع إلى هذا المصدر لعدم وجوده أو للجهل باللغة التي كتب بها مع عدم الاستعانة بمترجم، وفي هذه الحالة فقط يمكن الاعتماد على مرجع وسيط نقل عن المرجع الأصلي وإضافة إلى

وجوب الحرص حتى لا ينقل الباحث سوء فهم هذا الوسيط لما أورده عن الأصل أو خطأه في النقل أو عدم دقته، إضافة إلى ذلك لا بد من الإشارة الكاملة إلى المرجع الوسيط بطريقة كاملة.

مثال:

جيلبير، جيديل. البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة. **مشار إليه في:** شهاب، مفيد. قانون البحار الجديد والمصالح العربية. **معهد البحوث** والدراسات العربية ، القاهرة:1977، ص 30.

هـ - تدوين المرجع المتكرر:

إذا تكررت الإشارة إلى نفس المرجع مرات متكررة فيتبع الأتي:

1- تدوين المعلومات في الهامش كاملة إذا لم يتكرر إلا مرة واحدة أو مرات قليلة في أماكن متباعدة، وذلك تسهيلا لمهمة القارئ.

2- إذا تكرر ذكر المراجع مرات عديدة غير متتالية (أي يفصل بينها هامش أو هوامش لمراجع أخرى) فيذكر إسم المؤلف متبوعا بعبارة (المرجع السابق ص؟) (وبغير العربية op.cit) .

3 - إلا إذا رجع الباحث إلى عدة مؤلفات لنفس المؤلف ففي هذه الحالة يذكر إسم المؤلف ثم عنوان الكتاب فقط (ويمكن اختصار العنوان) ثم رقم الصفحة .

4 - إذا وردت الإشارة إلى نفس المرجع في هامشين متتاليين دون فاصل بينهما فيدون في الأول كما سبق (إما كاملا، أو إسم المؤلف مع عبارة المرجع السابق ورقم الصفحة إذا كان متكررا) أما في الهامش الثاني فتدون فقط عبارة المرجع السابق ثم رقم الصفحة).

مثال :

الهامشين رقمي 3،4 من كتاب القانون الدولي للحدود، تأليف عمر سعد الله (ويظهر هذا المرجع لأول مرة في البحث).

(3) سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود، الجزء الثاني، الأسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص192.

(4) المرجع السابق، ص192. (وبغير العربية op. cit. p 192) أما إذا كان الهامش التالي في الهامشين متتاليين يحيل إلى نفس الصفحة من نفس المرجع فيكتفي بتدوين (نفس المرجع نفس والمكان)

مثال:

إذا كان الهامش رقم 4 في المثال السابق متعلقا بصفحة 192، أي نفس صفحة الهامش رقم (3) فإنه يسجل كالآتي:

(4) نفس المرجع والمكان، وبغير العربية op. cit. أو id .

و- الاختصارات في تدوين المراجع :

القاعدة أن ورود المعلومات كاملة عن المرجع إجباري مرة واحدة على الأقل في البحث، ولما كانت قائمة المراجع التي يذل بها البحث تتكفل بذلك، فإن البعض لا يرى ضرورة لتدوين معلومات النشر في هوامش المراجع، إلا أن الرأي الذي يتبعه أغلب الباحثين لا يوافقهم في ذلك. إلا أنه يمكن استعمال بعض الاختصارات، التي يجب الحرص في استعمالها، حيث لم يشع في العربية أن يكتفي بأوائل حروف بعض الكلمات للدلالة على بعض المؤسسات أو أسماء بعض الدول. وعلى كل حال فالأولى اختصار بعض الأسماء والكلمات عند تكرار الإشارة إليها، منها:

1 ـ أسماء الكتب إذا كانت طويلة:

مثال :

(1) جرائم الأموال العامة والجرائم الاقتصادية الماسة بالاقتصاد الوطني.
يختصر إلى: جرائم الأموال العامة.....

(2) محاضرات في نحو قانون عقاب موحد للبلاد العربية، دراسة ونقد.
يختصر إلى: نحو قانون عقاب موحد...

(3) الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج في قانون العقوبات الجزائري والتشريع المقارن. يختصر إلى: الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج...

2 – اختصار أسماء الناشرين:

مثال :

(1) دار النهضة العربية للنشر، تصبح: النهضة العربية.

(2) دار الأندلس للطباعة والتوزيع والنشر. تختصر إلى: دار الأندلس.

3– اختصارات أخرى:

يمكن للباحث أن يختصر الكثير من العبارات على أن يشير إلى ذلك في كل ما لم يجر العرف على اختصاره بشكل معين.

مثال:

م.س (المرجع السابق).
ن.م (نفس المرجع).

م.س.ن.ص المرجع السابق ، نفس الصفحة...

وعلى الباحث أن يلتزم طريقة واحدة في الاختصار وعليه أن يشير إليها، كما يمكنه إختصــار العبارات الدالة على نـقصان معلومات النشر(ب– ت) و(ب– ن) إلخ..

أما الاختصارات التي جرى العرف على استعمالها فلا حاجة لبيان مدلولها مثل:

ص = صفحة م = ميلادي هـ = هجري...... إلخ.

ز– الهوامش المحيلة على مراجع غير منشورة:

وأهم أمثلتها بالنسبة للباحث القانوني الملازم والمذكرات المطبوعة على الآلة المكررة (الأستنسل) التي يعدها أساتذة القانون، و لم تنشر في كتاب، فيمكن الرجوع إليها والإشارة إليها بنفس الطريقة السابقة مع إضافة بعد العنوان مباشرة ما يفيد عدم نشرها بين قوسين كعبارة (بحث لم ينشر) أو (مذكرات مطبوعة) إلخ ...

ط – تدوين المراجع الأجنبية في الهامش:

1– يحتاج الباحث إلى مراجع غير عربية، ولما كان الشرط الأساسي في تدوين المراجع في الهامش أن يكون هذا التدوين أهلا لتمكين القارئ من الرجوع إلى المرجع أما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكيد من صحة نقل أو تفسير أو فهم أو تأويل ما أورده المصدر الأصلي، فإن ذكر المرجع الأجنبي في الهامش لا يحقق ذلك إلا إذا ذكر المؤلف وعنوان الكتاب أو الدورية والمقالة باللغة الأصلية.

وكتابة إسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية لا يكون صحيحا في أغلب الأحيان لاختلاف أصوات العربية عن أصوات اللغات الأجنبية، هذا فضلا عن أن الباحث قد لا يصل إلى النطق الصحيح للإسم الأجنبي، وإضافة إلى ذلك فإن كتابة إسم المؤلف الأجنبي بحروف عربية غير مجد لأن الغاية من إيراد الاسم هي تيسير بحث القارئ عن المرجع في الفهارس الأجنبية للمؤلفين وللعناوين.

فمثلا هذه أسماء لثلاثة من فقهاء القانون الدولي لا يمكن الإهتداء بسهولة لموقعهم في فهرس المؤلفين بالمكتبة لعدم معرفة بأي الكافات تبدأ أسماؤهم.

كافاريه CAVARE

كينيديك queneudec

كيس Kiss

ومن أسماء المؤلفين من لا تعرف كيفية كتابة إسمه بسهولة إذا كتب بحروف عربية مثل فقيه القانون الدولي الألماني شوارزنبرغر Schwarzenberger ومنهم من لا تسهل كتابة أسمائهم بطريقة صحيحة توافق نطقها السليم مثل فقهاء القانون الدولي:

ميلياتسا Migliazza

يودولوفسكي Jodolowski

هامر شولد Hammarskjold

ويقع مثل هذا الخلط إذا ترجمت أسماء دور النشر أو ترجمة أسماء المجلات والدوريات الأجنبية أو عناوين الكتب.

2 – وتجب كتابة إسم المؤلف بالحروف الأجنبية وإن كان عربيا إذا كان الكتاب بغير العربية، وفي هذه الحالة يكتب عنوان الكتاب أو المقالة باللغة التي وضع بها، وذلك لأن الكتاب سيكون مرتبا في فهارس المكتبات (فهرس المؤلفين وفهرس العناوين) في قسمها الأجنبي إذ يخشى إذا كتب اسمه بالعربية ألا تعرف طريقة كتابته بالحروف اللاتينية المرتبة بها فهارس المكتبة.

وبالمقابل تكتب أسماء المؤلفين الأجانب وعناوين كتبهم بالعربية إذا كان المرجع معربا، لنفس السبب السابق.

إلا أنه يجوز كتابة اسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية وترجمة عنوان الكتاب أو المقال عند الإشارات المتكررة إليه، أي بعد أن يكون قد ورد للمرة الأولى بصورته الأصلية، ويشترط هنا ألا يألو الباحث جهده في تحري الدقة في النطق الصحيح لاسم المؤلف.

3– إذا كان الباحث قد نقل عن مؤلفات أجنبية كتبت بلغات لا تكتب بالأبجدية اللاتينية، (كاليونانية والروسية و اليابانية) و لم تكن لها ترجمات بلغات شائعة وكان الباحث يجيد لغاتها الأصلية، فيمكن ترجمة العنوان إلى العربية وكتابة المؤلف بالحروف العربية على أن يشار إلى اللغة الأصلية للمرجع مثل:

(1) تيتيدكس.ج. القانون الدولي العام (باليونانية) أثينا. 1963 ص01.

(2) كويفينكوف.ف.ي. "تاريخ وتنظيم محكمة العدل الدولية" (بالروسية) في الحولية السوفييتية للقانون الدولي، موسكو 1963 ص 380 – 397.

4 – وبالمقابل فإن الاعتماد على مرجع غير عربي مكتوب بلغة تكتب بالأبجدية العربية (كالفارسية والأردية والكردية) يستدعي إثباته في الهامش بلغته الأصلية مع ترجمة عربية بين قوسين.

مثال:

توفيق طارق. إيكي قانون جزاء (قانون العقوبات المعدل) إستانبول: إقبال كتبخانة سي، 1327 – 1329، ص 170.

ي – تدوين المراجع التشريعية:

I – النصوص التشريعية الوطنية: عند الإشارة في المتن إلى نص تشريعي أو إيراد بعض مواده، يجب أن يشار في الهامش إلى:

1 – نوع العمل التشريعي (قانون، أمر، مرسوم، إعلان دستوري، مرسوم تنفيذي ..)

2 – رقم التشريع (إن وجد) .

3 – موضوعه(إذا تم إيراده رسميا كعنوان للتشريع) مثل (قانون المستثمرات الفلاحية).

4 – تاريخ صدوره.

5 – عدد الجريدة الرسمية وتاريخها وسنتها الميلادية (وليس سنتها حسب ترتيب سنوات الجريدة الرسمية).

6 – رقم صفحة الجريدة الرسمية التي بدأ فيها نشر التشريع.

هذه هي القاعدة العامة إلا أن بعض **الإستثناءات** ترد عليها:

1 – إذا وردت أية معلومات في المتن فلا تكرر في الهامش ، فإذا ذكر في المتن نوع العمل التشريعي وتاريخ صدوره ورقمه مثلا فلا يكرر ذلك في الهامش بل يشار إلى بقية المعلومات أي عدد الجريدة الرسمية وسنتها ورقم الصفحة.

2 – يؤخذ العمل التشريعي الواحد كوحدة واحدة مرتبة حسب مواده، والإشارة إلى مكانه في عدد الجريدة هي دائما إشارة إلى الصفحة التي إبتدأ فيها.

أمثلة:

- قانون البيئة رقم 83 – 03 المؤرخ في 1983/02/05 الجريدة الرسمية:(ج.ر) رقم 6.

- القانون رقم 20/01 المؤرخ في 12/12/ 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

- القرار المتعلق بقانون الإنتخابات المؤرخ في 1989/08/20، الوارد في الجريدة الرسمية 36 بتاريخ 1989/08/30 ص 1049.

- مرسوم تنفيذي رقم 94 – 279 المؤرخ في 1994/09/17 المتضمن تنظيم مكافحة تلوث البحر واحداث مخططات إستعجالية، ج .ر59:J.O

- مرسوم رقم 96–53 المؤرخ في 1996/01/22 والخاص بمصادقة الجزائر على إتفاقية قانون البحار لعام 1982،ج.ر.6.

- المرسوم رقم 83–580 الصادر في 1983/10/22 المتضمن إلزام ربان السفن التي تحمل على متنها البضائع الخطرة السامة أو الملوثة ..

بالإشارة إلى ذلك حالة وقوع حادث في البحر، (الجريدة الرسمية 44 لسنة 1984).

- المرسوم التشريعي رقم 94-13 المؤرخ في 1994/05/28 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصيد البحري المعدل والمتمم بالقانون رقم 01 -11 المؤرخ في 03 / 07 / 2001.

II – النصوص التشريعية غير الوطنية: هناك حالتان:

الأولى: إذا وجد الباحث المصدر الأصلي للتشريع الأجنبي (الجريدة الرسمية) فيشير إليها كما يشير إلى التشريع الوطني مع نسبة الجريدة إلى الدولة التي تصدرها.

أمثلة:

(1) قانون رقم 135 لسنة 1959 (1959/6/30)، الجريدة الرسمية المصرية عدد 125 مكرر، ص 803.

(2) قانون 1963/6/19، الوقائع العراقية، عدد 818 السنة الخامسة.

(3) قانون رقم 52 لسنة 1975 بإصدار نظام الحكم المحلي، الجريدة الرسمية المصرية عدد 30 (1975/7/24)

(4) مجلة الإجراءات المدنية والتجارية، الرائد الرسمي التونسي العدد 56 في 3 و6 و13 نوفمبر 1959.(ويلاحظ في جميع الأحوال ضرورة التمسك بنفس مصطلحات القانون الأصلي (قانون، مرسوم، أمر إلخ ...)

وأيضا المطبوعة الرسمية التي لها نفس حجية الجريدة الرسمية دورية أو غير دورية مثل النشرة الرسمية المصرية.

الثاني: أما إذا لم يطلع الباحث على المصدر الأصلي للتشريع غير وطني، فعليْه أن يذكر مصدره المباشر الذي رأى فيه نص التشريع وقد يكون هذا المصدر المباشر موسوعة تشريعية أو مجموعة رسمية أو غير رسمية أو كتابا فقهيا أو مقالا في دورية قانونية أو غير ذلك.

مثال:"... ولمعرفة موقف بعض التشريعات العربية من تحصين بعض الأعمال ضد إمكانية الطعن فيها أمام القضاء يمكن الإطلاع على ما جاء في قانون أصول المحاكمات اللبناني(1) (أي قانون المرافعات) وفي قانون أصول المحاكمات الجنائية السوري (2) (قانون الإجراءات الجنائية) وقانون يوليو الاشتراكية في مصر (3) وقانون الجنسية المغربي(4).

(1) المرسوم الاشتراعي رقم 72(1933/2/1) مجموعة التشريع اللبناني، الجزء الخامس.

(2) مرسوم تشريعي رقم 113 (1950/3/13) موسوعة التشريعات العربية الجزء الرابع.

(3) قانون رقم 117 لسنة 1961، النشرة التشريعية 1961 ص 2151.

(4) قانون رقم 25 لسنة 1958 صادر في (1958/9/9) مذكور في: عبد الرحمن فرج، مجموعة قوانين الجنسية في البلاد العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970، ص 297.

ك – تدوين مراجع أحكام القضاء:

الاستشهاد بأي حكم قضائي سواء بطريق الاقتباس اللفظي المباشر أو بمجرد الاستدلال به يستدعي أن يثبت الباحث ما يلي:

1 – نوع المحكمة ، عليا ، استئناف، نقض ... إلخ

2 – تحديد المحكمة مكانيا إذا لم تكن الوحيدة في نوعها، فإن كانت وحيدة كالمحكمة العليا في الجزائر ومحكمة النقض في مصر ومحكمة التعقيب التونسية ومحكمة التمييز العراقية ومحكمة الاستئناف العالي الكويتية فتنسب إلى الدولة، إلا أن ذكر المحكمة العليا خاليا من إسم الدولة يعني المحكمة العليا الجزائرية.

3 – نوع الاختصاص الذي صدر الحكم المشار إليه في إطاره بالنسبة للمحكمة العليا يذكر: نقض مدني، نقض جنائي، طعن دستوري... إلخ، وبالنسبة لمحاكم الاستئناف الغرفة المدنية، الجنائية، التجارية، الإدارية، الأحوال الشخصية... إلخ وبالنسبة للمحكمة الابتدائية، فرع الجنح والمخالفات المستأنفة ... إلخ

4 – تاريخ الجلسة التي نطق فيها الحكم.

5 – اسم النشرة أو الدورية التي نشرت الحكم. وعددها وسنتها (وتاريخها) ورقم الصفحة التي ورد فيها الحكم.

فإن لم يكن منشورا اكتفى بالنقاط السالفة مع الإشارة إلى أنه غير منشور.

مثال: محكمة التعقيب التونسية قرار عدد 3500، 5/ 1965/4 نشرية محكمة التعقيب 1965 ص 11.

ل – تدوين مراجع الوثائق: إذا إعتمد الباحث على وثيقة صادرة من جهاز رسمي أو غير رسمي أو هيئة علمية أو منظمة دائمة أو غير دائمة كالمؤتمر العلمي أو الندوة، فعليه أن يسجل مايلي:

1 – إسم الجهاز أو الهيئة أو المنظمة، حسب ما هو مثبت في غلاف أو عنوان الوثيقة (أو اسم المؤلف إن وجد)، وإذا كان الجهاز صاحب الوثيقة، عبارة عن هيئة تابعة لهيئة أعم، يسجل اسم الهيئة الكلية ثم الهيئة الجزئية.

2 – إسم الوثيقة أو عنوانها (ويكتفي بالاسم أو العنوان إذا لم يكن الاستدلال على الجهاز الذي أصدرها).

3 – معلومات النشر، مكان النشر والناشر وتاريخ النشر، أو السلسلة أو المطبوعة التي نشرته ورقم الصفحة التي نشر فيها.

أمثلة:

(1) الأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية (الشركات عبر الوطنية) (الدراسة الثانية) نيويورك 1983م، وثيقة رقم ST/ CTC/ 46 ص 180.

وإضافة إلى ما سبق فإن الإشارة إلى الوثائق في الهامش يتطلب مايلي:

1 – إذا كانت الوثيقة تحمل رقما فيجب تدوينه (كل وثائق الأمم المتحدة والجامعة العربية تحمل أرقاما إشارية).

2 – إذا كانت الوثيقة صادرة عن ندوة أو مؤتمر فيذكر مكان الإنعقاد وتاريخه.

أمثلة:

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، " قرار الجمعية العامة رقم 71/35 حول مشكلة مخلفات الحروب"، وثيقة رسمية رقم A /RES/35/71

(2) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، المكتب العربي الدولي لمكافحة الجريمة، "تطور القضاء الجزائي، تجاه مشكلة الإجرام" بغداد 1973، ص 18 .

IV – هوامش الإحالة إلى نفس البحث:

والنوع الثاني من الهوامش يلجأ إليه الباحث عندما يستحسن أن يدعو القارئ إلى طلب مزيد من الإيضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء آخر من البحث نفسه وهو إما أن يعود بالباحث إلى موضوع سابق من البحث أو يحيله إلى موضوع لاحق وهذا بحسب موضوع الجزء المحال عليه وهذه بعض الأمثلة للتوضيح فقط:

(1) أنظر فيما سبق ص 66، أو أنظر أعلاه ص 66.

(2) أنظر فيما تأتي ص120 و أنظر أدانه ص120.

وكذلك يستطيع الباحث أن يحيل إلى ملحق من ملاحق البحث إن كانت للبحث ملاحق، فيكتب :

(1) أنظر أدناه الملحق رقم (3).

أو (1) أنظر الملحق رقم (3) ص 304.

هناك مشكلة تسببها هذه الهوامش تتمثل في آن الإحالة إلى أرقام صفحات البحث لا تبقى صحيحة لأن الأرقام عرضة للتغيير بعد تبييض النسخة النهائية ثم بعد الطبع، كما أنه من المستحيل تحديد الإحالة إلى موضوع لاحق لم يكتب بعد، وعلى العموم فيجب عدم ترك رقم الصفحة خاليا بالنسبة للإحالة لما سبق، بل يجب العمل منذ

البداية على كتابة رقم الصفحة كما هي في المسوّدة، ثم تعديلها في كل مرة إلى أن تطبع.

IV – **هوامش الشرح أو التعليق:**

إن محتوى هذا النوع من الهوامش متنوع جدا، بشكل يصعب على الحصر، فقد يكون شارحا لما ورد في المتن أو معلقا عليه أو مترجما له، وقد يحتوي إضافة إلى ذلك على ذكر المراجع، وفي هذه الحالة نكون أمام مرجع مختلط (مراجع وشروح).

وغاية هذا النوع من الهوامش أوسع من الأنواع الأخرى، وهي إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية، ولكن ليس من المناسب تضمينها في المتن لأنها تتجاوز ما يمكن أن يندرج تحت العنوان الفرعي الوارد في المتن، أو تقطع سياق الكلام، أو تعد إستطرادا – بالرغم من أهميته – يشعر الباحث أنه يقطع على القارئ استرساله.

ومع ذلك فيجب عدم المبالغة في اللجوء إلى هذا النوع من الهوامش، كما يجب عدم إطالتها عند اللجوء إليها. فالإفراط فيها إما دليل على غموض كتابة الباحث، بحيث يحتاج في كل مرة إلى شرح ما يكتبه، أو أنه دليل على خلل في خطة البحث ما دام الباحث يرى أن كثيرا من المعلومات ضرورية ولكنه لا يجد لها مكانا في متن بحثه.

ولكن في حالة الاستشهاد باقتباس في غير اللغة العربية غير مستحب في المتن لأنه يقطع إسترسال القارئ، فيمكن في كل مرة أن يورد الباحث في الهامش الأصل الأجنبي لما اقتبسه معربا في المتن.

سابعا: الخاتمة

الخاتمة عرض لخلاصة البحث وليست تلخيصا له. فهي عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث ولثمرة جهده، ولا يمكن أن تكون تكررا ملخصا لمحتويات البحث، إلا أن تكامل العرض الإستنتاجي في الخاتمة كثيرا ما يلجئ الباحث إلى ما يشبه التلخيص لبحثه.

والخاتمة آخر ما يكتب من أجزاء البحث الرئيسية.

ويجب أن تكون قصيرة فلا تتجاوز بضع صفحات، وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة إلى بضع عشرة صفحة فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة، وتعد خاتمة من خمس صفحات طويلة نسبيا ولا عبرة في ذلك بطول البحث.

ويجدر بالباحث أن يوجه عنايته للمقدمة والخاتمة ، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث أو كتاب بقراءة مقدمته وخاتمته، والارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها.

ويجب ألا تحتوي الخاتمة على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية بل مجرد فقرات متتالية. ومن ذلك فيمكن أن تحتوي على:

(1) ذكر موقف الباحث (أو تكرار ذكر موقفه) من التعارضات التي يثيرها الموضوع مرجحا بعضا على بعض أو رافضا لها مع تقديم البديل الذي توصل إليه، مع تلخيص الحجج التي أوردها مفصلة في صلب بحثه.

(2) تقييم المؤسسات القانونية (المؤسسات بمعنى الأفكار والنظريات وبمعنى الهياكل) المعروضة في البحث والتعرض لأوجه فعاليتها أو نجاحها أو فشلها أو كفايتها أو قصورها.

(3) إقتراح الحلول والتعديلات التي يرى إدخالها على المؤسسات القانونية القائمة (كتعديل قانون أو إلغائه أو تدخل المشرع لتنظيم نشاط معين، أو دعوة القضاء لقول كلمته في أمر مختلف فيه... إلخ).

ومع ذلك فإن خواتم البحوث تختلف بإختلاف الموضوعات والأشخاص بشكل يحول دون تأطيرها في قوالب جامدة.

المبحث الثالث

الشروط الفنية للكتابة

إن البدء في الكتابة يتطلب من الباحث أن يكون قد استكمل كل الخطوات السابقة من اختيار الموضوع إلى إعداد خطة نهائية إلى إعداد طرق وأدوات جمع المعلومات[1] ، إلا أن هذا وحده لا يكفي فقد يتساءل الباحث كيف يكتب؟ وبم يبدأ؟ ومن ناحية ثانية فإن الخطوات التحضيرية السابقة لا تكون نهائية في أغلب الأحيان فكتابة الفصل الأول مثلا لا تعني أن مواد الفصول الباقية جاهزة في البطاقات، كما أن الخطة عرضة للتعديل، أي أن تداخل خطوات البحث عند التطبيق العملي سيجعل من هذا الذي نقوله مجرد مؤشرات للاستئناس بها، وعلى هذا الأساس نقدم الإرشادات التالية:

أولا ـ خطوات البحث:

يستحسن أن يتبع الباحث خطوات البحث، أي أن يكتب القسم الأول قبل الثاني والفصل الثاني قبل الثالث، وكذلك بالنسبة للمباحث والمطالب، مع تأجيل المقدمة.

صحيح أن الخطة هي ترتيب لمحتويات البحث بعد كتابته وليست بالضرورة ترتيبا لكتابة أجزاء البحث، إلا أن إتباع الخطة في الكتابة هو أسلم السبل، إلا أنه من الناحية العملية كثيرا ما يضطر الباحث إلى عدم احترام الخطة، إما لأسباب تتعلق بالمراجع أو لغيرها،

(1) فبالإضافة إلى الطرق والأدوات التقليدية، ظهرت وسائل متطورة ودقيقة جدا كالكمبيوتر بأنواعها، والمعدات المعلوماتية بأحجامها المختلفة الصغيرة التي تسع لمؤلفات وبحوث.

ويشجع على ذلك وجود بعض الفصول أو المباحث التي لا ارتباط لها بغيرها وبالتالي يمكن كتابتها قبل أو بعد موعدها في الخطة.

ثانيا ـ مسودة البحث:

يجب أن يكتب الباحث المسوّدة الأولى لبحثه على أساس أنها النص النهائي الذي سيقدم للطبع وهذا يعني:

أ – الكتابة بخط واضح يقرأه الغير، في أسطر غير مزدحمة حتى يمكن زيادة كلمات أو إضافات دون طمس النص ودون الاضطرار إلى تغيير كل الصفحة.

ب– الكتابة على وجه واحد من الورقة.

ج – الكتابة في صفحة جديدة عند كل تقسيم جديد (باب، فصل، مبحث).

د ـ العودة إلى أول السطر في كل فكرة جديدة، وترك مسافة بيضاء في السطر الأول من كل فقرة.

هـ ـ ترقم الصفحات ترقيما واحدا مستمرا، وعند الكتابة دون إتباع الخطة ترقّم صفحات كل تقسيم ترقيما واحدا متصلا، وفي هذه الحالة يستحسن ذكر اسم التقسيم مختصرا إلى جانب رقم الصفحة.

و – يمكن استعمال ترقيم آخر إلى جانب ترقيم الصفحات وترقيم الفقرات ، وأساس هذه الطريقة أن يوضع لكل فقرة رقم، وتسلسل الأرقام بطريقة مستمرة من أول البحث إلى آخره، والفقرة التي تحمل رقما مستقلا ليست بالضرورة مجموعة الأسطر التي يعاد بعدها إلى أول السطر، بل يكون الرقم الواحد لكل فكرة واحدة متكاملة.

وهذا الترقيم يناسب الكتب المدرسية أكثر من مناسبته للبحوث، وهو خاص بالمؤلفات القانونية، وله فائدة واضحة إذ يحل مشكلة هوامش الإحالة ومشكلة الفهرس الألفبائي، إذ تتم الإحالة فيها إلى رقم الفقرة لا إلى رقم الصفحة، ورقم الفقرة ثابت دائما سواء في المسوّدة أو البحث النهائي المخطوط أو النسخة المطبوعة.

ز – إحترام قواعد الكتابة من حيث علامات الوقف (الفواصل والنقط والشارحة والشرطة، والأقواس الهلالية والأقواس المزدوجة – علامات التنصيص... إلخ).

ح – الاحتفاظ بالمسوّدة مرتبة.

ثالثا ـ الهوامـــش:

كتابة الهوامش أولا بأول كاملة مع الحرص على صحة ووضوح تسجيل البيانات التي لا يكتشف خطؤها بالمراجعة البسيطة أي أسماء المؤلفين وطريقة كتابتها، وأرقام الصفحات والأجزاء وسنوات النشر. مع الحرص على ترك فراغات كافية لكتابة الهوامش، وإذا صادفك هامش يتجاوز الصفحة فلا يستحسن في هذه المرحلة نقله إلى الصفحة اللاحقة (كما يحدث بالنسبة للنص المطبوع) بل يكفي لصق ورقة جديدة تتسع للإضافة بأسفل الصفحة الأصلية.

رابعــا ـ الكتابة:

إن البدء بالكتابة وفق الخطة وبطريقة نهائية لا يحول دون ظهور مشاكل لا يمكن حلها في حينها. وبالتالي يضطر الباحث إلى تأجيلها حتى تتضح الأمور أكثر، كما أن أفكارًا كثيرة ترد على الذهن

قبل الوقت المناسب لكتابتها ويخشى نسيانها عندما يحين أوانها، ولذلك ينصح بمايلي:

أ – إعداد قائمة بالإشكاليات والمشاكل المؤجلة، وترك مكانها خاليا في النص مع الإشارة إلى ملامح المشكلة.

ب – إعداد بطاقات خاصة لتسجيل الأفكار التي تعنّ للباحث، ولا يمكن كتابتها في الحال لتعلقها بجزء لاحق في البحث أو المقدمة.

ج – مع إطراد الكتابة ترتب في مجموعة مستقلة بطاقات التدوين التي إنتهى منها، كما ترتب في مجموعة أخرى تقرر عدم البطاقات التي إستعمالها.

المبحث الرابع
مكملات النص

ليس البحث المقدم لنيل درجة علمية – بل وحتى أدنى أنواع البحوث وكذلك المقالات – هو فقط النص المكون من مقدمة وصلب البحث وخاتمة.

فهناك مكملات تزيد قيمته العلمية. وهذه المكملات ليست إختيارية في الرسائل الجامعية فبعضها ضروري، أما وظيفتها فمنها ما يؤدي إلى سهولة أو زيادة الإستفادة من البحث كقائمة المراجع والفهارس بأنواعها، ومنها ما يؤدي إلى تدعيم الإحاطة بالموضوع كالملاحق، ومنها أيضا بيانات إضافية تعبر عن موقف الباحث.

أولا: قائمة المراجع:

إن الباحث وقد وصل إلى المراحل النهائية من بحثه، لا بد أنه لاحظ الفوائد التي يجنيها من وجود قوائم للمراجع في نهاية الكتب والمقالات والرسائل التي رجع إليها، ولذلك فهو يدرك الأهمية الكبيرة لأن يثبت بدوره قائمة مراجعه في نهاية بحثه.

وسنبحث هنا في قائمة المراجع من حيث محتواها وطرق ترتيبها، والمعلومات التي تدون بالنسبة لكل مرجع.

I – محتواها

ليس ضروريا أن تحتوي المراجع النهائية على كل ما إستعمله الباحث من كتب ومقالات ووثائق وموسوعات ودوائر المعارف وغيرها، ولذلك فعليه أن يحترز منذ البداية بأن يضع للقائمة عنوانا " متواضعا "لا يدل على الشمول كأن يسميها "قائمة بأهم المارجع" أو كما يسميها البعض "إشارات بيبليوغرافية "دلالة على أنها لا تحيط بكل المراجع.

وعلى ذلك نرى أن قائمة المراجع النهائية يستحسن أن تغفل ما يلي:

1 – المعاجم اللغوية (ذات اللغة الواحدة وذات اللغتين).

2 – الموسوعات العامة (أي دوائر المعارف غير القانونية) إذا كانت تقدم معلومات موجزة غير تفصيلية.

3 – الفهارس التشريعية.

4 – الموسوعات التشريعية إذا أغنت عنها (أو كان يفترض أن تغنى عنها) أداة النشر الرسمية (الجريدة الرسمية).

5 – المعاجم المفهَرسة التي تهدف إلى سهولة الرجوع إلى بعض المراجع مثل "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: "ومعجم لألفاظ الحديث" ونحوهما.

6 – كتب طرق البحث.

7 – المراجع التي قرأها الباحث ولكنها كانت غير ذات فائدة في البحث، إما لأنها تتناول الموضوع من زاوية تخرج عن نطاق البحث، أو لعدم أهميتها العلمية.

ونلاحظ أن الأصناف الستة الأولى بالرغم من أهميتها للباحث وكبير اعتماده عليها، إلا أنها لا تساهم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث، ولذلك فلا ضرورة لإثبات المراجع التي لا تقدم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث.

ومع ذلك فإن المراجع التالية من الصعب الجزم بصواب وضعها في قائمة المراجع من عدمه:

1 – المراجع التي استعملت دون أن تذكر صراحة في الهوامش، وأهم مثال لها الكتب المدرسية العامة التي تقدم فكرة سطحية عن الموضوع، ولكنها تذكر مراجع مهمة. ويستحسن إغفالها.

2 – المراجع غير المباشرة أي التي لم يطلع عليها الباحث مباشرة، ويستحسن إيرادها في القائمة مع التحفظ بصراحة بما يفيد بأنها مرجع غير مباشر.

3 – الجريدة الرسمية: وهنا إما أن يكون للبحث ملحق بالتشريعات (وهو ما سيبحث لا حقا) وفي هذه الحالة لا ضرورة لاعتبار الجريدة الرسمية أحد المراجع، أو أن تكون قائمة المراجع محتوية على قسم للوثائق، وفي هذه الحالة يفضل إذا كان عدد التشريعات المذكور في البحث محدودا أن ترتب التشريعات حسب تواريخها في قسم الوثائق

فرع التشريعات من القائمة، أما إذا كان عدد التشريعات كبيرا فيمكن الإكتفاء بعبارة الجريدة الرسمية في قسم الوثائق من قائمة المراجع.

II – طرق ترتيب قائمة المراجع:

1 – في كل الأحوال يجب تقسيم القائمة حسب لغات المراجع لاستحالة الترتيب الألفبائي لمراجع ذات لغات تكتب بأبجدية مختلفة (وعلى ذلك يمكن أن تعد كل اللغات الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاّتينية لغة واحدة، بالرغم من أن البعض يفضل فصل المراجع حسب لغاتها وإن كانت تكتب بحروف واحدة) ويفضل كل الباحثين العرب فصل المراجع العربية عن غير العربية لأسباب فنية وشكلية.

2 – أبسط الطرق بعد ذلك أن ترتب قائمة المراجع الفبائيا حسب أسماء المؤلفين (على أن يعد العنوان أو الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساسا لترتيب المراجع التي ليس لها مؤلفون)، ويحسن أن تتبع هذه الطريقة البسيطة بالنسبة للمقالات و البحوث القصيرة.

3 – ترتيب قائمة المراجع زمنيا بدءا بالأقدم حسب تاريخ النشر للمؤلفات العصرية وحسب تاريخ وفاة المؤلف بالنسبة لكتب التراث، ولا تفضل هذه الطريقة في البحوث القانونية إلا إذا غلب عليها الجانب التاريخي، وفي بحوث الشريعة الإسلامية أو البحوث المقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي يفضل البعض فصل المراجع التراثية على حده مرتبة زمنيا (أو ألفبائيا) عن المراجع الحديثة التي ترتب ألفبائيا.

4 – أكثر الطرق شيوعا أن تقسم المراجع إلى مجموعات حسب شكل المرجع (1) كتب، (2) مقالات وبحوث، (3) رسائل جامعية، (4)

وثائق ونصوص، وترتب المراجع في كل قسم ألفبائيا حسب أسماء مؤلفيها، وبالطبع فإن الوثائق والنصوص التي لا مؤلف لها تقتضي ترتيبها حسب عنوانها أو حسب الهيئة الصادرة عنها.

ويتنوع هذا الترتيب من بحث لأخر، فقد تقسم المجموعة الأخيرة (الوثائق والنصوص) إلى: تشريعات، أحكام قضاء، وثائق وطنية، وثائق دولية... إلخ كل ذلك حسب ما تقتضيه طبيعة البحث.

ثانيا: الملاحــق:

إن مدى ضرورة الملاحق وعددها ومحتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه وطبيعة الموضوع، وما يصلح أن يكون **ملحقا** لا بد أن يتصف **بصفتين: الأولى** أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدماجه في المتن، **والثانية**، أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش.

ومن الناحية الفنية ترقم الملاحق ولا تعطى أسماء دون ترقيم (مثلا الملحق الثاني: نص الاتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط).

والملاحق نوعان:

1 – الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه Document ad hoc. وهي متنوعة جدا، ويمكن أن تكون جداول أو قوائم أو إحصائيات أو تحليلا لنص، بل وحتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن أو عرضا تاريخيا لتطور معين، أو قائمة بالتشريعات المرتبطة بموضوع ما.

2 – الوثائق المنقولة: وتعني إعادة كتابة الوثائق مثل النصوص التشريعية واللائحية ونصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية (إن إثبات ترجمة النصوص الدولية غير المترجمة في ملحق خاص يبدو ذا فائدة لا شك فيها) وإعادة كتابة أحكام القضاء (وخاصة إذا كانت غير منشورة) وكذلك الإحصاءات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص وعلى كل حال فإن هذا النوع – المنقول – أكثر شيوعا من سابقه إلا أنه يجب عدم التعسف في الإكثار من ملاحق قليلة الأهمية، ومع ذلك فمن الملائم أن يحتوي الملحق على نص التشريع الذي ينصب موضوع البحث على مناقشته. ويجب ألا ننسى ذكر مصدر النص.

ثالثا: الفهـــارس

إن غاية الفهارس هي تسهيل الاستفادة من الرسالة، يمكن تقسيم الفهارس إلى نوعين: فهارس ضرورية وأخرى مفيدة.

I – الفهارس الضرورية:

أ – فهرس المحتويات: وهو ترتيب لجميع عناوين البحث مع ذكر الصفحة التي يظهر فيها كل عنوان، ويسمى أيضا بالفهرس التحليلي أو المحتويات فقط أو الفهرس أو الفهرست أو المحتوى. وفي بحث قانوني يجب أن يثبت في آخر البحث تماما خلافا لتقليد أنجلو أمريكي يضعه في البداية وبعد التوطئة، أما إذا وجد الباحث أن الإحاطة بالمخطط العام للبحث لها الأولوية أمكنه أن يضع في البداية الخطة في تقسيماتها الرئيسية (بحيث يكون أصغر تقسيم يذكره المبحث) ولا يشار إلى أرقام الصفحات.

وفي فهرس المحتويات لا ضرورة لكتابة كلمة "الموضوع" فوق التقسيمات وكلمة الصفحة تحت عمود أرقام الصفحات. ورقم الصفحة هو دائما رقم الصفحة التي يبدأ فيها التقسيم، ولا ضرورة لكتابة رقمي صفحتى بداية ونهاية التقسيم مثلا: (الفصل الأول..... 12- 73).

وعلى الباحث أن يعد للمسودة فهرسا حسب أرقام صفحاتها.

ب - جدول الاختصارات (أو قائمة الاختصارات: ABBREVIATIONS) ويشمل هذا الجدول عادة اختصار أسماء الدوريات والمراجع والمجموعات، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أو منظمات أو هيئات أو أجهزة حسب موضوع الرسالة.

أما كيفية اختصار الأسماء فللباحث فيها بعض الحرية إلا إذا وجد عرفا مستقرا بكتابة إختصار على طريقة ما، أو ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين (مثلا تنص مجموعات محكمة العدل الدولية على أن يشار إليها كالتالي:(Rec C.I.J. ,19 ؟؟). وليس من المفروض اسم (مجموعة المبادئ القانونية لفتاوى الإدارة) م.م.ق.ف.أ، يمكن إختصارها (فتاوى الإدارة).

II - الفهارس المفيدة:

قد يكفي فهرس المحتويات وقائمة الاختصارات في بعض البحوث، إلا أن هناك فهارس أخرى تزيد من قيمة البحث، و للباحث أن يقدر ملاءمتها حسب طبيعة بحثه ويمكن أن تشمل ما يلي:

أ – قائمة بالأقضية المذكورة في البحث: وتشمل هذه القائمة جميع الأقضية التي وردت في البحث سواء ذكرت في الهوامش أو في المتن، ويمكن إغفال الأحكام التي كان التعرض لها قد تم عرضا.

ب – قائمة التشريعات المذكورة: وفي جميع الحالات يرجع تقدير ذلك إلى الباحث في مدى أهميتها بالنسبة لبحثه.

الـفـصـل الـرابع
منهجية البحوث الصغيرة

تكتسي هذه البحوث رغم صغر حجمها، أهمية بالنسبة للطلبة والمشتغلين في الأعمال الموجهة، وتفرض خصوصياتها طرقا وقواعد تستوجب الإهتمام بها، وهذه القواعد ليست جامدة ولا تعرقل إبراز القدرات الشخصية كما لا تحد من حرية الباحث على المستويين المنهجي والموضوعي، ولكنها توفر على القانوني عناء وتكون له عونا في الدروس التطبيقية التي يأتي في مقدمتها.

- التعلق على الأحكام والقرارات القضائية
- التعليق على النصوص القانونية:{تشريعية أو فقهية
- تقديم إستشارة قانونية.

المبحث الأول
التعليق على القرار القضائي Le Commentaire D'arret

أولا: مفهوم الحكم أو القرار وأهميته:

أ - مفهوم الحكم أو القرار: [1]

هو تطبيق للقانون بصفة رسمية استنادا على الواقع العلمي المعيش، وهو إطار تنازعي لحل إشكالية قائمة ، تتمثل في وجود

---

(1) **الحكم** Jugement هو ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى، أما **القرار** ARRET فهو ما يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا. هذه المفاهيم شكلية ولها قيمتها القانونية أما من الناحية الفقهية " فالحكم " له مفهوم واسع فيشكل كل ما يصدر عن الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها ودرجاتها.

مصلحتين أو أكثر متنازعتين تبرزان في أغلب الأحيان في شكل رأيين (تفسيريْن) قانونيين متعارضين. ثم في النهاية حل قانوني (حكم أو قرار) لهذه الإشكالية.

ب ـ أهميته:

يمكن اعتبار الحكم أو القرار القضائي تعبيرا عن المنهج الفكري الذي تبناه القاضي، بعد أن يكون قد كيف الوقائع قانونيا، وتحديد المشكلة المعروضة أمامه، والقاعدة المناسبة لحلها، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على حالة خاصة و ملموسة لأجل إستنتاج الحل الملائم. وهذا يتطلب من الطالب المعلق على القرار أن يفصل بوضوح كلاّ من الوقائع وادعاءات وحجج وأدلة الخصوم عن تعليل القاضي، ثم مناقشة هذا التعليل والحل الذي توصل إليه كل ذلك في ضوء القواعد العامة التي تحكم المسألة المطروحة.

مثل هذا التمرين يساعد على فهم معنى التعليل القانوني وتنمية الحس القانوني المرهف لدى الطالب، يضاف إلى ذلك أن القراءة و تحليل القرارات والأحكام يعودان الطالب على فهم بناء وفن صياغة الأحكام، وكذلك يمرنانه على فن تقديم الدليل وتوجيه التعليل المنطقي وبذلك يكون مهيئا للسيطرة بسهولة أكثر على المشاكل التي تثيرها صياغة قرار قضائي أو التي يثيرها إعداد إستشارة قانونية.

ولهذا يعد التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية أحد أهم التمارين بالنسبة لطالب القانون، ذلك أنه يمكنه من الإطلاع على ما يكمل الدراسة النظرية أي تطبيق القانون في العمل ويعوده على قراءة

وفهم **أسلوب ولغة الأحكام القضائية**، كما يعلمه **الوضوح والدقة والإيجاز**، التي تمتاز بها الأعمال القضائية.

والتعليق يختلف عن ملاحظات أو هوامش على الأحكام التي يبديها الفقهاء أو أساتذة القانون في كتبهم أو مقالتهم حيث يركزون على ما يهمهم فقط.

- ثانيا: مكونات وتركيب الحكم أو القرار

يعد الحكم أو القرار القضائي فن في الصياغة وبناء من نوع خاص، يضم في الغالب مفردات غامضة وإجراءات متنوعة مما يزيد إشكاله غموضا، وهذا يتطلب إجراء موازنة بين معطيات الواقع ومعطيات القانون الواردة جميعا في القرار نفسه ، والتي تشكل محور التعليق، وبين معلومات قانونية نظرية من أجل إثراء هذا التعليق وتبيان مبررات التقييم الذي يعطى للقرار. ويمكن معالجة ذلك في الآتي:

أ — مكونات الحكم أو القرار:

يمكن حصر هذه المكونات ضمن أربعة عناصر رئيسية هي:

1 — الديباجة: وتشمل اسم المحكمة وتاريخ ومكان إصدار الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم (وتخفى في حالة نشر الحكم) وأسماء القضاة وعضو النيابة وكاتب الجلسة إلخ... وهناك شكليات رسمية للحكم[1] ليس مجالها هنا.

(1) بالإضافة إلى البيانات المذكورة والتي تضمنتها المواد 38 و144 و264 من قانون الإجراءات المدنية فإن الأحكام يجب أن تصدر "بإسم الشعب الجزائري"

2 – **الوقائع**: وهي تلخيص للخصومة أي وصف النزاع قبل وصوله إلى القضاء، وكذلك الإجراءات إذا لم يكن الحكم في الدرجة الأولى أي وصف الإجراءات التي إتبعت بدءا من إصدار الحكم الأول المطعون فيه (أو المستأنف) إلى عرض النزاع على المحكمة الحالية.

3 – **الحيثيات**: Les Motifs وهي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى إختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، ولماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم، وتكون فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانوني، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار.

وفي هذا الصدد تنبغي التفرقة بين الأحكام وقرارات محاكم الموضوع Les ARRETS DES JURIDICTIONS DU FONDS من جهة وقرارات المحكمة العليا LES ARRETS DE LA COUR SUPREME من جهة ثانية.

A – أحكام وقرارات محاكم الموضوع:

يهتم عادة بالسرد التفصيلي للوقائع أكثر من قرارات المحكمة العليا، فالتقييم الذي ينبغي أن يجريه القاضي لإدعاءات الخصوم حتى يصدر قراره، يتضمن قبل كل شيء تحليلا دقيقا لوقائع القضية، لذلك فإنها تبدأ جميعا بعرض نظامي للوقائع تضيف إليها قرارات محاكم الإستئناف خلاصة للمرافعات السابقة، (هذا العرض الذي يستغرق عددا متغيرا من الحيثيات يكون في الغالب معقدا جدا، ويواجه قضاة الموضوع – الذين لا يجوز لهم إهمال أي جانب من إدعاءات الخصوم – مواقف لا يستطيعون فيها تمييز الجوهري من الثانوي بوضوح، على الرغم من الجهود التي يبذلها المحامون في هذا الشأن، وغالبا ما

يترتب على ذلك أن تكون للأحداث أو الوقائع المسردة أهمية متفاوتة فيما يتعلق بفهم مسألة القانون.

وهذه أول عقبة تواجه المعلق Comprehension du probleme de droit L'interprete والتي يجب تذليلها وتشخيص الجوهري والثانوي).

أما فيما عدا ذلك فليس لقرارات محاكم الموضوع صيغ محددة، فأحيانا تكون صياغة حيثيات القرار أحادية متراصة وأحيانا أخرى تجزأ إلى جزأين أو أكثر بحيث تميز الواقعة عن القانون أو المضمون عن الشكل، وتقسم قرارات أخرى بحسب النقاط الرئيسية للقضية.

ومن الواضح أن القراءة والفهم السريع لمعنى قرارات محاكم الموضوع هما أكثر صعوبة من قراءة وفهم قرارات محكمة النقض (المحكمة العليا) Les Arrêts de la cour suprême .

B – قرارات المحكمة العليا: Les arrêts de la cour suprême

تتميز هذه القرارات بإيجاز التعليل وتجريده، فالتعليل يتم في أغلب الأحيان بحيثيتين أو ثلاث من حيثيات الحكم Les Attendus والأساس الذي تدور حوله أسباب قرار المحكمة العليا بالنقض الذي يتكون دائما من عنصرين هما:

تفسير القاعدة القانونية بالشكل الذي ينتج من قرار المقدم إلى المحكمة العليا من جهة، ثم ما يريد قضاة المحكمة العليا La cour suprême ترجيحة، من جهة أخرى. يلاحظ أنه لا توجد فروق بارزة من حيث البناء المنطقي بين القرار بالنقض Arret de cassation **وقرار** برد الطعن Arret de Rejet.

4 – المنطوق: LE DISPOSTIF

وهو نتيجة الحكم أي الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره: (رفض الدعوى أو الإستئناف أو الطعن، رفض طلبات المدعي أو قبولها... إلخ)، ويبدأ عادة بعبارة ولذلك أو لهذه الأسباب مكتوبة في وسط السطر.

ب – تركيب الحكم أو القرار:

إن فهم الحكم أو القرار ينبني على أولية تتمثل في الإحاطة بـ (لغته القانونية من جهة والبناء الإستدلالي المنطقي) للتعليل الذي يعرضه القاضي في أسباب الحكم أو القرار، ومن الملاحظ أن القضاء أكثر إلتزاما من الفقه بدقة اللغة القانونية.

1– التركيب اللغوي: STRUCTURE GRAMMATICALE

تصاغ عادة الأحكام والقرارات القضائية في مقطع وحيد يتكون من جملة فعلية رئيسية مسبوقة بعدد من أشباه الجمل متعلقة بها: مثال:

بعد الإطلاع...
وبعد سماع...   } أشباه جمل متعلقة بجملة (قررت المحكمة)
لهذه الأسباب...

- قررت المحكمة...   ] الجملة الرئيسية

وهذا التركيب اللغوي الموحد أريد به في الواقع أن يحقق إرتباطا و توحيدا يبرزه البناء المنطقي الاستدلالي.

2 – البناء المنطقي للإستدلال STRUCTURE JURUDIQUE

إن القرارات والأحكام القضائية **تثير قياسا معينا** من الناحية المنطقية، فالمقدمات المنطقية توضع ضمن **أسباب الحكم** بواسطة قاعدة قانونية عامة مجردة ، تأخذ مكان الحد **الأكبر للقياس أو** المقدمة الكبرى وتأخذ الواقعة الفعلية الخاصة التي تنطبق **عليها شروط** القاعدة العامة مكان الحد الأصغر في القياس (أو **المقدمة الصغرى**)، وهكذا تكون الأسباب (الوسط المشترك) بين القاعدة **العامة وحالة** واقعية خاصة وملموسة.

وفي حالات كثيرة يستشف من **القرارات أن** القضاة يعرضون في المقام الأول بمجموع الوقائع التي أثارت **تدخلهم**، وكانت موضع إهتمامهم الرئيسي، وهذا يشكل جوهر **عمل قضاة** الموضوع، بينما الأمر عكس ذلك عندما يقدم إلى المحكمة العليا **كما** سبق تباينه.

ثالثا: تحليل الحكم أو القرار

يجب على المعلق أن يقرأ الحكم أو القرار **بطريقة** واعية قبل أن يستخرج مسائله القانونية ويسجلها.

أ – قراءة القرار أو الحكم: تكون القراءة الأولى **للإطلاع دون** تدوين أية ملاحظات، ثم القراءة الثانية لمعرفة نوع **الحكم (كونه أول** درجة أم إستئناف أم نقض)، ومعرفة طبيعة النزاع (**مدني، إداري،** جنائي، أحوال شخصية). يجب الإنتباه للدفوع **والطلبات الأصلية إضافة إلى** الطلبات المقدمة طعنا في الحكم، وبذلك **تتضح للمعلق** الأقسام الرئيسية للحكم أو القرار أي الديباجة والوقائع **والأسباب والمنطوق**.

ب – استخراج المسائل القانونية الموجودة بالحكم:

في هذه المرحلة يدرس الحكم بهدف استخراج المسائل القانونية التي يثيرها، وعادة تتعدد طلبات الخصوم وأسانيدهم في ذلك، وهي تشكل **مطالبة قضائية** متكاملة أثارها أحد الخصوم مستندا على قاعدة قانونية، وترد عليه المحكمة في نفس الفقرة بالتأييد أو المعارضة مع ذكر أسانيد القبول أو الرفض.

ويتم تسجيل المعلومات كالأتي:

1 – وصف الواقع باختصار والإجراءات المتبعة.

2 – تحديد المشكل القانوني من ذلك.

3 – الوسائل القانونية التي استعملها الحكم (نصوص تشريعية أو لائحية مبادئ عرفية، إلخ ...).

وإذا اكتفى الحكم بالإشارة إلى الموضوع دون ذكر نص صريح فعلي المعلق استظهار النص المعتمد، وفي جميع الحالات ذكر ملخصا للقواعد القانونية ذات العلاقة بالموضوع فضلا على التي استعملها الحكم.

رابعا: تحليل الحكم أو القرار القضائي وتقييمه

يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية من أهم الدراسات التطبيقية في القانون، ذلك أن إتقان التعليق على حكم يفترض الإلمام الجيد **بالمعرفة النظرية** المتعلقة بموضوع التعليق وفرع القانون المطبق في ذلك، وفوق ذلك استيعاب **الصنعة القانونية** التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار الصادر عن المحكمة.

ولهذا فإن تدريب دراسي القانون على هذا العمل يمكنهم من إكتساب الصنعة القانونية وبالتالي استيعابها ضمن تكوين المهنة القانونية لديهم وتزويدهم بالآليات القانونية وهذا ما يسمى **بالتسلح بالتفكير القانوني** لمجابهة كل المستجدات وتكييفها وفقا للأوضاع والتطورات، ويتضمن التعليق على حكم أو قرار قضائي شقين أساسيين:

الأول: هو التحليل الشكلي والإجرائي للحكم أو القرار،

والثاني: هو تقييمه.

و بذلك يمكن تبيان منهج صياغة التعليق أخيرا.

أ — تحليل الحكم أو القرار:

يقصد بتحليل الحكم أو القرار وصف الوقائع والإجراءات وكذا تفسير عمل القضاة وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصلوا إليه. ويقتضي ذلك من المعلق عرضا موجزا للوقائع المؤثرة في وجه الفصل في النزاع، وبلورة مجموعة المبادئ القانونية التي تم تطبيقها على تلك الوقائع، وإبراز أوجه القياس المنطقي الذي أفضى بقضاة الموضوع إلى إصدار الحكم أو القرار على النحو الذي صدر فيه فعلا.

ويجدر بالمعلق أن يستعرض بإيجاز المراحل الإجرائية للدعوى التي صدر في شأنها القرار موضوع التعليق، إبتداءً من محكمة الدّرجة الأولى و الإستئناف إلى الطّعن بالنقض أمام المحكمة العليا، و حتى بفرض التعليق على حكم أول درجة قد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في الحكم و تفسيره. فإحالة موضوع الدّعوى على الخبرة إجراء مهم و له تأثيره على الحكم، و الواضح أنّ

تحليل الحكم أو القرار هو عمل وصفي من قبل المعلق، ولهذا عليه أن يتوخى في شأنه الدقة، لأن تحليلاته اللاحقة ستبني على ما إستخلصه من ذلك، ولكن المعلق في هذه المرحلة لا يتخذ موقفا خاصا به يستشف منه تقييم معين للحكم أو القرار محل التعليق.

أمّا النقطة التالية التي يتعين على المعلق إثر تحليله للحكم أو القرار إبرازها هي تكييف حدود نطاق الحكم أو القرار وما تناوله من مسائل تم عرضها على المحاكم. فمن جهة أولى قد يتحدد نطلق الحكم أو القرار على ضوء طبيعته، فالحكم الصادر بعدم الإختصاص القضائي يترتب عليه منطقيا رفض الدعوى شكلا وموضوعا، وعدم النظر في النزاع.

ومن جهة ثانية قد لا تكون المحكمة بحاجة إلى التصدي لجميع الطلبات والدفوع لكي يتحدد لها وجه الفصل في النزاع، فقد تسقط المحكمة طلبات ودفوعا، فيلزم على المعلق إبراز الحدود التي صدر فيها الحكم أو القرار، تمهيدا لتقييمه فإذا ما كانت المحكمة أخلت بحق الدفاع مثلا أم على العكس لم تخل بذلك.

كما أن أهمية تحديد نطاق الحكم وتكييفه ترجع إلى ضرورة تعيين النظم القانونية التي تعرض لها الحكم أو القرار وقد تغفل المحكمة بعضها ويكون من شأنها التأثير على وجه الفصل في النزاع.

ب — تقييم الحكم أو القرار القضائي:

إن جوهر تقييم الحكم أو القرار هو تصدي المعلق لمهمتين أساسيتين: الأولى هي نقد الحكم والثانية هي بلورة توجه الحكم.

1 – نقد الحكم: أساس نقد الحكم أو القرار القضائي هو بيان مدى صحته من الوجهة القانونية، ولذلك يستوي أن يكون النقد إيجابيا أو سلبيا، ونقد الحكم هو الذي يبرز مدى استيعاب الصنعة القانونية من قبل المعلق لأن مهمته تتمثل في تقدير مدى التزام المحكمة باعتبارات الصنعة القانونية في إصدار حكمها أو قرارها.

ويمثل نقد الحكم تقييما له، لأنه يقتضي تقديم مدى توفيق المحكمة في استخلاص الوقائع المؤثرة في وجه الفصل في النزاع، وصحة تكييفها القانوني، وبالتالي صحة تعيين القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع. ويضاف إلى ذلك أن المعلق يقدر مدى صحة تفسير المحكمة لقواعد القانون أو تأويلها وبالتالي مدى صحة إنطباقها على وقائع النزاع بما يبرز الحكم أو القرار الذي أصدرته.

ويتبين من ذلك أن جوهر عمل المعلق ينصب على الجزء الخاص بالتعليل والتسبيب في الحكم أو القرار موضوع التعليق، وبالتالي لن يخلو الأمر من تقدير المعلق مدى صحة الأسباب التي أدلت بها المحكمة، بين كفايتها وجدواها ومدى تمكينها من التوصل إلى وجه الفصل في النزاع على نحو الذي صاغته المحكمة في المنطوق أو الفقرة الحكمية.

2 – بلورة توجه الحكم: (وموقف القضاة) يشكل موضوع الأحكام والقرارات الصادرة عن القضاء ما يعرف بالإجتهاد القضائي الذي تصبح سوابقه مصدرا تفسيريا لقواعد بعض فروع القانون.

ـ ولذلك إذا لم يكن من شأن القضاء خلق القانون، إلا أنه يناط به تطبيقه. وفي سبيل تطبيق القانون يرى القضاء مجموعة من المبادئ القانونية، قد ترجح وجها لتفسير نص تشريعي أو تأويله، وقد تمثل ضبطا لنطاق سريان القاعدة القانونية، وقد تستلهم من الروح العامة للقانون ما من شأنه تكملية النقص الذي يعتري بعض مصادره، وخاصة التشريع.

إلا أن ذلك لا يعني أن جميع الأحكام أو القرارات القضائية من شأنها إرساء مبادئ قانونية، فقد يكتفي الكثير من الأحكام أو القرارات بتطبيق آلي للقانون لا يحتاج كثيرا إلى عناء أو إجتهاد المحكمة. لذلك يتم عادة التمييز بين الأحكام الفاصلة في حالات خاصة وتلك التي يتولد عنها مبدأ قانوني أو أكثر، ويراعي أن هذه الأحكام الأخيرة هي التي تستأهل أكثر من غيرها التعليق عليها.

– ويراعى أن دور المحاكم يختلف في شأن إرساء المبادئ القانونية. فمحاكم الدرجة الأولى يمكنها وضع البنية الأولى أو نواة المبدأ القانوني إما أن تقره محكمة الطعن أو تحيد عنه. وقد يتنازع المحاكم إتجاهان متباينان في تناول مسألة قانونية مطروحة، فتعلن محكمة الدرجة الأولى إنحيازها إلى أي من الإتجاهين فتقرها محكمة الطعن على ذلك أو على العكس تتبني موقفا معاكسا.

ويترتب على ذلك أنه عادة المبادئ القانونية التي تتولد عن الإجتهادات القضائية لا تستقر في النظام القانوني إلاّ إعتبارا من تأكيد محكمة النقض (المحكمة العليا) لها، وبشرط ألاّ تحيد مستقبلا عن موقفها هذا. ذلك أن مهمة المحكمة العليا الأساسية تكمن في توحيد

تطبيق القانون على مستوى جميع محاكم القطر، وهو ما يقتضي منها إعلان موقفها من الممارسات المتباينة لمحاكم الأساس في شأن تطبيق القانون. وتطبيقا لذلك في مجال المبادئ القانونية، حيث تتدخل المحكمة العليا باتخاذ موقف معين فيستقر بذلك الوضع.

- ونتيجة لما تقدم يكون على عاتق المعلق أن يبين دور الحكم أو القرار القضائي في خلق أو بلورة أو تأكيد مبدأ قانوني. فإذا كان التعليق واردا على حكم صادر عن محاكم الدرجة الأولى يبرز المعلق مساهمته في تطبيق القانون أو وضع مبدأ قانوني، أو مدى إتباعه له إن كان قد سبق وضعه. وإذا كان التعليق واردا على قرار صادر عن محكمة الاستئناف بين المعلق كذلك مدى مساهمة المحكمة في إرساء أو ترجيح أو نفي ذلك المبدأ القانوني. أما إذا كان التعليق واردا على قرار المحكمة العليا أو محكمة النقض يتأكد دور المعلق في إبراز اتجاه المحكمة من حيث تكريس المبدأ القانوني أو نفيه[1].

وبالتالي يساهم المعلق في بلورة الاجتهاد القضائي في شأن المبادئ القانونية التي يرسيها القضاء حال توليه مهمة تطبيق القانون، أو تنوير الجهات المعنية بذلك.

ومن الوجهة المنهجية استنادا على العرض السابق مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات و طبيعة كل موضوع محل التعليق، فإنه يمكن اعتماد التقسيم الأتي:

---

(1) القضاء الجزائري آلي وما زال حديث العهد، ولأن العمل القضائي ينشأ ببطء، ويحتاج تطعيم وتنظير أكاديمي للقيام بهذه المهام وإلا فسيظل مشلولا.

المقدمة: ويمكن تعويضها بالتحليل الشكلي حيث يعرض النزاع الوقائع والإجراءات المتبعة في ذلك وينتهي إلى تحديد الإشكال أو الإشكاليات أو الفكرة المحورية التي يطرحها الحكم أو القرار (وهذا بدوره يساعد في اعتماد خطة معينة) وأهمية الإشكالية وكيفية إسقاطها على تلك التي تضمنها الحكم أو القرار بإعتبارها عملا تطبيقيا لها، وهكذا تتضح الأفكار الرئيسية و الثانوية النظرية والتطبيقية للمعلق، بحيث يمكن إعتماد الخطة المبسطة التالية:

أولا : تحليل الحكم أو القرار وتكييفه

أ – تحليل الحكم أو القرار

ب – نطاق وتكييف الحكم أو القرار

ثانيا: تقييم الحكم أو القرار وبلورة توجه القضاة

أ – تقييم الحكم أو القرار

ب – بلورة توجه القضاة

1 – موقف قضاة الموضوع

2 – موقف قضاة المحكمة العليا

الخاتمة وفيها يؤكد المعلق على النتيجة الأساسية المستمدة من التعليق على هذا الحكم أو القرار وما أضافه سواء في كيفية تطبيق القانون وتوضيح الإجراءات الواجب إتباعها في ذلك أو مساهمة الحكم أو القرار في تفسير القانون وتكوين الاجتهاد القضائي.

وباختصار يمكن إتباع الخطوات التالية لتقييم الحكم أو القرار:

1 – إختيار المسائل التي تكون محل تعليق ولا يلزم التعليق على كل الحكم، وإنما يقتصر على المسائل الهامة، ويمكن استظهار أهمية بعض المشاكل من علاقتها بموضوع قرار محل التعليق.

2 – تقييم الحكم من الناحية القانونية، النظر فيما إذا كان الحكم قد طبق القاعدة القانونية على الوقائع بطريقة مناسبة، إستنادا إلى المعلومات السابقة، وكذا كيفية تفسير هذه القاعدة على وجهها الصحيح والملائم لحل المشكلة المعروضة.

1 – إستخراج قيمة الحكم من الناحية الإجتماعية والإقتصادية، وهذا يتطلب ربط الحكم بالواقع، وتقييم الحل من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأخلاقية، وبيان أهمية الحكم في تطور القانون الوضعي، الساري المفعول.

المبحث الثاني

التعليق على نص قانوني

Le COMMENTAIRE DE TEXTE JURIDIQUE

الملاحظ أن النص هنا وارد في صيغة عامة ليشمل النصوص القانونية بالمفهوم الواسع سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية الوضعية الملزمة كالتشريع وما يتفرع عنه، أو مذاهب وآراء الفقه القانوني حول مسائل معينة، وذلك لأن التعليق هنا تحكمه قواعد عامة مشتركة مع الأخذ بعين الإعتبار بعض الخصوصيات التي تقتضيها طبيعة كل موضوع على حده.

ولهذا يكرس هذا الجزء لأهم الخطوات العامة المشتركة لكيفية التعليق على النصوص أيا كان نوعها القانوني، باعتبارها أعمال فكرية تعبر عن أوضاع أو مسائل معينة وفقا لأنظمة أو وجهات نظر خاصة.

وعلى هذا الأساس يمكن تناول كيفية التعليق على نص ضمن الفقرات الآتية:

الأول: – مفهوم التعليق وأهميته:

فالنص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر، تتضمن فكرة أو أفكار مقصودة، أو عبارة عن مقولة معينة، وفي جميع الحالات يكون للنص موقع وظروف وقصد، إذن فما هو التعليق؟

هو عمل مركب UNE ŒUVRE COMPOSEE لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار (سواء كانت مبادئ أو مفاهيم أو ما ينتج عنها من نتائج)، حيث تقوم على التوفيق بين **عملية تحليل** الأفكار ANALYSE DE TEXTE وتفتيتها لتمييز وإدراك المسائل الأساسية والثانوية، و تبيان الأفكار الهامة والفرعية، وبين **عملية التركيب** SYNTHESE التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها والعلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصلة حول تلك الأجزاء (المكونة لموضوع محل التعليق)، وهذا يؤدي إلى الحصول على معرفة جديدة.

لأن وضع النصوص القانونية سواء كانت تشريعية أو قواعد قانونية أخرى أو اتجاهات القانونيين هي أعمال فكرية تستند إلى وعي وإدراك وتسعى لتحقيق نتائج معينة مقصودة .

- ورغم أنه يصعب وضع كيفية معينة بذاتها لمعالجة النصوص نظرا لأختلافها و تنوع طبيعتها، فإنّه يمكن تحديد أهم المراحل للقيام بعملية معالجة النصوص أيا كان نوعها.

ثانيا: خطوات التعليق

يعتبر التعليق على نص من البحوث أو التمرينات التطبيقية حول موضوع معين يتعين على الدارس بلورة معرفته النظرية على الموضوع المطروح وتبيان مدى إستيعابه للصنعة القانونية أي توظيف فكر قانوني في إشكاليات عملية ملحة، وهذا يقتضي إتباع مراحل أو خطوات أساسية للقيام بهذا العمل كالأتي:

1 - المرحلة التحضيرية:

وتستهدف البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية التي سيتكون منها التعليق.

- **تحليل النص عامة:** وتبدأ بقراءة النص لتعريفه وتحديد موقعه والظروف المحيطة به، لتبيان طبيعته ونوعه (ومعرفة صاحبه إذا أمكن) وهذا لمعرفة الإنتماء الفكري والإتجاه الفقهي أو الثقافي والسياسي أو المدرسة الفكرية، وهذا يساعد على إدراك أبعاد النص وتقييم مضمونه.

- التحليل الشكلي للنص: ويتضمن وصف المظاهر الخارجية للنص من حيث طوله تقسيمه، البنية اللغوية والأسلوب والمصطلحات المستخدمة.

- إستخراج الأفكار الأساسية
- طرح الإشكالية أو المسألة المحورية التي يعالجها النص.

2 – مرحلة وضع الخطة[1]

يقتضي وضع الخطة (ولو المبدئية) التصور العام للموضوع والإحاطة بـمجموعة الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع وذلك إستنادا على القراءة الأولية للمعلومات المحصلة، والتي ساعدت في إستعراض الإشكالية أو الفكرة المحوريـة للنص.

– وبذلك يتمكن الباحث من وضع خطة أولية كإطار لتقسيم مشتملات المسائل الداخلية في الموضوع المطلوب، ويشترط أن تكون الخطة خادمة للإشكالية المطلوبة أو المحورية للنص، ويترتب على ذلك ضرورة الربط بين إشكالية البحث وتقسيماته الرئيسية، ودون التطرق بالضرورة إلى جميع المسائل التي يتناولها، أي دون الدخول في تفاصيل الموضوع.

– ولكن من اجل التوصل إلى التقسيم الرئيسي للموضوع لا بد من تحديد المشتملات الأساسية للبحث، ويكون ذلك من خلال طرح مختلف التساؤلات التي يثيرها الموضوع محل الدراسة، وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

ولا بد من مراعاة توزيع مشتملات الموضوع على التقسيمات المعتمدة يكون لكل منها مسمى محدد.

ويتفرع كل قسم إلى تقسيمات فرعية وهذا بحسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع و نوعية الخطة[2] المعتمدة في ذلك.

---

(1) لقد تم التعرض لإعداد الخطة والإشكالية بالتفصيل ضمن مراحل البحث العلمي.

(2) فقد تكون الخطة تفصيلية أو بسيطة، والباحث هو سيد الموقف في اختيار الخطة الملائمة لموضوع البحث، ولكن يجب أن تكون مؤسسة على منهجية مقصودة للوصول إلى مسعى معين، وعادة التقسيمات الكبرى تبدأ بالأبواب ثم الفصول فالمباحث، فالمطالب، والفروع، فأولا، ثانيا وأب، 1، 2 إلخ ...

- ويعتبر تحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث دليلا على قدرة الباحث على طرح مجموعة المسائل التي يقتضيها تناول إشكالية البحث، وباعتبار إعداد خطة البحث تمثل جانبا هاما للقدرة الإبداعية للباحث، يصبح منطقيا أن مدى توفر التوازن النسبي بين أقسام البحث يكون ضابطا لتقييم البحث من بين ضوابط أخرى بطبيعة الحال.

- ولكن لا يشترط أتباع تقسيم معين لأن ذلك مرده الأفكار الرئيسية التي يتضمنها الموضوع، وأيضا بالنسبة للتقسيمات الفرعية، ولكن ينبغي دائما الالتزام بالتواصل المنهجي للتقسيم. ويتحقق ذلك من خلال عنونة كل قسم من أقسام البحث، ومن هنا تأتي أهمية العناوين الجزئية و ارتباطها بالإشكالية أو الفكرة المحورية للموضوع باعتبارها العنوان الرئيسي للبحث ،ومدخل لمعالجة موضوع البحث.

- ويجب أن يكون العنوان الرئيسي دالا على مشتملات الجزء الذي يتسمى به وهذا يفضى بالضرورة إلى أن يصبح العنوان الرئيسي الجزء أكثر عمومية من عناوين فرعية، فتتواصل عناوين خطة البحث من العمومية إلى الخصوصية.

وهكذا يجب أن تكون هناك صلة عضوية بين العناوين الفرعية للجزء الواحد وبينها جميعا وبين العنوان الرئيسي للجزء الذي يجمع بينها من جهة، وبين عناوين الأجزاء والعنوان العام للبحث من جهة أخرى، وبهذا يتوصل الباحث إلى وضع خطة أولية والتي تمثل التقسيم الأساسي للبحث، ثم الإنتقال إلى المرحلة الموالية.

3 – مرحلة جمع المادة العلمية[1]

يقصد بجمع المادة العلمية تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث من مصادر ومراجع عامة ومتخصصة وترتيبها وتصنيفها وتوزيعها بحسب التقسيمات الأساسية للبحث في الخطة المعتمدة.

وتتم هذه العملية بغربلة وتصفية المعلومات المحصلة وإستبعاد المعلومات غير المفيدة أو المكررة. وقد يسعى الباحث إلى تحوير أو تعديل خطة البحث بما يتلاءم مع المعلومات المحصلة لكن دون الإخلال بمشتملات إشكالية البحث المطروحة.

4 – مرحلة التعليق: (عمل مركب)

إن عملية التعليق وليدة المعلومات والخبرة اللتين إستقاهما الباحث من رحلته العلمية في القراءة المنهجية المتأنية المتأملة والفاحصة، وبعد أن قام بدراسة الأنظمة ومقارنتها لبيان مزاياها ومثالبها والتعرف على أوجه الاختلافات فيها، وهذا يكون نتيجة تحليل كل الذي قرأه فزوده بالقدرة على التعمق في طرح الأفكار، والسيطرة على ناصية التأصيل العلمي، النظري والاجتماعي.

. ولهذا فيجب تناول كل نقاط نص التعليق بإقتدار وتعمق وتأصيل، فلا يكون سرد المعلومات والآراء بطريقة سطحية وإنما بتحليلها وتقييمها لغرض تأييدها أو تفنيدها أو عرضها لمنزلتها وقيمتها العلمية، لا وفق ما أراده طارحها أو طارحوها.

---

(1) لقد تم التعرض لطرق وأساليب جمع المادة العلمية سابقا ضمن مراحل إعداد البحث .

- تناقش المسائل الخلافية بعمق لا يكتفي بعرضها إذ أنّ وجهات النظر المتعددة تعبر عن خلافات سياسية أو اجتماعية أو اتجاهات فكرية معينة، ولهذا يتعين اتخاذ موقف محدد من الآراء والمناقشات و تدعيمه بحجج.

- إبراز الرأي الخاص، لكن دون إفتعال أو الخروج على المبادئ القانونية السليمة أو المستقرة، لأن الآراء الخاصة لا تزعزع مبادئ وليدة إجماع فقهي رصين تطور مع مراحل تاريخية للمجتمع، وهذا يقتضي دراسة النص ضمن السياق الثقافي والاجتماعي لظرفه.

وفي جميع الحالات لا بد من مراعاة بعض البيانات وإتباع بعض الخطوات في ذلك:

- الإدراك التام للنص لتمييز الأفكار والعناصر الأساسية من الفرعية أو الثانوية.

- المنطق لأن التعليق ليس فقط ربط أفكار متنوعة مهما كانت أهميتها، وإنما بناء وتركيب تلك الأفكار بطريقة منطقية ضمن مسار معين للوصول إلى نتيجة مقصودة.

- **الموضوعية:** أي التزام الحياد والقدرة على استقبال أفكار الغير دون تحفظ والتفتح عليها.

- **التحكم في اللغة:** للقانون لغة، كسائر فروع المعرفة، ويتعين أن يتمكن القانوني من اللغة القانونية من حيث البناء النحوي، أو الأسلوب، ودلالة المصطلحات المستعملة، والتعبير عنها بصورة مباشرة

وبلغة بسيطة وفعالة، ودقيقة وواضحة، وذلك بإستعمال جمل قصيرة واضحة دقيقة، وتجنب مجرد تصريحات غامضة أو تعميمات.

خطوة النقد والمناقشة: وهذه لا تتأتى فضلا عن توفر البيانات السابقة إلا بجمع معلومات وبيانات أي توفر المادة العلمية اللازمة لتوظيفها في التعليق.

فالتعليق ليس مجرد ربط أو تلاصق مجموعة من العناصر مهما كانت، وإنما هو عبارة عن عملية متناسقة تستهدف تقديم مختلف النتائج التي يتوصل إليها المعلق وفق ما يخدم المسعى المراد تحقيقه.

وهذا يكون من خلال القراءة المعمقة للدراسات التي أجريت حول الموضوع أو المرتبطة به، فالتعليق لا يقوم على التخمين بل على الحقائق والبيانات والمعلومات المحصلة وتقييمها وإنتقائها وغربلتها لتوظيفها للوصول إلى نتائج معينة.

المبحث الثالث

الاستشارة القانونية

أولا: مفهومها : هي معرفة واستكشاف حكم القانون في صدد مسألة معينة قد لا تكون محل نزاع، أو هي محله أو يحتمل أن تكوّنه الاستشارة فيما بعد بالنسبة لطالبها الذي يريد معرفة رأي القانوني مسبقا.

وتنحصر مهمة المستشار في تبيان الرأي القانوني بخصوص المسألة المطروحة وما يقتضيه ذلك من تحديد النصوص القانونية التي تنطبق على هذه المسألة.

ثانيا: بالنسبة لطالبها: يتعين عليه أن يحدد كافة العناصر الواقعية المتعلقة بموضوع الإستشارة وكل الأسانيد وهذا حتى يتمكن المستشار من تبيان الرأي القانوني.

أما المستشار: تكون مهمته البحث عن الأحكام التي يكرسها القانون **المطبق** فعلا لحل تلك القضية.

فيتعين عليه تكييف القضية لتحديد المشكل أو المشاكل القانونية التي تثيرها تلك القضية. وهذا يسهل عليه معالجتها في ضوء الأحكام القانونية التي تنطبق على القضية المطروحة، وتبيان الآثار المترتبة على ذلك، و الإجراءات الواجب إتخاذها بصدد هذه المسألة المطروحة في ضوء أحكام القانون المتعلقة بها.

ولهذا يتعين على المستشار تبيان أحكام القانون المكرسة لحل القضية المطروحة، وأيضا ما يمكن توقعه من إحتمالات و آثار حتى يكون طالب الإستشارة على بينة من أمره. ومن ثم لا يجوز للمستشار أن يتصدى لتقويم حكم القانون، ولا أن يعطي آراء شخصية لا تجد صدى في تطبيق الأحكام القانونية.

ثالثا: أمثلة على طلب الإستشارة:

يمكن أن تثور الإستشارة بمناسبة وضع من الأوضاع مثلا:

- يطلب مصرف من مستشاره القانوني معرفة حكم القانون في المسائل التي تعرض عليه ليحدد له الوجه الصحيح الذي ينبغي أن يتصرف بمقتضاه حتى لا يتعرض للمساءلة.

- طلب الاستشارة لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع أو يحتمل أن تكون محله في المستقبل وما يحتمله ذلك من عرض الأمر على القضـاء، فيكون هدف الاستشارة معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقـوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه.

- وقد يطلب شخص الاستشارة حتى يكون على بصيرة عند تصرفه فلا يعرض نفسه للمساءلة، أو الخسارة أو لسد الثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.

- وفي جميع الأحوال يتطلب إعطاء الرأي القانوني من قبل المستشار أن يبدأ أولا وقبل كل شيء بتحديد المسألة موضوع الاستشارة وما تثيره من نقاط قانونية لأنّ الاستشارة في نهاية الأمر تشكل إجابة على ما تثيره هذه النقاط من مسائل قانونية.

- ويمكن للمستشار أن يعطي وجهة نظره الشخصية في ضوء الآراء والاجتهادات المتعلقة بالموضوع محل الاستشارة على أن يطرح أسانيده القانونية بصورة موجزة ومركزة ليعتمد عليها طالب الاستشارة فيما ينوي القيام به واتخاذه من إجراءات.

المبحث الرابع
منهجية إعداد تقرير

يتخذ إعداد تقرير صورا بحسب الغرض والغاية من القيام بذلك العمل.

ولكن سنقتصر هنا على نوعين فقط، يتمثل الأول في كيفية إعداد تقرير رسمي، والثاني حول منهجية تقرير نهاية التربص.

أولا: منهجية إعداد تقرير رسمي.

1 — يكون حول دراسة وضع معين لاتخاذ قرارات أو تقديم توصيات، (عادة يدرس وضعا معينا) لإثبات واقعة أو حالة.

2 ـ تعريف التقرير الرسمي:

هو وثيقة إدارية عادة يحررها الموظف المرؤوس إلى رئيسه الإداري ويقدم من خلاله عرضا عن حادث أو وضعية معينة أو مشكلة ما ويتضمن التقرير عادة عرضا للوقائع (حول المسألة المراد إعداد تقرير حولها)، ثم تقديم ملاحظات واقتراحات بشأنها (إذا كان معد التقرير مكلف بذلك)، ولكن يبقى الفصل فيها للرئيس، وبالمقابل فإن دور المحضر وعرض الحال يقتصر على سرد الوقائع دون تقييمها.[1]

3 ـ شكل التقرير: يحتوي التقرير في جزئه الأول نفس الشكليات المعتمدة في الرسالة الإدارية المرفقية، وذلك من حيث ما يسمى بالطابع، التاريخ، المرفقات إن وجدت وفي نهاية تحريره الإمضاء.[2]

4 ـ الموضوع: يتعين على المحرر أن يلتزم بمختلف الملاحظات والتوجيهات المقدمة، التي تدخل في مهامه، بخصوص مميزات الأسلوب، يلتزم بالأسلوب الإداري (إخباري واضح)، من حيث الموضوعية، الوضوح، البساطة، الإيجاز والدقة، ويمكن الاستعانة بالتعابير والصيغ التي تستعمل عادة في الرسائل الإدارية، وفي جميع الحالات فإن قدرة المحرر تلعب الدور الأساسي في إعداد التقرير.

---

(1) بوحميدة عطاء الله: دروس في المراسلات الإدارية مع نماذج تطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص50.

(2) نفس المرجع السابق.

5 - تقسيم التقرير: (عادة)

تمهيد: عرض موجز لموضوع التقرير والأسباب والغرض من كتابة هذا التقرير أو الهدف منه.

صلب الموضوع: ويشمل العناصر التالية، عرض الوقائع (سردها وشرحها) مع إمكانية إبداء ملاحظات حولها، وكذلك يمكن تقييم الأوضاع الناجمة عن هذه الوقائع ، ذكر النتائج المحتمل وقوعها وتقديم الإقتراحات من بدائل أو حلول.

أخيرا الخاتمة : الملخص الذي استنتجه (رأيه الخاص).

وهذا العمل لا يأتي بسهولة، فلا بد من توفر مجموعة من شروط:

- فهم الغرض من إعداد التقرير فهما جيدا، فقد يكون دراسة قضية من القضايا الاجتماعية وقد يكون الغرض التدرب والإطلاع عن كثب على سير عمل المؤسسات التي سيؤهل للعمل بها مستقبلا، سواء مباشرة أو له علاقة بها ويبدأ المقرر بإثارة جملة من الأفكار حول المسائل والقضايا موضوع التقرير.

- ثم يقوم بتسجيل كل ما يحصل عليه من معلومات، وما يصادفه من بيانات سواء عن طريق الاتصال بالمعنيين أو الملاحظة والمعاينة، عادة دون ترتيبها، وهذا يسهل عملية وضع مشروع أولي للعمل لأنه يتزامن مع بداية جمع المعلومات العامة التي تساهم في بناء التصور العام للموضوع لدى الدارس أو المقرر.

– ثم يقوم بانتقاء وغربلة المعلومات والبيانات المجمعة واستبعاد المعلومات الغير مفيدة أو المكررة.

ثانيا – منهجية تقرير نهاية التربص

1 - فهم الغرض من إعداد التقرير فهما جيدا كدراسة قضية من القضايا الاجتماعية أو التدرب والإطلاع عن كثب على سير عمل المؤسسات التي يؤهل فيها المتربص (معد التقرير).

ويبدأ المتربص بإثارة جملة من الأفكار حول المسائل والقضايا موضوع التربص.

ثم يقوم بتسجيل كل ما يحصل عليه من معلومات وما يصادفه من بيانات (سواء عن طريق الاتصال بالمعنيين أو بالملاحظة والمعاينة) دون ترتيب.

وهذا يسهل عملية وضع مشروع أولي للعمل لأنه يتزامن مع بداية جمع المعلومات العامة التي تساهم في بناء التصور للموضوع لدى الدارس (المتربص).

ثم يقوم بانتقاء وغربلة المعلومات والبيانات المجمعة واستبعاد منها المعلومات غير المفيدة أو المكرر وترتيبها بحسب **الخطة المعتمدة.**

2 ـ المقدمة

يقدم عرضا موجزا لتحديد موضوع التربص والغرض منه وأهميته للمتربص ونتائجه، وأن تكون مفضية (مؤدية) **إلى صلب الموضوع.**

3 ـ صلب الموضوع

ويكون محتويا على نقاط ، كل نقطة تتناول جانب من جوانب الموضوع أو مسألة من مسائل التي يثيرها مجال التربص.

حيث يتم عرض محكم وشرح لكل نقطة أو مسألة مع بيان أهميتها، وأي المسائل أولى بالتقديم وأيها أجدر بالتأخير في نسق منطقي.

الـخـاتـمـة: كخاتمة أي تقرير.

المبحث الخامس

تمارين للتدرب على منهجية تحليل نص

التمرين الأول: نص حول منهجية أبن خلدون:

لما كان ابن خلدون (1332–1406) مندمجا في الأحداث التي عاشتها الإمبراطورية الإسلامية في عصره، ومعايش لظهور واختفاء دويلات معينة، فقد إهتم بفهم الظواهر المرتبطة بعملية ظهور وسقوط الهيئات السياسية.

ومن ثم نجده يتناول تلك الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر بمنظور تاريخي مختلف عما كان متبعا من قبل في الدراسات التاريخية، والتي تناولت تلك الظواهر بالوصف فحسب. وذلك لأنه كان يعرّف التاريخ سوسيولوجيا بقوله: (إن الموضوع الحقيقي هو أنه ييسّر لنا إدراك الحالة الاجتماعية للإنسان (أي الحضارة) ، وأنه يحدثنا

عن الظواهر التي ترتبط بالحياة الاجتماعية لتلك الحضارة ، مثل الحياة البدائية وتهذيب العادات وروح الأسرة والقبلية....).

وذلك لأن ابن خلدون كان مقتنعا بأن الظواهر لا تخضع للصدف ولا تسير حسب الأهواء أو رغبة الأشخاص. وإنما تخضع في نشأتها ونموها وكافة جوانبها لقوانين ثابتة ومطردة، ومن ثم جاء إهتمام إبن خلدون بدراسة الظواهر لا لمجرد وصفها وتبيان ما ينبغي أن تكون عليه كما كان سائدا من قبلة بين المفكرين، وإنما تناولها مع **ربطها بالسياق التاريخي وتحليلها بالصورة** التي تساعد على **كشف طبيعتها** وما تقوم عليه من أسس وظروف ساعدت على **نشأتها، وتطورها، والقوانين** التي تخضع لها وتتحكم في مسارها.

وهو في ذلك يؤكد أن الظواهر الاجتماعية شأنها شأن ظواهر الكون الأخرى تخضع لقوانين تتحكم فيها وتوجه مسارها. ولهذا أكّد على ضرورة دراستها **دراسة وضعية** للوقوف على طبيعتها و القوانين التي تحكمها. ومن ثم تناول **الظواهر الاجتماعية** بالتحليل والتفسير في ضوء **سياقها الاجتماعي والثقافي** المميز لتاريخ المجتمعات دون أن يكون متأثرا بآراء مسبقة عنها ودون أن يكون ملتزما باتجاه فكري واحد، وإنما الذي التزم به في دراسته التاريخية للظواهر الاجتماعية هو ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، واعتقاده بأن تلك الظواهر **الاجتماعية متغيرة** ولا تثبت على حال واحدة ولكنها تختلف باختلاف المجتمعات ونماذجها وباختلاف **العصور التاريخية** للمجتمع الواحد أيضا.

المطلوب:

1 – قراءة النص جيدا وتفهمه (قراءة عادية ثم مركزة) .

2 – ضع سطرا تحت الكلمات المفتاح «Les mots clés» وسطرين تحت المفاهيم والكلمات الهامة.

3 – استخراج الأفكار الرئيسية للنص، وبين الفكرة المحورية (الأساسية) أو الإشكالية التي يدور حولها النص.

4 – ضع خطّة للنص .

5 – بيّن الخطوات الممكن إتباعها للقيام بالبحث حول هذا النص.

التمرين الثاني للتدريب والتطبيق:

علّق على النص الأتي: الثقافة ليست إستاتيكية، فهي تنشأ عن احترام منهجي حثيث لعادات وتقاليد منتقاة، والواقع أن قاموس وبستر الدولي WEBSTERS THIRD NEW International Dictionary يعرّف الثقافة بأنها "نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتائجه المتجسّدة في الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعرفة للأجيال التالية". أما اللّغة والمعتقدات والأنظمة السياسية والقانونية، والأعراف الإجتماعية فهي إرث المنتصرين وأبناء السوق، وتعكس حكم النظر إليها كحق أيضا باعتبارها نتاجات حيّة، تتبلور في مفردات متفرقة ترتحل عبر السنين من خلال تيارات التعليم، والقبول الشعبي، والتمسك الواعي بالعادات.

الحروف الهجائية (الألفبائية) العربية وكتابتها بالحروف اللاتينية.

وهذا نظرا لاتساع النطق العربي لأصوات اللغات الأخرى.

أ: a A . إ: i I . أ: u U . آ: à A

پ: b B . ب: p P .

ت: t – T.

ث: th - TH .

ج: g - G . J –ج : g – G .

ح: h – H .

خ: kh - KH

د: d – D

ذ: the - THE وذ : dh – DH

ر: r - R

ز: z - Z

س: s - S

ش: ch - CH .و sh – SH

ص: s - S

ض: dh – DH

ط: t - T

ظ: zh - ZH

ع: : a : - A

غ: gh - GH

ف: f - F .ڤ : v – V

ق: k – K

ک: q - Q . ca – CA

ل: l - L

م: m – M

ن: n - N

هـ: h – H

و: u –U - w - W

يو: u –U

ي: (وايْ) i – I . y – Y

بعض مراجع القسم الأول:

أ – بالعربيــة:

- بدر أحمد: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

- بوحوش عمار، ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي **وطرق إعداد** البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995.

- بوحميدة عطاء الله: دروس في المراسلات الإدارية مع نماذج تطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

- تركي رابح: مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- جابر عبد الحميد و أحمد خيري كاظم: **منهج البحث العلمي في علوم التربية وعلم النفس**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

- جلبي، علي الرزاق : **تصميم البحث الاجتماعي: الأسس و الإستراتيجيات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1986.

- خروع أحمد: **مطبوعة حول المنهجية وفلسفة القانون**، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر.

- الخشاب مصطفى: تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1975 .

- دليو، فضيل وآخرون: **دراسات في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1995.

دليو فضيل: مراحل البحث في العلوم الإنسانية، **مجلة العلوم الإنسانية**، منشورات جامعة قسنطينة، عدد 6، 1995.

- زعلاني، عبد المجيد: **المدخل لدراسة القانون: النظرية العامة للقانون**، الجزائر: 2003 – 2004.

- زكي محمود هاشم: **تنظيم وطرق العمل**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت 1984.

- زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الإجتماعي**، الهيئة العامة للكتاب، ط2، القاهرة، 1974 .

- الساعاتي حسن، **تنظيم البحوث الإجتماعية: نسق منهجي جديد**، دار النهظة العربية: بيروت 1982.

- السمالوطي نبيل محمد توفيق: **المنهج الإسلامي في دراسة علم الإجتماع**، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980.

سليمان عبد الله محمود: **المنهج وكتابة تقرير البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة الإنجلو – المصرية القاهرة، 1973 .

-علي عبد الواحد وافي: إبن خلدون أول مؤسس لعلم الإجتماع (أعمال إبن خلدون المركز القومي للبحوث الإجتماعية القاهرة 1962.

- شفيق محمد: البحث العلمي: **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.

- عبد الباسط عبد المعطي: **البحث الإجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجة وأبعاده**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

- عدنان أحمد مسلم: **البحث الإجتماعي الميداني**، الجزء الأول، منشورات، جامعة دمشق، 92 / 1993.

- عوابدي عمار: **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.

- غازي عناية: **إعداد البحث العلمي**، دار الجيل، بيروت 1992.

- فاضلي إدريس: **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي**، (سلسلة القانون) كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2002 /2003.

- **كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث** (ترجمة: شوقي جلال وصدقي حطاب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1984. The Shaping of: Modern Mind
Crane , Brinton.

- مالك بن نبي: **مذكرات شاهد القرن**: (الطفل/الطالب) بيروت، 1969.

- معتوق فريديريك: **منهجية العلوم الإجتماعية عند العرب وفي الغرب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

- ملحم حسن: التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

ب – بغير العربية: Bibliographie

- AKTOUF, Omar: **Methodologie** des sciences sociales et Approche qualitative des organisations , sillery, 1987.
- Angers, Mauriee : **Initiation Pratique a la Méthodologie des sciences Humaines** ,CASBAH ED 1997 .
- Bachelard, Gaston: **la formation de l'esprit scientifique**, 2 ed. Paris, 1967.
- BEAUD, Michel : **L'art de la Thèse, Editions la Découverte**, Paris, 1985.
- BRUNO CAMUS: Rapports de stage et mémoires, les editions CHIHAB,alger 1995.
- Cole, stephen: **The sociological Method : An Introduction to the science of sociology**, rand Mc, Nally Chicago , 1980.
- Durkheim, Emile: **Les règles de la méthode sociologique** .
- Quivy, Raymond; CAMPENHOUDT, luc Van: **Manuel de Recherche en Sciences Sociales**; Dunod , paris, 1988 .
- Raymond, Boudon: **les Methodes en Sociologie**
- Rouveyran , Jeon – Claud : **Mémoires et Théses : l'Art et les Méthodes**; Maisonneuve et la Rose , paris , 1989 .

فهرست محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

الفصل الثالث
تقنيات القيام بالبحوث العلمية

الفصل الرابع

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية ـ بن عكنون
الجزائر